جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

# إدارة المتغيرات الكليّة في ظل الأزمات الاقتصادية -العراق حالة دراسية للمدة (1990-2013)م

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة **نوف علي عواد الشمري** إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

**بإشراف**

**الأستاذ الدكتور**

**محسن عبد الله حسن الراجحي**

**1436 هـ**

**2015م**

بسم الله الرحمن الرحيم

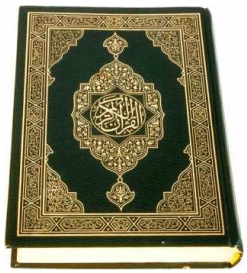

﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49) ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف (الاية 46-47-48-49)

## إقرار المشرف

اشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة ( **إدارة المتغيرات الكلية في ظل الأزمات الاقتصادية –العراق حالة دراسية للمدة من 1990-2013** ) والتي تقدمت بها الطالبة ( **نوف علي عواد** ) قُدمت تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

التوقيع:

**المشرف :أ.د.محسن عبد الله الراجحي**

التاريخ : **08/ 06 / 2015**

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءا على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: **/ 6/2015**

## إقرار الخبير اللغوي

اشهد بأن الرسالة الموسومة (**إدارة المتغيرات الكلية في ظل الأزمات الاقتصادية –العراق حالة دراسية للمدة من 1990-2013** ) والتي تقدمت بها الطالبة (**نوف علي عواد** ) قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي إذ أصبحت بأسلوب علمي سليم من الأخطاء اللغوية .

الخبير اللغوي

التاريخ : 20 /01 / 2015

# إقرار وقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومـة

**(إدارة المتغيرات الكلية في ظل الأزمات الاقتصادية –العراق حالة دراسية للمدة من 1990–2013)** وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها, ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير ( جيد جدا).وقد نوقشت بتاريخ 2015/06/22

**رئيس لجنة المناقشة**

التوقيع:

الاسم: أ. د حسين ديكان درويش

التاريخ : 22 /2015/06

**عضو اللجنة**

التوقيع:

الاسم: أ.م.د حنان عبد الخضر هاشم

التاريخ : 22 /2015/06

**عضو اللجنة**

التوقيع:

الاسم: أ.م.د فاضل موسى حسن

التاريخ : 22 /06/ 2015

**عضو اللجنة (المشرف)**

التوقيع:

الاسم: أ.د محسن عبد الله الراجحي

التاريخ: 22/06 /2015

**مصادقة مجلس الكلية**

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ /06/ 2015

الإهداء

إلى . . . الأنوار القدسية والشعاع الإلهي في الأرض "عليهم السلام"

إلى . . . اللطيف المحب القاسي العاشق. . . إلى مرشدي نحو النور . . . نحو فجر جديد

أبي

إلى من زرعت في نفسي الأمل وأنارت طريقي. . .ينبوع الحياة ومصدر القلب والعقل والوجدان. . .بحر الدعاء وسبيل الجنان

أمي

إلى . . . عزتي وسند ظهري. . . ومن رفع هامتي. . . إلى الظل الوارف الذي ألوذ به من عثرات الأيام

إخوتي

إلى . . . رفيق مسيرتي الذي استمد منه قوتي وتجددي. . . الذي ألهمني العزم وشد أزري

زوجي

نوف

# شكر وتقدير

الحَمد للهِ ﷻ حمداً دائماً لا ينقطع أبداً ولا يُحصي لهُ الخلائقُ عَدَداً وَالصَلاةُ

وَالسَلامُ على خاتم النبَيين وَعلى آلهِ وَصَحبهِ الأطهار المنتجبين .

يطيب لي أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور محسن الراجحي المشرف على رسالتي، الذي كان لتوجيهاته السديدة أثرا كبيرا في إكمال هذه الرسالة ، جزاه الله عني خير الجزاء .

ويدعوني واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ محمد حسين الجبوري الذي كان له فضلا كثيرا في مساعدتي .

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين شرفني قبولهم مناقشة هذه الرسالة وإبداء الملاحظات ، فلهم كل الاحترام والإعجاب وجزآهم الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الخبير اللغوي لما أبداه من جهود علمية جعلت الرسالة سليمة من الأخطاء اللغوية، والخبير العلمي لما سيدونه من ملاحظات مهمة وقيمة ستكون مثار اهتمامي واعتزازي .

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من مد يد العون إلي وساعدني في إكمال رسالتي .

الباحثة

# المستخلص

واجه الاقتصاد الدولي اليوم تحديات متعددة لم تكن معروفة في السابق. ومن أهم هذه التحديات الأزمة الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة ، وبعد ذلك تؤثر على الدول النامية ، فتدمر هذه الأزمة اقتصاديات الدول النامية خلال السنوات القادمة

لدول المتقدمة لحضور أزمة الجموع ، النهاية ، هي أزمة عام 2008 ، والتي تنتشر في جميع الدول المتقدمة ، وبعد ذلك ، تؤثر على جميع الدول النامية.

بحيث أصبح هذا البحث لمناقشة طبيعة الأزمة الاقتصادية ، وأسلوب إدارة المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال كسر الأزمة الاقتصادية

وبهذه الطريقة يركز هذا البحث على طبيعة الإدارة الاقتصادية ودورها في معالجة تأثير الأزمة الاقتصادية.

لذلك هدفت هذه الدراسة ومن جانبها النظري إلى التركيز على طبيعة الإدارة الاقتصادية وتأثيرها على دورها في معالجة نتائج الأزمة الاقتصادية. كما أننا نركز على الاقتصاد العراقي من خلال الجانب التطبيقي لهذا البحث. لذلك نناقش الآلية التي يمكن استخدامها لمعالجة نتائج الأزمة الاقتصادية. من أجل الحصول على التحليل العددي لهذا البحث ، استخدمنا الأدوات الرياضية. حتى نحصل على المؤشرات الخاصة باقتصادنا وتطوره في السنوات القادمة.

أخيرًا نحصل على بعض الاستنتاجات والتوصيات

| العنوان | الصفحة |
| --- | --- |
| قائمة المحتويات | أ-ث |
| قائمة الجداول | ج |
| قائمة الأشكال | ج |
| المقدمة | 3-1 |
| هدف البحث | 3 |
| مشكلة البحث | 3 |
| فرضية البحث | 3 |
| أسلوب البحث | 3 |
| **الفصل الأول :- مفاهيم ومنطلقات أساسية في الإدارة الاقتصادية** | 41-4 |
| **المبحث الأول :- مفهوم الإدارة الاقتصادية ودورها بحسب وجهات النظر المختلفة** | 16-4 |
| **أولا:- مفهوم الإدارة الاقتصادية** | 7-5 |
| **ثانيا:- دور الإدارة الاقتصادية في النظم الاقتصادية المعاصرة** | 13-7 |
| **ثالثا:- دور الإدارة الاقتصادية في رسم السياسات على المستوى الكلي** | 16-13 |
| **المبحث الثاني:- الإطار العام للإدارة الاقتصادية** | 27-17 |
| **أولا:- أهداف الإدارة الاقتصادية** | 23-17 |
| **ثانيا:- أنواع الإدارة الاقتصادية** | 25-24 |
| **ثالثا:- السمات الأساسية للإدارة الاقتصادية الناجحة** | 25 |
| **رابعا:- أسلوب وضع وأعداد الإدارة الاقتصادية** | 26 |
| **□امسا:- متابعة مستوى تنفيذ□ طط الإدارة الاقتصادية** | 27 |
| **المبحث الثالث:- :- السياسات اللازمة للإدارة الاقتصادية** | 41-28 |

| | |
|---|---|
| **تمهيد** | 28 |
| **1- السياسة المالية** | 33-29 |
| **2- السياسة النقدية** | 37-33 |
| **3- سياسة الأجور** | 37 |
| **4- السياسة الاستثمارية** | 40-38 |
| **5- سياسة الأسعار** | 41-40 |
| **الفصل الثاني:- مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل الإدارة الاقتصادية في العراق** | **75-42** |
| **المبحث الأول:- مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة(1990-2013)** | 57-42 |
| **أولا:- الدخل القومي, مفهومه, أهميته** | 45-42 |
| **ثانيا :- الخصخصة (الحدود مابين القطاع العام والخاص)** | 50-45 |
| **ثالثا:- التنمية الاقتصادية المتوازنة (مفهومها , واقعها في الاقتصاد العراقي)** | 53-50 |
| **رابعا :- العولمة الاقتصادية** | 57-54 |
| **المبحث الثاني :- المسارات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق** | 75-58 |
| **أولا:- الناتج المحلي الإجمالي** | 61-58 |
| **ثانيا:- ميزان المدفوعات** | 66-61 |
| **ثالثا:- سعر الفائدة** | 68-66 |
| **رابعا:- سعر الصرف** | 69-68 |
| **خامسا:- البطالة** | 71-69 |
| **سادسا:- الموازنة العامة** | 74-71 |

| | |
|---|---|
| سابعا:- التضخم | 75-74 |
| **الفصل الثالث:- الأزمات , مفهومها , منطلقاتها , وأثارها على الاقتصاد العراقي** | **111-76** |
| المقدمة | 76 |
| المبحث الأول:- الآراء والمنطلقات ألأساسية في الأزمة الاقتصادية | 85 -77 |
| أولا:- تفسير النظرية الكلاسيكية لمفهوم الأزمة | 79 -77 |
| ثانيا:- تفسير المدرسة الماركسية للازمة | 81-79 |
| ثالثا:- تفسير الأزمة المدرسة النقودية | 82 -81 |
| رابعا:- تفسير الأزمة في المدرسة الكينزية | 83 -82 |
| □امسا:- تفسير الأزمة مدرسة التوقعات العقلانية | 84 -83 |
| سادسا:- تفسير الأزمة في مدرسة اقتصاديات جانب العرض | 85 -84 |
| المبحث الثاني:- مفهوم الأزمات المالية وأنواعها وأسبابها | 97 -86 |
| أولا:- مفهوم الأزمات المالية | 89 -86 |
| ثانيا:- أنواع الأزمات المالية | 91 -89 |
| ثالثا:- أسباب الأزمات المالية | 93 -91 |
| رابعا:- الإطار التاريخي للازمات المالية | 97 -93 |
| المبحث الثالث:- الآثار المحتملة للازمة الاقتصادية على الاقتصاد العراقي وإمكانية التقليل من مخاطرها | 111 -98 |
| أولا:- الآثار السلبية للازمة الاقتصادية المالية العالمية على الاقتصاد العراقي | 103-98 |
| ثانيا:- الآثار الايجابية للازمة الاقتصادية المالية العالمية على الاقتصاد العراقي | 103 |
| ثالثا:- الإجراءات اللازم توفرها للتقليل من اثر الأزمة الاقتصادية والمالي العالمية على الاقتصاد العراقي | 111-103 |
| **الفصل الرابع:- الإطار التطبيقي للدراسة** | 144-112 |
| مقدمة | 113-112 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول :- تحليل وتطور الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة من 1990- 2013** | 122-114 |
| **1- القطاع الزراعي** | 119-114 |
| **2- قطاع النفط الخام** | 119 |
| **3- الصناعة الاستخراجية** | 119 |
| **4- قطاع الصناعة التحويلية** | 121–120 |
| **5- القطاعات الاقتصادية الأ□رى** | 122-121 |
| **المبحث الثاني :- دراسة وتحليل التشابكات القطاعية للاقتصاد العراقي بالاعتماد على جدولي م/المنتج للسنوات 1982و2010** | 129-123 |
| **أولا: الأ□ذ والعطاء القطاعي ونتائجه الاقتصادية** | 124-123 |
| **ثانيا:- تطور العلاقات التبادلية القطاعية ضمن أطار جدولي 1982و2010** | 129-124 |
| **المبحث الثالث :- تحليل واقع الروابط القطاعية مابين القطاعات الاقتصادية** | 136-130 |
| **المبحث الرابع :- تقييم مستوى الأداء القطاعي باستخدام أسلوب البرمجة الخطية** | 144-137 |
| **الاستنتاجات والتوصيات** | **147-144** |
| **المصادر** | **157-148** |
| **الملاحق** | **162-158** |

## قائمة الجداول


| ت | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| -1 | الدخل القومي العراقي (الناتج القومي) للمدة من 1990- 2013 (مليون دينار) | 45-44 |
| -2 | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات من 1990-2013(مليون دينار) | 60 |
| -3 | الإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (1990- 2013 ) | 73 |
| -4 | موازنة العراق لعام 2008 | 102 |
| -5 | الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988= سنة الأساس) للفترة من 1990- 2130(مليون دينار) | 118-117 |
| -6 | تطور الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة من 1990- 2013(%) | 120-119 |
| -7 | مصفوفة المعاملات الفنية لعام 1982 | 127 |
| -8 | مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2010 | 128 |
| -9 | الروابط الخلفية المباشرة | 133 |
| -10 | : الروابط الأمامية المباشرة | 134 |
| -11 | موازنة النتائج التي تم التوصل إليها لعام 2018 حسب جدول م/المنتج لعام 2010 | 144-143 |


## قائمة الأشكال


| ت | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| -1 | الفجوة الانكماشية في ظل ثبات الأسعار | 15 |

## المقدمة:-

تعتبر اليد الخفية أو الاقتصاد الحر بشكلها التقليدي غير مقبولة عند متخذي القرار الاقتصادي وحتى صانعو القرار السياسي بسبب تعقد الاقتصادات وضخامة العمليات الاقتصادية وتطور المنافسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. لذا فان الإدارة الاقتصادية لم تعد عاجزة تجاه المعضلات الاقتصادية سواء أكانت الطارئة منها أم المزمنة وإنما أصبحت تمتلك زمام المبادرة في التخطيط بمختلف النظم الاقتصادية بأشكال متباينة واليات مختلفة وتكون لها مسارا تقوم بواسطته بتقييم الحاضر والتخطيط للمستقبل.

لقد أصبحت الاقتصادات العالمية اليوم تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في الأزمنة السابقة, ومن أهم هذه التحديات هي الأزمات الاقتصادية التي طالما تواجه بلد من البلدان خاصة المتقدمة منها وتنتقل بعد ذلك إلى بلدان أخرى تدمر اقتصادياتها وتنعكس على استقرار مجتمعاتها وتهدد أمنها الاقتصادي عبر سنوات قد يطول مداها .

لقد مر العالم المعاصر بأزمات عديدة أخر تلك الأزمات المعاصرة هي أزمة 2008 التي عصفت بالنظم الرأسمالية وانتقلت أثارها وحتى ألان إلى اغلب دول العالم.

لقد جاءت هذه الرسالة لتناقش واقع الأزمات الاقتصادية والمالية وكيفية إدارة المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال حدوث الأزمات الاقتصادية إذ ركز البحث بإطاره النظري على ماهية الإدارة الاقتصادية ودورها الفاعل في معالجة اثأر الأزمات الاقتصادية, كما تم التركيز على الاقتصاد العراقي ضمن الإطار التطبيقي للبحث إذ تم محاورة الآليات التي يمكن اعتمادها لغرض التخفيف من أثار الأزمة الاقتصادية أو أية صدمات سواء أكانت بسيطة أو شديدة. ولقد تم استخدام الأساليب الرياضية المناسبة التي من خلالها توصل البحث إلى نتائج مرغوبة أعطت دلائل علمية ملموسة عن العلاجات المناسبة حينما يواجه الاقتصاد العراقي أية أزمة اقتصادية. لقد غطى البحث ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي إضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات ووفقا للتسلسل التالي:-

الفصل الأول:- مفاهيم ومنطلقات أساسية في الإدارة الاقتصادية

المبحث الأول:- :- مفهوم الإدارة الاقتصادية

المبحث الثاني:- الإطار العام للإدارة الاقتصادية

المبحث الثالث:- السياسات اللازمة للإدارة الاقتصادية

الفصل الثاني:- المسار التنموي العام في ظل الإدارة الاقتصادية في العراق

المبحث الأول:- المعطيات الأساسية للإدارة الاقتصادية في العراق

المبحث الثاني:- المسارات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

الفصل الثالث:- الأزمات,مفهومها,منطلقاتها,وأثارها على الاقتصاد العراقي

المبحث الأول:- مفاهيم ومنطلقات أساسية في الأزمة الاقتصادية

المبحث الثاني:- مفهوم الأزمات المالية وأنواعها وأسبابها

المبحث الثالث:- الآثار المحتملة للازمة الاقتصادية على الاقتصاد العراقي وإمكانية التقليل من مخاطرها

الفصل الرابع:- الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول:- تحليل وتطور الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة من 1990- 2013

المبحث الثاني:- دراسة وتحليل التشابكات القطاعية للاقتصاد العراقي بالاعتماد على جدولي م/المنتج للسنوات 1982و2010

المبحث الثالث:- تحليل واقع الروابط القطاعية مابين القطاعات الاقتصادية

المبحث الرابع:- تقييم مستوى الأداء القطاعي باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

**هدف البحث:-**

جاء البحث ليناقش, احد أهم المشاكل التي تواجهها الاقتصادات في عالم اليوم ؛ وهي الأزمات الاقتصادية لما لها من انعكاسات, على الواقع الاقتصادي, ولما لها من آثار مدمرة تستمر عبر سنوات قادمة, فضلا عن التركيز على مستوى الإدارة الاقتصادية وقدرتها لمواجهة الأزمات الاقتصادية, أو التخفيف من آثارها الضارة.

**مشكلة البحث:-**

ما هو الإدارة الاقتصادية في إدارة الأزمات الاقتصادية في العراق؟ إذ يجب التقصي عن منافذ يمكن من خلالها تجنب الأزمات أو التخفيف من آثارها الضارة. حيث ركز البحث على العراق, ضمن البنية التطبيقية. إذ تم وضع توجهات, وبدائل عملية, من خلال الاستعانة بالتحليل الرياضي الملائم.

**فرضية البحث:-**

استند البحث في محاوره النظرية, وجوانبه التطبيقية, على فرضية مفادها؛ ((انه بالإمكان التخفيف من وطأة الأزمات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد القومي في العراق, من خلال إدارة اقتصادية تمتلك استقلالية في قراراتها تكون قادرة على إعادة هيكلية الاقتصاد القومي ووضع الخيارات والبدائل وفقا لطبيعة الأزمة وشدتها ونوعها)).

**أسلوب الدراسة:-**

تم الاعتماد على الدراسات النظرية التي تناولت واقع الأزمات الاقتصادية ومفهومها وطبيعتها, كما تم الاعتماد على الأساليب الرياضية الملائمة في مجال التحليل والمناورة في وضع البدائل الملائمة.

# الفـــــــــــــصل الأو

## مفاهيم ومنطلقات أساسية في الإدارة الاقتصادية

**المبحث الأو : - مفهوم الإدارة الاقتصادية**

**المبحث الثا ى : - الإطار العام للإدارة الاقتصادية**

**المبحث الثالث : - السياسات اللازمة للإدارة الاقتصادية**

## المبحث الأول :- مفهوم الإدارة الاقتصادية

المقدمة:-

تستعمل الدول المتقدمة والنامية أدوات عديدة لإدارة سياساتها الاقتصادية سواء أكانت مالية أم نقدية أم تجارية والعمل بتلك السياسات, يعتمد على المنطلقات النظرية, التي تستند عليها تلك السياسات , ففي الوقت الذي تركز النظرية الكينزية, على أدوات السياسة المالية وبخاصة الأنفاق الحكومي؛ لتحريك الطلب وتحقيق ما يسمونه الطلب الفعال نجد أن النقوديون الجدد على عكس كينز يطالبون بعدم زيادة الطلب الحكومي لمنع التضخم والمطالبة بتقليص القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة , كما يركزون على معدل الفائدة وتأثيره في عرض النقود, وكذلك أسعار الصرف وتأثيرها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات, واعتماداً على ذلك سنتناول هذا المبحث الجوانب الآتية :-

أولا:- مفهوم الإدارة الاقتصادية

ثانيا:- دور الإدارة الاقتصادية في النظم الاقتصادية المعاصرة

ثالثا:- دور الإدارة الاقتصادية في رسم السياسات على المستوى الكلي

## أولا:- مفهوم الإدارة الاقتصادية:-

أ- مفهوم الإدارة العامة :- صاحب الإدارة منذ نشأتها, تطور المجتمعات إلاّ أن المفهوم العلمي يعدّ من أحداث هذا القرن , إذ إن مفهوم الإدارة العامة مرتبط بالإدارة الحكومية إذ يعنى بوصف بنية الدولة ونشاطها القائم على أساس تدبير سياساتها العامة؛ لأجل إيجاد أفضل السبل لتشغيل جهازها الإداري بالشكل الذي يودي إلى تحقيق أعلى كفاءة إدارية في قيادة مؤسساتها. استناداً لذلك عرفت على أنها ((تنسيق المجهودات الفردية والجماعية لتنفيذ سياساتها العامة ))[1].

وبناءاً عليه يعد ودور ولسون من الرواد الأوائل الذين تناولوا دراسة علم الإدارة العامة فقد عرفها عام 1887م بأنها (العمليات المتعلقة بتحقيق أهداف الحكومة بأكبر مقدار من الكفاءة وبما تحقق الرخاء لأفراد الشعب).[2].كما قد عُرفت (بأنها جميع الأعمال الحكومية زراعية, صناعية, اجتماعية, تجارية, مالية, صحية, دفاعية, تعليمية, تهدف إلى تحقيق أهداف عامة تنفذ السياسة العامة للدولة, وعلى هذا الأساس فالأعمال الحكومية الإدارية تكون عامة إذا ما اتصفت بالطابع الرسمي, وبطابع المسؤولية, تجاه المجتمع في تقدمه المستمر ). [3] وكما عرفها آخرون بأنها ( فرع من العلوم الاجتماعية, وهي عملية التخطيط , والتنظيم, والتنسيق, والتوجه, والرقابة للموارد المادية, والبشرية, للوصول إلى أفضل النتائج بأقصر الطرق واقل التكاليف وتعتبر من أهم الأنشطة الإنسانية في أي مجتمع على أساس اختلاف مراحله وتطوره وذلك لما لها من تأثير على حياة المجتمعات لارتباطها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ).[4], وكذلك تعرف بأنها (الجهاز المحرك للحكومة المركزية والحكومة المحلية وأنها تتعلق بتطبيق القرارات السياسية ).[5]

إن الإدارة العامة هي إدارة القطاعات الحكومية وهي تنفذ السياسة العامة للدولة وتترجمها إلى خدمات عامة.

---

(1) كامل المغربي وآخرون,أساسيات في الإدارة , ط1,دار الفكر للنشر والتوزيع,الأردن,1995,ص22.
(2) عبد العزيز بن جبتور, مبادئ الإدارة العامة, ط1,دار المسيرة للنشر والتوزيع,الأردن,2009,ص34.
(3) عبد العزيز بن جبتور, الإدارة العامة المقارنة,ط1,دار المسيرة للنشر والتوزيع, الأردن,2009,ص44.
(4) فيريل هيدي,ترجمة قاسم القريوني, الإدارة العامة (منظور مقارن),ط2,دار الفكر للنشر والتوزيع,عمان,1979,ص11-12.
(5) صلاح الدين إلهيتي,تحليل أسس الإدارة العامة (منظور معاصر),دار اليازوردي العلمية للنشر,عمان,2009, ص20.

إن الإدارة العامة تجمع بين العلم, والفن فهي علم له مبادئه العلمية شانه شان العلوم الأخرى من□يث استخدام أساليب البحث العلمي في مجالات التخطيط والتنظيم وغيرها .... وهي فن من□يث تنفيذها للسياسات والخطط .[1] إذ يمكن وضع تعريف شامل للإدارة العامة بالصورة الآتية:-

((عملية تهدف إلى تحقيق أهداف وخدمات المصلحة العامة وأنها تقدم خدماتها إلى جميع أفراد المجتمع وأنها تعمل في ظل الظروف الا□تكارية□يث انه من غير الممكن ان تجد أي نوع من المنافسة بين الإدارات الحكومية)).[2]

ب- الإدارة الاقتصادية :-

تأتى أهمية الإدارة الاقتصادية, من أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الدولة, وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي في ضوء الإمكانيات المتا□ة والظروف الموضوعية وخلال فترة زمنية معينة.[3], كما تعرف الإدارة الاقتصادية بأنها ((الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتا□ة بأقل وقت واقل جهد واقل كلفة عن طريق الوظائف الأساسية للإدارة لتحقيق الفوائد والفوائض الاقتصادية, وهذا الاستخدام الأمثل الذي تقوم به الإدارة الاقتصادية للموارد الاقتصادية يحقق فائضا في الموارد الطبيعية تستفيد منه قطاعات الشعب المختلفة مسببة الرخاء الاجتماعي والرفاه الاقتصادي )) .[4] وتعرف أيضا بأنها (كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يمتلكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة, والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف).[5]

---

(1) إبراهيم عبد العزيز, أصول الإدارة العامة, ط1, المعارف للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 1993,ص58.
(2) كامل المغربي وآخرون, مصدر سابق,ص24.
(3) عبد علي المعموري و خضير عباس, السياسات الاقتصادية في العراق بعد الا□تلال الأمريكي, مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية, جامعة بابل, مج286, ع5, 2011, ص5.
(4) نعيم إبراهيم الظاهر, مبادئ الإدارة الاقتصادية ,اربد عالم الكتب الحديثة ,2009,عمان ,ص 8.
(5) □مد زكي بدوي, معجم المصطلحات الاقتصادية, دار الكتاب المصري, 1985, ص83

كما عرفها آخرون, على أنها (( المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل, داخل مجال نشاط السلع والخدمات وفي هذا الصدد أما أن تعتمد الدولة سياسة الأنشطة الحرة؛ أي سياسة السوق المفتوح وأما أن تعتمد سياسة الاقتصاد الموجه )). [1] إذ يمكن تعريف سياسة السوق المفتوح وسياسة الاقتصاد الموجه كالأتي:- [2]

أ- نظام النشاط الحر :( الاقتصاد المفتوح ):- وهو النظام الذي ترفع الدولة فيه القيود على بعض السلع, و الخدمات ضمن دائرة التعامل, بين الأفراد أو المؤسسات داخل البلد الوا□د و خارج الحدود0

ب- نظام النشاط الموجه :- وهو النظام الاقتصادي الذي تكون فيه سلطة الدولة هي المسيطرة و الموجهة لسياسة النشاط الاقتصادي, في سوق السلع, و الخدمات , بحيث تحدد الأسعار للسلع وتدعم الأسعار في□الة وجود فارق بين السعر الحقيقي للسلعة و السعر المعروض في السوق مع وجود تدني لدخول الأفراد.

يمكن تعريف الإدارة الاقتصادية أيضا على أنها (مجموعة تدابير وإجراءات وقوانين وخطط تستخدم لتحقيق هدف مركزي هو التوازن الاقتصادي الديناميكي وتستخدم أدوات ومفاتيح مختلفة تعمل بشكل متناغم لتحقيق هذا الهدف) [2] وبالتالي فإن الإدارة الاقتصادية هي الإجراءات والوسائل التي يمكن اتخاذها لتحقيق أهداف اقتصادية, واجتماعية معينة , وان من أهم هذه الإجراءات تتم عن طريق أدوات السياسة المالية والنقدية والأسعار والأجور وغيرها ...

## ثانيا- دور الإدارة الاقتصادية في النظم الاقتصادية المعاصرة:-

أن الأنظمة الاقتصادية على أرض الواقع تبرز فيها سمات متعددة, والتي لا تخص نظام اقتصادي معين, وإنما هي تشمل سمات نظم اقتصادية عديدة, وبالذات خلال مدّة الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر, وكذلك بفعل التطورات في طبيعة الأنظمة, وبذلك سوف نتعرف على طبيعة كل نظام ودوره في تحريك عجلة الاقتصاد, وكالاتي :-

---

(1) عبد العزيز أل فارس ,النمو الاقتصادي, دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد ,1999,ص 174-175

(2) www.startimes.com

1- الإدارة الاقتصادية في النظام الرأسمالي :-

يُعرف النظام الرأسمالي بصورة عامة بأنه (( نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية, يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها )).[1]

إن النظام الرأسمالي يتصف بالعديد من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى, ومن أهم هذه السمات هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللنشاطات الاقتصادية التي تتم في إطار هذا النظام, □يث إن الأصل في النظام الرأسمالي والنشاطات الاقتصادية ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة أي أن يملكها الأفراد, والمشروعات الخاصة, وذلك يعني أن الدولة ينبغي أن لا تمتلك وسائل الإنتاج, □يث أن دور الدولة في الاقتصاد ينبغي أن يكون محايدا.[2] وكذلك فإنه من السمات الأخرى للنظام الرأسمالي هو الحرية الاقتصادية , وذلك لكونها مبدأ جوهرياً من المبادئ التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي, فالمبادرات الفردية في العمل والإنتاج تقررها الحوافز الخاصة ونزعات الأفراد نحو تحقيق المزيد من النفع سواء أكان ذلك على مستوى المنتجين أم على مستوى المستهلكين, فأي عائق أمام □رياتهم الشخصية سيكبح تطلعاتهم نحو نظام يعملون في ظله, فالأفراد بوصفهم مستهلكين أ□رار سيتصرفون بشكل عقلاني ويحققون اكبر قدر ممكن من الربح .[3] وانطلاقاً من مبدأ الربح الذي يعدّ من أهم مبادئ النظام الرأسمالي باعتباره وقود لحركة الإنسان التي بدورها تدفع عجلة التنمية والتقدم وذلك لان المالك يكسب الفرق بين تكلفة عملية الإنتاج وثمن السلعة في السوق, □يث ينبع من قاعدة الحرية مبدأ المنافسة, فالبائعون لهم □رية اختيار السلعة التي يبيعونها ولهم □ق الدخول في السوق, وعرض سلعهم كما يحق للمشترين اختيار السلعة التي تشبع □اجاتهم .[4] وبالتالي فان دور الدولة يقتصر على تقديم الخدمات العامة التي تتمثل بتامين الدفاع الخارجي, وضمان الأمن الداخلي وتحقيق العدالة, وفرض النظام وما يقتضيه ذلك من نشاط مالي للدولة, تعتمد فيه على إيراداتها الاعتيادية؛ التي تغطي نفقاتها الاعتيادية المرتبطة بها .

---

(1) جيمس بلا كورد, الموجز في النظرية الاقتصادية, ترجمة اشرف محمود, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, 2001,ص44- 46 .
للمزيد انظر:- علي الأنصاري, الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية,2008,ص17-19 , بحث منشور على الموقع الالكتروني الأتي:- www.saaid.net\book\12\4404

(2) فليح □سن خلف, النظم الاقتصادية (الرأسمالية, الاشتراكية, الإسلام), دار الكتب الحديث, عمان, 2007, ص115-116 .

(3) عبد الكريم كامل ابوهات ,النظم الاقتصادية , الدار الجامعية للطباعة والنشر, بغداد,2002,ص187-188.

(4) إبراهيم محمد خريس وآخرون ,الاقتصاد الإسلامي, دار المسيرة للنشر والتوزيع,عمان ,2010،ص56.

إذ وفي فترات مختلفة تضمن امتلاك الدولة لجزء من وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية من خلال الملكية العامة لها, ألا إن الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج تكون مملوكة ملكية خاصة في النظام الاقتصادي الرأسمالي .[1]

## 2- الإدارة الاقتصادية في النظام الاشتراكي :-

يعرف النظام الاشتراكي بأنه, مجموعة من نظريات الإدارة الاقتصادية, والاجتماعية, التي ترتكز على الملكية الجماعية, لمصادر الثروة, ووسائل الإنتاج, وتكافؤ الفرص, لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية, بين أفراد المجتمع, وقد ظهرت الاشتراكية, ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي افرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين متعارضتين وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر وسيطرته على مفاهيم السياسة الحكومية .[2]

إن المرتكز الأول للنظام الاشتراكي, امتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج الأساسية الموجودة في الاقتصاد القومي في شكل ملكية اجتماعية أو اشتراكية وإلغاء تملك الأفراد بشكل تام, فالازدياد المستمر في الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج يجعل من الصعب بل من المستحيل إسناد إنتاج ناتج معين إلى شخص معين بالذات , إذ أصبحت الضرورة تقتضي إسهام عدد كبير من أفراد المجتمع في الإنتاج وبذلك يعتبر الاقتصاد اشتراكياً إذا كان توزيع الناتج قد تم بناءه على مدى المساهمة الفعلية والحقيقية لكل فرد والمقصود بالمساهمة هنا هو العمل, فالعمل هو مصدر القيمة في النظام الاشتراكي [3] وان الهدف الأساسي للنشاطات الاقتصادية واستخدام وسائل الإنتاج في النظام الاقتصادي الاشتراكي هو تحقيق المصلحة الاجتماعية واستنادا إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج بوصف إن مالك وسائل الإنتاج والنشاطات هو الذي يوجه استخدام هذه الوسائل والنشاطات بما يحقق مصلحته , وبما إن مالكها هو المجتمع في النظام الاقتصادي الاشتراكي, فان المجتمع يوجهها بالضرورة لتحقيق مصلحته التي هي مصلحة تخطيط الإنتاج الاجتماعي التي تتحقق بتلبية □تياجات المجتمع , وعن طريق زيادة الإنتاج وبالتركيز على الإنتاج المادي,

---

(1) فليح□سن خلف, مصدر سابق , ص 116 .

(2) لودفيغ فون منرس, السياسة الاقتصادية (أراء اليوم للغد ) ترجمة□ازم نسيبيه, ط1, الأهلية للنشر والتوزيع ,الأردن ,2007,ص39.

(3) عبد الكريم كامل أبو هات, مصدر سابق ,ص335.

أي الإنتاج في القطاعات والمجالات المنتجة للسلع باعتبارها القطاعات والمجالات المنتجة والتي يتم احتساب إنتاجها ضمن الناتج القومي ويتم احتساب دخولها ضمن الدخل القومي .[1] حيث تكون إدارة الدولة للجهاز الاقتصادي في النظام الاشتراكي عبر تخطيط الإنتاج والاستثمار تخطيطاً شاملاً ومركزياً, ومن اجل الحل المشكلة الاقتصادية للمجتمع, وهذا يمثل تحولا كيفيا لنمط علاقات الإنتاج المتخلفة عن تطور قوى الإنتاج .[2] كذلك فان التخطيط الاقتصادي هو الذي يحدد شروط وإعادة الإنتاج الموسعة في فترات زمنية متعاقبة ويجد أساسه في كون الإنسان يرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية, وبهذا يكون التخطيط الاقتصادي الآلية المعتمدة لتوجيه العمليات الاقتصادية وتنظيم نسب تطور الاقتصاد الاشتراكي كنقيض لإلية السوق في النظام الرأسمالي .[3] أي إن النظام الاشتراكي يقوم على فكرة أن عملية تخصيص الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة يمكن إن تتم بدون اللجوء إلى نظام الأسعار والسوق ,حيث إن الحكومة تقوم باتخاذ القرارات الأساسية حول الإنتاج والاستهلاك وتقوم بتوزيع الموارد على الصناعات المختلفة .[4]

## 3- الإدارة الاقتصادية في النظام المختلط :-

اتسع النظام المختلط وتطور بشكل خاص خلال القرن العشرين, وهو يجمع بين مزايا نظام السوق الحر ونظام التخطيط المركزي بالإبقاء على الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية والحريات الشخصية وإعطاء الدور الأكبر لقوى السوق في تقرير (ماذا ينتج وكيف ننتج ولمن ينتج), مع قيام الدولة بدور الموجه والمخطط في بعض القطاعات والمجالات التي قد تفشل قوى السوق في معالجتها كظاهرة التقلبات الاقتصادية وتوزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة وغيرها.

---

(1) فليح حسن خليف, مصدر سابق,ص199 .
(2) عبد علي المعموري, تاريخ الأفكار الاقتصادية, دار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة, 2012, عمان, ص174 .
(3) عبد الكريم أبو هات, مصدر سابق, ص347- 348 .
(4) لودفيغ فون منرس, ترجمة ازم نسيبيه, مصدر سابق, ص43- 45.

يُعرف النظام المختلط على انه النظام الذي يجمع بين سمات أنظمة متعددة, أي سمات نظامين أو أكثر, ولم تتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا معينا بصفاته النقية سواء أكان ذلك في جوانبه النظرية أم التطبيقية أو في الاثنين معا, وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا وان أهم سمات هذا النظام هو وجود الملكية العامة للدولة والمشاريع العامة وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشاريع الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه [1]

نلاحظ إن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي يأخذ ببعض الصفات والخصائص الاشتراكية وفي نفس الوقت يطبق بعض الخصائص الرأسمالية, حيث انه نظام يجمع مزايا وايجابيات النظامين الرأسمالي والاشتراكي ويحاول أن يتجنب عيوبهما. ومن هنا فان دور الدولة كسلطة عامة تتخذ القرارات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة العامة من جهة ومن جهة أخرى ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والتوزيعية وبالتالي يكون لها الدور المتمم للنشاط الاقتصادي الخاص وذلك لتحقيق معدلات التنمية الاقتصادية اللازمة لنقل الدولة إلى المستوى المطلوب .[2]

يمكن اعتبار النظام الاقتصادي المختلط احد الأنظمة الاقتصادية في العالم الذي يعتمد على جهتين هما القطاع العام والخاص تبعا للتطور الاقتصادي أي انه لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تماما وكذلك لا يجعلها في يد القطاع العام (الإدارة الاقتصادية للدولة) كاملة, والهدف من ذلك هو ترك الحرية الاقتصادية مع منع الاحتكارات الكبيرة ورقابة الدولة لضمان مصلحة المنتج والمستهلك على حدا سواء, وبذلك يمكن التخلص من مساوئ الملكية العامة والخاصة وتتاح مرونة أكثر للنشاط الاقتصادي .[3]

لجأت الدول الرأسمالية في حالات كثيرة إلى تطبيق هذا النظام في اقتصادياتها وخاصة بعد أزمة ثلاثينيات القرن الماضي, حيث أخذت بالعديد من الإجراءات والممارسات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي واليات عمله, كالدور المهم للدولة في الأنشطة الاقتصادية وتحويل بعض المشروعات من القطاع الخاص إلى القطاع العام أي إلى ملكية الدولة واتخاذ التدابير للحد من الاحتكار, والعمل على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .....الخ .

---

(1) فليح حسن خلف ,النظم الاقتصادية (الرأسمالية ,الاشتراكية ,الإسلام ), مصدر سابق,ص118 .

(2) إبراهيم محمد خريس وآخرون ,مصدر سابق, ص69-70.

(3) وديع طوروس, الاقتصاد الكلي, المؤسسة الحديثة للكتاب,2010, طرابلس, ص68-69.

كذلك الحال بالنسبة للدول الاشتراكية التي أخذت بتغيير إدارتها الاقتصادية عن طريق الأخذ ببعض سمات النظام الرأسمالي كتقليل درجة المركزية في التخطيط المتمثل في نقل بعض المشاريع من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة وكذلك فان الإدارة الاقتصادية للدولة تعتمد على مؤشرات السوق والأسعار والربحية المالية .[1]

## 4- الإدارة الاقتصادية في النظام الإسلامي :-

إن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد رباني عقائدي يستمد قواعده وأصوله من مصادر التشريع الإسلامي, وهو اقتصاد عقائدي يربط بين الفرد والتكليف الذي تفرضه عليه هذه العقيدة ,أن الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ,حيث إن الاقتصاد الإسلامي تكون سياسته متميزة لا ترتكز على الفرد فقط ولا على المجتمع فقط وإنما تقوم هذه السياسة على رعاية المصلحتين معا ومحاولة تحقيق التوازن بينهما, وبالتالي فان الإسلام يعترف بكل من المصلحة العامة والخاصة طالما لا يوجد تعارض بينهما أو كان التوفيق بينها ممكنا,حيث إن الإدارة الاقتصادية في النظام الإسلامي تعترف بكل من الملكية العامة والخاصة ولا يلغى احدهما على حساب الأخرى .[2]

ترتكز مسؤولية الدولة في النظام الإسلامي على أساس الحق العام للجماعة في الاستفادة من ثروات الطبيعة,حيث إن مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعتبر من المبادئ المهمة في الاقتصاد الإسلامي, التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول ولا يقتصر تدخل الدولة على مجرد تطبيق الأحكام الثابتة في الشريعة بل يمتد إلى ملئ منطقة الفراغ من التشريع فهي تحرص من ناحية على تطبيق العناصر الثابتة من التشريع , وتضع من ناحية أخرى العناصر المتحركة وبالتالي فان الدولة تتدخل لضمان تطبيق أحكام الإسلام التي تتصل بالفرد .[3] ومما يجدر الإشارة إن النظام الإسلامي لا يقر بوجود المشكلة الاقتصادية نظرا لعدم إقراره لمسالة الندرة, مما يعني إن مصادر العيش التي بثها الله سبحانه وتعالى في الكون هي من الوفرة, بحيث تكون كافية لإشباع الحاجات الإنسان الأساسية والمعتدلة.[4]

---

(1) محمد زكريا, النظام الاقتصادي المختلط , بحث منشور على الانترنيت, 2013, ص2 www.babyahazablogspot.com .
(2) إبراهيم محمد خريس وآخرون, مصدر سابق, ص 40.
(3) محمد باقر الصدر, اقتصادنا, ط2, مطبعة مكتبة الإعلام, قم المقدسة, 1979, ص387
(4) عبد علي كاظم المعموري, تاريخ الأفكار الاقتصادية, مصدر سابق ,ص172.

إن النظام الإسلامي بمفاهيمه, ومدركاته, وثوابته, ومتغيراته, وتوازناته, وديمومة صلاحه, وانجازاته, مكانيا وزمنيا تتمثل غايته في عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع والذي يشمل فرض أعمار الأرض تحقيقا للحياة الطيبة أي لتوفير تمام الكفاية لكل فرد يعيش في كنفه .[1] إذ يمكن الإشارة إلى إن الخدمات تعتبر مصدرا من مصادر الملكية ,فهنالك بعض الأعمال التي يسمونها أعمالا إنتاجية, إذ إن العمل الإنتاجي اصطلاح يطلق على العمل الذي يحدث تغيرا في الشكل لأي شكل مادي أو عيني بحيث ينتج ربحا, وان هذه الأعمال التي لا تتسبب في إيجاد عينية خارجية بل تعود نتيجة إلى الآخرين, والتي تودي بالنهاية إلى انجاز خدمة وهذا ما يسعى إليه الاقتصاد الإسلامي.[2] وبالتالي فان وظيفة الدولة في الإسلام تمنح للفرد حرية كاملة في أن يتصرف بماله وممارسة النشاط الاقتصادي في التجارة والزراعة والصناعة لتنمية هذا المال وزيادته, ولكنها تشترط لمنح هذه الحرية وحمايتها احترام أحكام الشريعة الإسلامية, وإلا فإنّ الدولة سوف تتدخل لحماية الممتلكات العامة للدولة من التعدي.

## ثالثا:- دور الإدارة الاقتصادية في رسم السياسات على المستوى الكلي

يفرق الاقتصاديون بين السياسات الظرفية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي وفقا للظرف الاقتصادي في الأجل القصير (حالات الركود و التضخم أو البطالة ) وبين السياسات الاقتصادية البنيوية التي تعمل على تغيير طريقة سير الاقتصاد كله بالتأثير على البنية الاقتصادية في الأجل المتوسط أو البعيد. وبناءا على ذلك يتم وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية (معدل نمو الناتج الداخلي الخام, معدل البطالة ....الخ) تعمل السلطات العمومية على تحديد الأولويات الاقتصادية للحكومة, وبناءا على هذه الأولويات تقوم الإدارة الاقتصادية الكلية بإعداد الخطط التي ترمي إلى تحقيق احد الأهداف التالية (تحقيق النمو الاقتصادي, مكافحة التضخم, مكافحة البطالة .....الخ).[3]

---

(1) عبد الحميد الغزالي, أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا وإسلاميا, دار النشر للجامعات, القاهرة, 2009,ص364.

(2) محمد حسين بهشتي, الاقتصاد الإسلامي ,ترجمة عبد الكريم محمود ,ط1, دار سهر للطباعة والنشر ,طهران ,1986,ص223.

(3) عاشور فني, السياسات الاقتصادية الكلية ,2010, بحث منشور على الانترنيت وعلى الموقع http://macroeconomics.blogspot.Com.

إن آلية الإدارة الاقتصادية تتم عن طريق إجراء آليات معينة تقوم بها الدولة, ففي حالة الكساد تتدخل السلطات الحكومية من اجل دعم الطلب الكلي وذلك من اجل إنعاش النشاط الاقتصادي وتحقيق التشغيل, وفي حالة النمو الاقتصادي فان الإدارة الاقتصادية للدولة تعمل على تحسين موارد الميزانية من اجل تحسين المالية العامة للدولة, أما في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة التضخم فان دور الإدارة الاقتصادية للدولة يتم عن طريق ضبط الأسواق وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[1] إن الدول في العصر الحديث تستعين ببيانات عن الدخل القومي المقدر للسنة المقبلة لرسم السياسة المالية الملائمة , فعند حدوث نقص كبيرا في الاستثمار بالنسبة إلى المدخرات المزمع تحقيقها في المجتمع, وبالتالي تقوم إدارة الدولة باقتراح توسع في إنفاق الحكومة وتنقص من أعباء الضرائب لتجنب حدوث الكساد في النشاط الاقتصادي للمجتمع وبالعكس أذا كان من المتوقع إن يزداد الإنفاق الحكومي عن الحد المطلوب لتحقيق الاستقرار في الأسعار ووصول الاقتصاد إلى تحقيق العمالة الكاملة وبذلك تقوم الدولة بتخفيض الأنفاق الحكومي وزيادة أعباء الضريبة منعا للتضخم .[2] ومن أهم آليات الإدارة الاقتصادية الكلية حسب أهداف الإدارة الاقتصادية هي :-

- السياسة التوسعية ولها أدوات (زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب )

- السياسة الانكماشية ولها أدوات (تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب)

إذ إن حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي, يقترن بعجز تصريف المنتجات وذلك يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ, ويمكن الإشارة بأن الفجوة الانكماشية تحدث عندما يكون الطلب الكلي الجاري اقل من الطلب المحتمل أو طلب العمالة الكاملة, ويمكن تصوير هذه الفجوة في ظل ثبات الأسعار وكما هو موضح في الشكل الأتي:-

---

(1) ارنولد ج هايد نهايمر وكارولين تيش ادامز, ترجمة أمل الشرقي ,السياسات العامة المقارنة, ط2, دار الأهلية للنشر والتوزيع, عمان,1999,ص222 .

(2) عبد المطلب عبد الحميد, النظرية الاقتصادية, الدار الجامعية , القاهرة ,2000,ص315.

الشكل رقم (1) الفجوة الانكماشية

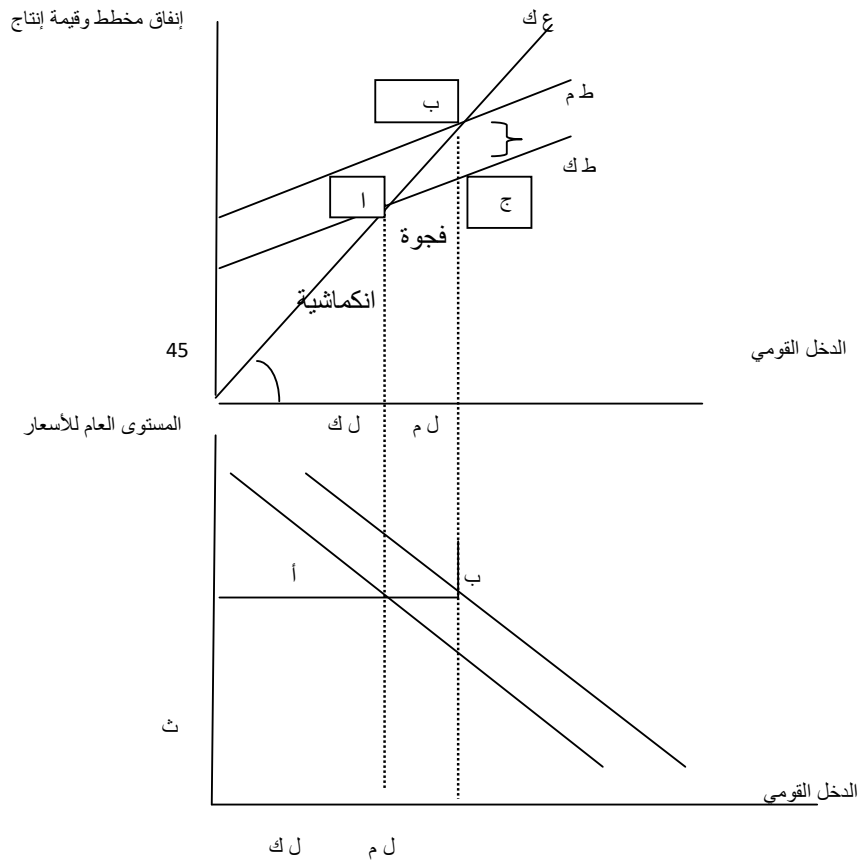


المصـــدر :- عبـــد القـــادر محمد, رمضـــان محمد ا□مـــد, النظريـــة الاقتصـــادية الكليـــة, كليـــة التجـــارة للنشـــر, الإسكندرية,2005,ص335.

□يث تشير (ل م) إلى مستوى الناتج المحتمل, (ط م) إلى الطلب اللازم أو طلب العمالة الكاملة ذلك لأنه المستوى من الطلب اللازم لاستيعاب الناتج الكلي اللازم. فإذا كان (ط ك) هو الطلب الفعلي فان الدخل التوازني الفعلي يتحدد عند النقطة أ ويتمثل في "ل ك" ويلا□ظ في هذه الحالة إن مستوى الدخل التوازني ل ك اقل من مستوى الناتج المحتمل "ل م" الأمر الذي يو□ي بوجود فجوة انكماشية, وتقاس الفجوة الانكماشية في هذه الحالة بالفرق بين الطلب الفعلي والطلب اللازم عند مستوى الناتج المحتمل, فإذا كان الطلب اللازم اكبر من الطلب الفعلي, يعني ذلك وجود فجوة انكماشية, والمعالجة هي إتباع سياسة توسعية.

أما سبب التضخم الاقتصادي فهو ارتفاع المستوى العام للأسعار, وبالتالي فان دور الإدارة الاقتصادية الكلية هي معالجة كل من□الة التضخم والكساد عن طريق إتباع السياستين المالية والنقدية, إذ تقوم السياسة المالية من اجل التخلص من الكساد بزيادة مستوى الأنفاق الحكومي وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد, فأنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد, وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي, عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة أنتاجها وبالتالي توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام أو قد تقوم بتخفيض الضرائب أو استخدام مزيج من زيادة الأنفاق وتخفيض الإيرادات بما يخدم هدف أعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.[1]

أما إذا أردنا معالجة الفجوة التضخمية فعلينا ان نتبع سياسة فرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامهما معا,□يث تقوم الحكومة بتخفيض□جم الأنفاق العام, مما يودي إلى تخفيض□جم الاستهلاك وبالتالي□دوث انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار. ويمكن الإشارة إلى أن السياسة النقدية التي يتولاها البنك المركزي توثر في مستوى الدخل والتوظيف عن طريق تأثيرها على عرض النقد, وذلك بإتباعها سياسة نقدية انكماشية تستخدم في□الات التضخم, تهدف فيها السلطات النقدية إلى تخفيض الأنفاق الكلي والطلب, عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة, أو إتباعها سياسة نقدية توسعية, تستخدم في□الات الانكماش, تهدف إلى زيادة الأنفاق أو الطلب الكلي, وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع, وتستخدم السياسة النقدية أو السلطات النقدية في سبيل تنفيذ سياساتها العديد من الأدوات منها سياسة السوق المفتوح أو سياسة نسبة الا□تياطي النقدي على الودائع.

---

(1) خالد واصف ألوزني وا□مد الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, ط3, دار وائل للنشر, عمان, 1999, ص327- 328.

## المبحث الثاني :- الإطار العام للإدارة الاقتصادية

إنّ هذا المفهوم هو تعبير أو صورة مقابلة للسياسة الاقتصادية التي هي جزء من السياسة العامة للدولة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية يصبوا المجتمع الوصول إليها, انطلاقا من ذلك عرفت الإدارة الاقتصادية الكلية بأنها عبارة عن إجراءات وتدابير وخطط تصب جميعها في هدف مركزي هو تحقيق توازن اقتصادي حركي. كما أنها أي الإدارة الاقتصادية تستخدم خطوط مختلفة تخضع لإدارة موجهة تعمل سوية للوصول إلى هدف مركزي محدد.

لذلك تهتم الإدارة الاقتصادية بتمهيد الطريق الذي يرسمه متخذ القرار لأجل تحقيق الغايات المطلوبة, استنادا لما تقدم ومن هذا المنطلق وطالما نحن بصدد الأهداف التي ينبغي للإدارة الاقتصادية رسمها, إضافة إلى أن هذه الأهداف تحتاج إلى أدوات فاعلة لغرض انجازها كذلك أن هذه الأدوات سوف تتجه نحو الغايات التي تصبوا الإدارة الاقتصادية تحقيقها عليه يكون لزاما توضيح هذا المسار الحيوي بتفاصيل أكثر لكي نستطيع أدراك جوهر الإدارة الاقتصادية بالاستناد إلى مساراتها التطبيقية ضمن أطار ومفهوم نظرية التخطيط. وبالتالي لابد لأي دولة أن تأخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة, والتي بدورها تستطيع أن تسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة. وتتجلى أهم هذه الأسس بالواقعية والتنسيق, وكذلك وضع هذه الأهداف حسب أولويتها والمرونة والشمول. وبالتالي لابد لأي إدارة اقتصادية مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الأتي:-

أولا:- أهداف الإدارة الاقتصادية.

ثانيا:- أنواع الإدارة الاقتصادية.

ثالثا:- السمات الأساسية للإدارة الاقتصادية الناجحة.

رابعا:- أسلوب وضع وأعداد الإدارة الاقتصادية.

خامسا:- متابعة مستوى تنفيذ خطط الإدارة الاقتصادية.

## أولا:- أهداف الإدارة الاقتصادية :-

لقد أصبحت الحاجة إلى إدارة, اقتصادية سليمة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية, ضرورة ملحة لمعالجة ارتفاع مستويات البطالة والكساد والتضخم في البلدان المتقدمة, ولمعالجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان في البلدان المتخلفة, وبالتالي فان الهدف هو المنطلق أو المسار الذي يراد من خلاله الوصول إلى الغايات المطلوبة باستخدام أدوات محددة. أما عن طبيعتها فهي أما أن تكون أهداف أساسية وبالتالي تكون ضمن مسؤولية الإدارة الاقتصادية العليا أو أن تكون فرعية أو تشغيلية وبالتالي تكون ضمن مسؤولية الإدارات الاقتصادية الفرعية. وبالتالي فان الأهداف هي المنطلق الذي يراد من وراءه تحقيق الغايات التي ينبغي للإدارة الاقتصادية تحقيقها ضمن أطار زمني محدد. أما عن المستلزمات الواجب توفرها لصياغة هذه الأهداف فيجب أن تكون قابلة للتنفيذ, أي أن يمكن أن تصل إلى غاياتها. وكما اشرنا سابقا, هنالك نوعان من الأهداف التي يعبر عنها بشكل رقمي, كهدف مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات, وهنالك أهداف مرنة أو مثلى كتحديد معدل نمو الدخل القومي أو مستوى معقول من البطالة.[1] وسوف نتناول هذه الأهداف بالتفصيل وكالاتي:-

### 1- تخصيص الموارد الاقتصادية:-

انطلاقا من حقيقة ندرة الموارد في البلدان النامية وعلاقتها باحتياجات عملية التنمية, فأن المسالة المركزية في اقتصاديات التنمية هي تخصيص الموارد على الاحتياجات المختلفة التي تنافس احدهما الأخرى على هذه الموارد وذلك أن في اغلب البلدان النامية هنالك محددين رئيسين على عملية نمو الإنتاج وهما القدرة على الاستثمار والقدرة على الاستيراد, وان اغلب النظريات المتعلقة بتخصيص الموارد واغلب معايير الاستثمار تعكس هذه الحقيقة, ولذلك فأن نقطة البداية المتعارف عليها في عملية تخصيص الموارد هي كيفية تعظيم معدل نمو الناتج باستخدام المتوفر من الموارد المحلية وكيفية تقليل من احتياجات هذه العملية من العملات الأجنبية, بغض النظر عن القرارات المتعلقة بحجم الاستثمار المطلوب, ويمكن تمييز نوعين من القرارات التخصصية للموارد

(1)Joseph Gnellis& David purker, Macro economics, Prentice Hall, 2004, PP.(126-127).

- الأول يتعلق بأي القطاعات نستثمر
- الثاني بتوليفة العوامل التي يجب أن تستخدم لإنتاج السلع والخدمات التي تتحكم في تكنولوجيا الإنتاج.

ففي الوقت الذي يعدّ فيه هذان القراران مستقلان عن بعضهما البعض, إلا انه من الناحية العملية نلاحظ إن التداخل بين قرارات الإنتاج وبين قرارات التكنولوجيا أمر يمكن تجنبه. [1]

يمكن للدولة أن توجه مواردها الاقتصادية - بواسطة النفقات العامة - باتجاه يخدم خطة التنمية القومية, وكذلك تستطيع الدولة من خلال الضرائب توجيه الأنشطة الاقتصادية, نحو المجالات التي تتفق مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.[2] ومن المعروف أيضا أن مشكلة تخصيص الموارد لا تنشأ فقط من ندرة الموارد الاقتصادية بالمقارنة مع الحاجات التي تستخدم هذه الموارد في إشباعها, إذ لو أن كل مورد من الموارد الاقتصادية لا يصلح ألا لإشباع حاجة معينة بذاتها, لبقيت مشكلة الندرة ولانتفت مشكلتا التخصيص والاختيار, ولكن مشكلتي الاختيار والتخصيص تنشأن نتيجة أن الموارد الاقتصادية ليست موارد متخصصة بل يمكن استخدامها في وجوه مختلفة (فالموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات) كذلك الحال لعنصر العمل, حيث يمكن توجيهه إلى مجالات مختلفة, فإذا كانت النفقة الحقيقية هي الموارد الحقيقية التي استخدمت في إنتاج السلعة, وان هذه الموارد نفسها يمكن أن تستخدم في أنتاج أكثر من سلعة أخرى, فان معنى اختيار توجيه الموارد لإنتاج سلعة معينة, انه فوت على المجتمع إنتاج السلع الأخرى التي كان من الممكن لهذه الموارد أن تنتجها فاختيار سلعة ما قد يفوت على المجتمع أنتاج السلع الأخرى.[3] ويعني تخصيص الموارد في الاقتصاد مفهوم تنظيم الإنتاج وهو التنظيم الذي يعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد بالصورة التي تحقق أفضل نتيجة ممكنة.

(1) محمود عباس, المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي للمدة (1970-2008), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, ع27, 2011, ص63.

(2) فاضل الواسطي, اقتصاديات المالية العامة, ط1, مطبعة المعارف, بغداد, 1973, ص104.

(3) محمد عبد العظيم الدكماوي, مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي, ط1, دار الفلاح للنشر والتوزيع, عمان, 2013, ص37.

2- النمو الاقتصادي:-

هو احد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها, ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحققة عن طريق الزيادة في الطاقات الإنتاجية للمجتمع, حيث أن هذه الزيادة يمكن أن تتحقق من مصدرين هما التقدم التقني والمتمثل بالأساليب الجديدة والمتطورة لإنتاج السلع والخدمات وكذلك زيادة كمية ونوعية الموارد الإنتاجية وخاصة زيادة رأس المال المادي والبشري[1], ويعتبر احد المحددات الأساسية للمستوى ألمعاشي للأفراد, حيث أن الأفراد الذين يعيشون في بلدان ذات نمو اقتصادي عالي يجدون أن مستوى حياتهم في تحسن دائم.[2] حيث يمكن تعريف النمو بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني, ويميز بعض الاقتصاديون بين نوعين للنمو شامل وكثيف, حيث يتحقق النمو الاقتصادي الشامل عندما تحقق دولة نموا اقتصاديا واسعا حتى ولم يزداد نصيب الفرد من الدخل الوطني, بينما يتحقق النمو الاقتصادي الكثيف عندما تحقق دولة ما نموا اقتصاديا واسعا يزيد معه نصيب الفرد من الدخل الوطني.[3] وبالتالي فان الإدارة الاقتصادية للدولة تسعى إلى تحقيق معدلات عالية من الدخل القومي الحقيقي, مما يعمل على رفع مستويات المعيشة عن طريق ارتفاع معدلات دخول الأفراد بشرط توفر الاستقرار الاقتصادي.[4] وبصورة عامة أن معظم الدول وكجزء أساسي من سياستها الاقتصادية تعمل على المحافظة على معدلات النمو التي وصلت أليها كما في الدول المتقدمة أو العمل على معدلات عالية للتنمية الاقتصادية كما في الدول النامية.وبما أن النمو الاقتصادي يعتبر من الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلي, إلا انه يتوقف على عدة عوامل ليست معظمها في متناول سياسات الإدارة الاقتصادية للدولة, إلا أن السياسة النقدية تستطيع السيطرة على عامل مهم من هذه العوامل يتمثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما دون أن يكون هنالك سببا في أحداث تضخم يودي إلى أثار عكسية, ويمكن الإشارة أيضا إلى أن النمو الاقتصادي يكون سببا في امتصاص الفائض من العملة, إلى جانب الاستقرار في الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات اللذان يعتبران عاملان أساسيان في تحقيق النمو الاقتصادي.

---

(1) نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سلمان, الاقتصاد الكلي(مبادئ وتطبيقات), ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع,عمان, 2006, ص43-44.

(2) Michael Melvin& William Boys, Principles of Macroeconomics, Eighth Edition,south-westernLearning,2011,P(310) .

(3) محمد قروف ومحمد سعودي, مصدر سابق, ص313.

(4) احمد عبد الرحيم زردق, مبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, دار الكتب المصرية, القاهرة, 2001, ص34.

## 3- التوازن الخارجي:-

من اجل تحقيق ذلك الهدف لابد من العمل على إيجاد سياسات معينة يتم من خلالها تنظيم التجارة الخارجية للبلد مع العالم الخارجي وعلى أسس متكافئة وبما يخدم مصالح جميع الأطراف المتعاملة.[1] وبما أن التوازن الخارجي يمثل التوازن في ميزان المدفوعات, وبذلك فانه يعكس موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصادات, إذ يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها, وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة, فالسياسة الاقتصادية السليمة هي السياسة التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي من خلال ما تقوم به من مراقبة الأوضاع الاقتصادية ووضع الحلول البديلة والمناسبة لمعالجة الاختلالات الناتجة عن الأوضاع الطارئة.[2]

## 4- استقرار المستوى العام للأسعار:-

يعدّ هذا المفهوم هدفا من أهداف الإدارة الاقتصادية للدولة؛ لان التغيرات في المستوى العام للأسعار تودي إلى عدم الاستقرار والفوضى في النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع, حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يودي إلى حدوث أضرار بفئات اجتماعية بينما يستفيد منه فئات أخرى داخل المجتمع, فالأفراد الذين يستفيدون من ارتفاع المستوى العام للأسعار سوف ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأسعار, أما الأفراد الذين يتضررون من التضخم هم الذين ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأسعار,وهم الذين قدموا قروض بسعر فائدة منخفض نسبيا قبل التضخم.[3] وهذا يعني انه في ظل التضخم يكون هنالك أعادة توزيع للدخل القومي والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية ولصالح الفئات الغنية. حيث يمكن الإشارة أيضا من أن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار, على الرغم من انه قد ينشط الاقتصاد , ألا انه يمكن أن يلحق أضررا معينة, فارتفاع المستوى العام للأسعار يودي إلى انخفاض القوة الشرائية لذوي

(1)محمود حسين الوادي وآخرون,الاقتصاد الكلي, ط2, دار المسيرة للنشر التوزيع, عمان, 2010, ص26.

(2) Joseph Gnellis& David purker ,op.cit.p (129)

(3) علي الصبيحي, احمد حسين, السياسات الكلية خلال الفترة1990-2010 والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, مج4, ع7, 2011, ص73.

الدخول المحدودة, أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة اقل من نسبة الارتفاع في الأسعار, وبالإضافة إلى هذه الشريحة من المجتمع من العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام والخاص المتضررين من الارتفاع في المستوى العام للأسعار هنالك فئة المتقاعدين وأصحاب المدخرات النقدية.[1] فعلى هذا الأساس تحاول جميع الدول إدارة اقتصادها بصورة ملائمة عن طريق إزالة تأثير القوى المسببة لها كتخفيض الأفراد لنفقاتهم الاستهلاكية بنسبة مقاربة للانخفاض في دخولهم الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار وهكذا...

## 5- الاستقرار الاقتصادي:-

يعرف الاستقرار الاقتصادي على انه بيئة اقتصادية من دون زيادة التذبذب في متغيرات الاقتصاد الكلي, فعندما يتنامى الاقتصاد وبمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر يعد الاقتصاد مستقرا اقتصاديا, ومن جانب أخر فان الركود المتقلب ودورات الأعمال ذات أفق زمني قصير والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تودي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الأجنبي وصعودها في الموازنة المالية وهبوطها وتضخم عالي وثابت متقلب يودي إلى مخاوف من عدم الاستقرار المالي, وجميعها إشارات إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي, وبالتالي فان مسؤولية الإدارة الاقتصادية للدولة تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي عن طريق زيادة جودة الحياة وتعزيز معايير العيش من خلال رفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة.[2] وبما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد احد الأهداف الأساسية للإدارة الاقتصادية سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة, حيث يرتبط النمو الاقتصادي باستقرار وتوازن الاقتصاد الوطني. أي أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود في الاقتصاد الوطني وإنما تدخل الدولة للحيلولة دون حدوث الأزمات الاقتصادية وللتخفيف من أثارها أن حدثت. وعندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي تكون الإدارة الاقتصادية للدولة قد حققت هدفين معا, هما تفادي بطالة الموارد البشرية والمادية عند الانكماش الاقتصادي والعمل على تجنب حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار عند مرحلة الرواج الاقتصادي لما يحدث من أثار ضارة على الاقتصاد الوطني برمته.

---

(1) عبد الوهاب الأمين, مبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2002, ص218.

(2) فواز الدليمي وعبد الله السبعاوي, دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة (1985-2010), مجلة تنمية الرافدين, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, مج34, ع109, 2012, ص20.

6- تحقيق مستوى التشغيل الكامل:-

تهدف الإدارة الاقتصادية في جميع الأنظمة الاقتصادية المتقدمة إلى الوصول إلى مستويات قريبة من مستويات التشغيل الكامل, لان تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفا نظريا من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي, وبذلك تسعى الدول المتقدمة إلى رفع مستويات التشغيل على صعيد الموارد البشرية التي تودي إلى رفع مستوى العمالة إلى أعلى مستوى والحد من البطالة لما لها من أثار سيئة على الاقتصاد الوطني, أما في الدول المتخلفة التي تتميز بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة سوء استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة فان الهدف الأساس للإدارة الاقتصادية يتجلى في تحقيق التنمية الشاملة.[1] والجدير بالإشارة إلى أن حدوث أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي (1929-1932) قد ألقت بضلالها على اقتصاديات البلدان المتخلفة ولذلك قد برزت مسالة تحقيق التشغيل والاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة. إذ أصبح الواقع يتطلب تدخل حكومات البلدان المتخلفة لتحقيق هذا الهدف, وذلك عن طريق السياسة المالية مثلا ولاسيما لمعالجة مشكلة البطالة عن طريق الأنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما, وهذا يعني زيادة الطلب على العمالة ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.[2] حيث أن العلاقة بين الطلب الكلي ومستوى العمالة هي علاقة طردية فكلما زاد الطلب الكلي فان المنتجون يتوقعون زيادة الإيرادات المتحصلة من بيع المنتجات لذا سيعملون على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة طلبهم على القوى العاملة, مما يعني حدوث ارتفاع في مستوى العمالة ويتحدد دور الإدارة الاقتصادية للدولة هنا في التمويل التعويضي لسد النقص الحاصل في الطلب الخاص وزيادة الإنفاق الاستثماري بصورة خاصة, كونه يودي إلى رفع الدخل القومي وزيادة مستوى التشغيل.

---

(1) محمد قروف ومحمد سعودي, مصدر سابق, ص314.

(2) نزار كاظم الخيكاني, إمكانات السياسة النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - مصر واليابان (دراسة حالة), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة الكوفة,2008, ص 20.

## ثانيا:- أنواع الإدارة الاقتصادية:-

يمكن التميز بين عدة أنواع الإدارة الاقتصادية, إذ إن هنالك الإدارة الاقتصادية الظرفية, والإدارة الاقتصادية الهيكلية, إذ تهدف الإدارة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل, بينما تهدف الإدارة الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.وبالتالي سوف نتطرق إلى هذه الأنواع بالتفصيل:- [1]

أ- الإدارة الاقتصادية الظرفية :- تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير, وهنالك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي منها:

- سياسة الاستقرار:- وهي السياسة التي تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور, باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية, وتركز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه, أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي.
- سياسة الإنعاش:- وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات, وهي مستوحاة من الفكر المالي الكينزي, حيث ساهم كينز عن طريق دحضه لما جاء به الفكر الكلاسيكي من حلول لخروج الاقتصاد من التداعيات السلبية لازمة الكساد الكبير, في التأكيد على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله, ومنطلق كينز في ذلك هو أن الاقتصاد يسير وفق مبدأ "الطلب يخلق العرض", ومن ثم فأن الدولة تساهم في دعم الطلب الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم حركة النشاط الاقتصادي من خلال إنفاقها العام الذي يعتبر احد مكونات الطلب الكلي إلى جانب الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص.
- سياسة الانكماش:- تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية, والتي تودي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

---

(1) محمد قروف, سعودي, مصدر سابق,ص 317-319.

ب- الإدارة الاقتصادية الهيكلية:-

تهدف هذه الإدارة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي, وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية, ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق, الخصخصة, سيادة قانون المنافسة, كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين, وهي عموما أهم محاور الإدارة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة, أما الدول النامية والتي اغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية, حيث انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي.

## ثالثا:- السمات الأساسية للإدارة الاقتصادية الناجحة

1- الشمولية الكلية :- إن هذا المصطلح يقصد به شمول فروع الاقتصاد الوطني بدرجات متباينة حسب جدية وفاعلية تلك السياسات وأدواتها من ناحية ودرجة مقاومة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.
2- الدقة :- تتصف الإدارة الاقتصادية الكلية بالدقة وعلى القائمين بالاختيار توخي الدقة والحذر الشديد والشعور بعظم المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية, وبالتالي يجب أن يكون القائمين على الاختيار من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق والممارسة الميدانية والوعي بالقوانين الاقتصادية. (1)
3- الواقعية :- أهم شروط نجاح الإدارة الاقتصادية للدولة هو أن تكون متوائمة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومتلائمة مع المحيط الوطني والدولي.
4- التناسب والاتساق :- يجب أن تتصف الإدارة الاقتصادية بالتناسب والاتساق فيما بينها بحيث يجب أن يتكامل عمل احدهما مع الأخر ولا تتعارض أو تتقاطع فيما بينها.
5- حسن التوقيت :- أن اختيار الأوقات المناسبة في اتخاذ القرارات الاقتصادية, واختيار الأدوات الاقتصادية المناسبة, تعتبر قضية مهمة في إدارة الأزمات الاقتصادية ومحاولة تكييف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل, وبالتالي فان حسن التوقيت يعدّ أمرا مهما للسياسات الاقتصادية الكلية.(2)

(1) احمد الراوي, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, مركز المستنصرية للدراسات العراقية والدولية, بغداد, 2010, ص 3.
(2) علي الصبيحي واحمد حسين, مصدر سابق, ص72.

## رابعا:- متطلبات وضع الخطة الاقتصادية

لكي تستطيع الدولة تحديد إدارتها الاقتصادية لابد من إتباع أسلوب معين يتخذه متخذ القرار, وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات:- [1]

1- تحديد الهدف:- قبل التعرف على هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لها, ولتحديد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها, فلمواجهة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وبعد ذلك يمكن للهدف محاربة هذا التضخم.

2- تحديد البدائل:- لغرض تحقيق الهدف المنشود, من الأفضل تحديد اثر أكثر السياسات ملائمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية, فان الإدارة الاقتصادية للدولة يجب أن تضع أساليب متعددة لمحاربة المشاكل الاقتصادية, فقد تستخدم السياسة المالية كفرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض أو خفض الإنفاق الحكومي, كما قد تعتمد على السياسة النقدية كتخفيض المعروض النقدي.

3- تحليل البدائل:- ينبغي على متخذ القرار أن يختار الحلول التي يجب اتخاذها لمعرفة الآثار المترتبة على انخفاض الإنفاق العام, ومعرفة الآثار الناتجة سلبا وإيجابا, كالآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي, وهنا يكون على متخذ القرار (الإدارة الاقتصادية للدولة) حلول متعددة عن طريق تحليل السياسات المقترحة, وهنا يمكن الأخذ بهذه السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة المتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة الاقتصادية الملائمة.

---

(1) جودة عبد الخالق, الاقتصاد الدولي, دار النهضة, القاهرة, 1983, ص157

**خامسا:- متابعة مستوى تنفيذ خطط الإدارة الاقتصادية**

أن متابعة تنفيذ الخطط الاقتصادية يقتضي التأكد من أن ما يتحقق فعلا مطابق لما تقرر لكل فعالية داخل النشاطات الاقتصادية المختلفة, ومن خلال عملية المتابعة يمكن تحديد الانحرافات والخلل بين ما يتم تخطيطه وما يتم انجازه.

حيث تقسم متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية إلى ثلاث أنواع :- [1]

1- المتابعة السابقة:- وهي التي تجري فيها عملية فحص الخطوات التنفيذية للخطة قبل المباشرة بعملية تنفيذها وذلك للتأكد من أمكانية التنفيذ في أطار الظروف والإمكانيات الاقتصادية من الموارد المتاحة والمحتملة.
2- المتابعة المتزامنة:- أي ما تسمى عادة متابعة (الخطوة بخطوة) وتجري هذه المتابعة أثناء عملية التنفيذ وتتزامن معها مباشرة, أي أثناء أجراء الفعل, وفي كل مرحلة من المراحل التنفيذية ويعتبر أفضل أنواع المتابعة في تنفيذ المشاريع الجديدة.
3- المتابعة اللاحقة :- وهي المتابعة المتأخرة التي تأتي بعد إجراء العمل أي بعد تنفيذ ما تم تخطيطه وعندها تحدد الانحرافات وتتخذ الإجراءات التصحيحية بشأنها ومحاولة وضعها في أطار الأهداف العامة للخطة.

وان متابعة تنفيذ الخطط الاقتصادية للإدارة الاقتصادية للدولة يتطلب العمل على تنفيذ هذه الخطط وتطبيقها وترجمتها على الواقع الملموس.[2], وان نجاح تنفيذ هذه الخطط لابد من توفير مجموعة من الشروط التي من ضمنها وضوح هذه الأهداف على كافة المستويات, أي توزيعه إلى أهداف فرعية على مستوى القطاع, ثم على مستوى النشاط ومن ثم على مستوى الوحدة, وكذلك قدرة الإدارة الاقتصادية للدولة على تنفيذ هذه الخطط.[3]

---

(1) عقيل عبد الله, التخطيط الاقتصادي, ط2, دار مجدلاوي للنشر , عمان, 1999, ص75- 76.
(2) يعقوب الرفاعي وآخرون, الإدارة الحكومية والتنمية, ط1,منشورات ذات السلاسل ,الكويت, 1999, ص283.
(3) حسين عمر, التخطيط الاقتصادي, دار المعرفة للنشر والتوزيع, القاهرة, 1976, ص286.

## المبحث الثالث:- السياسات اللازمة للإدارة الاقتصادية

مقدمة :-

مما لاشك فيه انه يوجد حكومة معاصرة يمكن أن توصف بأنها على حياد كامل, بما يجري في أسواق اقتصادها القومي, فعلى الرغم من الأمواج الليبرالية الرأسمالية التي تجتاح العالم فيما يعرف بالعولمة إلا أن المصالح القومية لا تزال تلقى اهتماما خاصا على المستويات الرسمية داخل الدولة وبين الدول الأخرى, فمشروعية أي حكومة ديمقراطية أصبحت مرهونة بقدرتها على حماية مصالحها القومية وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية, فالإدارة الاقتصادية أذن لابد أن تكون منظومة من التدابير ذات الصيغة الرسمية الحكومية والتي تستهدف التأثير على واحد أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغية أحداث أثار اقتصادية مرغوبة أو تجنب حدوث أثار اقتصادية مرغوبة وتكون الإدارة الاقتصادية بذلك هي شكل من أشكال تدخل الدولة للتأثير في تخصيص الموارد الاقتصادية على نحو مختلف مما لو تركت الأمور لقوى تفاعل العرض والطلب. وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى أهم السياسات التي تستخدمها الإدارة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي, ومن أهم هذه السياسات هي:-

1- السياسة المالية.
2- السياسة النقدية.
3- السياسة الاجرية.
4- السياسة الاستثمارية.
5- السياسة السعرية .

1- السياسة المالية :-

السياسة المالية إحدى أدوات الإدارة الاقتصادية إذ يمكن تعريفها بأنها الإجراءات التي تقوم بها الدولة بغية تحقيق التوازن المالي العام, مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة المالية الاقتصادية العامة للدولة.[1] حيث أن السياسة المالية تعتبر جزءا من الإدارة الاقتصادية للنظام الاقتصادي, وتحتل أهمية كبيرة إلى جانب السياسة النقدية في الدول. وبذلك فأنها تمثل استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنات العامة للدول وكذلك تحقيق مستويات عالية من النا ج الكلي والحيلولة دون حدوث ضخم اقتصادي.[2] ويمكن القول أن السياسة المالية والتي تعامل مع الضرائب والأنفاق الحكومي ما هي ألا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي بما يؤهلها لتكون إلى جانب السياسة النقدية في تحقيق معدلات شغيل عالية واستقرار نسبي في الأسعار.[3] ووفقا لهذه المعطيات عد السياسة المالية إحدى أهم السياسات الاقتصادية في البلدان إذ تساهم في حل مشكلات التنمية الاقتصادية فيها, فان التغيرات في الأنفاق الكلي من الممكن أن تأثر بالإجراءات المالية, علما أن التغيرات في الأنفاق الكلي هي جوهر السياسة المالية. حيث يمكن تحديد أهم أدوات السياسة المالية كالأ ي:-

أ- السياسة الإنفاقية:- إن الاعتماد على النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية بصورة خاصة, وكإحدى أدوات الاقتصاد العام, قد مرت بمراحل وفقا لتطور وظائف الدولة, لذا يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها (البرنامج الذي يقوم على طبيعة وادوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الدولة (الحكومة) وهيئا ها المحلية.[4] أما عن أراء المدارس الاقتصادية بشأن دور الدولة في تحديد الأنفاق العام فيعتقد الكلاسيك أن دور الدولة يجب أن يقتصر بالقيام بالوظائف التقليدية فقط والتي حددت بالدفاع والأمن والعدالة, وكان الهدف من ذلك هو حماية الثروة الصناعية من أي زايد في الضرائب

(1) هيفاء الغدير, السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري, الهيئة العامة السورية للكتاب, 2010, ص11 .

(2) احمد إلهيتي, فاطمة خلف, اثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والأردني للمدة (1970- 2003), مجلة بحوث اقتصادية, مج27, ع28, 2009, ص13.

(3) عبد الوهاب الأمين, مصدر سابق,ص65.

(4) فريق جياد مطر, أثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1970- 2009), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, 2012, ص15.

ينتج عنه زيادة في الأنفاق الحكومي وطالبوا بتحديده وتقليله إلى اصغر حجم ممكن, لذلك فان وجهة نظر الكلاسيك للأنفاق الحكومي اتسمت بالحيادية المطلقة من غير أن يكون له دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك, أن الحكومة تضع تقديرات نفقاتها, ومن ثم تبحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها, إذ يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية النفقات العامة.[1] علما أن منطق الفكر الكلاسيكي يصنف أنفاق الدولة ضمن النفقات الاستهلاكية التي تؤثر بدورها على معدلات الادخار في المجتمع, خصوصا وان تمويل الأنفاق العام يكون في غالبيته عن طريق الضرائب والتي تؤثر بدورها في معدلات الادخار الاختياري. وحتى تشجع الدولة الاستثمار فلابد أن تعمل على تقليص الضرائب, لكي ترفع من معدلات الادخار في القطاع الخاص, وتزايد تبعا لذلك معدلات الاستثمار.[2] والنتيجة النهائية لابد من تقليص الأنفاق العام عملا بقانون ساي "أن أحسن النفقات هي الأقل حجما". [3] يتضح أن الكلاسيك يؤكدون على ضغط الموازنة بحجة أن الدولة أذا بالغت في الأنفاق إلى الحد الذي معه تستهلك لمجرد الاستهلاك, فالضرائب تمول نفقات استهلاكية غير منتجة مما يلحق ضررا بالغا بالاستثمارات الخاصة ويتراكم رأس المال, حيث تمثل النفقات تسربا من دائرة الدخل. أما بخصوص المدرسة الكينزية فان اتجاهها كان وسعيا من خلال استخدام السياسة المالية بهدف زيادة الأنفاق الاستثماري والاستهلاكي لدعم الطلب الفعال وهذا التوجه يشمل الأجل القصير, إضافة إلى خلق الظروف الملائمة للحصول على معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل.[4] يرى كينز أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد مستوى الناتج والدخل القوميين ومن ثم حجم الاستخدام والبطالة. فالتغيرات في حجم العرض الكلي (الناتج الكلي) ومن ثم الدخل الكلي يتحدد بالتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي الفعال, غير أن الطلب الكلي قد لا يتطابق بالضرورة مع العرض الكلي, فان اختلافهما قد يسبب حالة من عدم التوازن يودي إلى حدوث الانكماش أو التضخم.

---

(1) محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة, ط1, دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان, 2007,ص37.

(2) احمد مجذوب, بعض قضايا الأنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي, منتدى التوثيق الشامل, الرياض, 2009, ص4.

(3) عبد المنعم فوزي, اقتصاديات المالية العامة, ط1, الإسكندرية, 1970,ص19.

(4) حسين سلطان, دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول ( دراسة تطبيقية في اليمن والأردن للمدة (1990-1999), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة المستنصرية,2006,ص25-26.

أما بالنسبة لمدرسة اقتصاديات جانب العرض فتنطلق فلسفتهم في زيادة العرض لضمان كفاءة الأداء الاقتصادي, حيث يرون أن الدولة ملزمة بضرورة تقليص دورها في النشاط الاقتصادي, وذلك عن طريق تقليص الأنفاق الحكومي ونمو عرض النقد ومن ثم تقييد ور القطاع الحكومي للحد من نمو عرض النقد وبالتالي يرون بضرورة تحسين الإنتاج وزيادة العرض الكلي عن طريق تخفيض الضرائب وترك الاقتصاد يمارس بتلقائية وتعزيز مكانة القطاع الخاص.[1] فإن أعادة توزيع الأنفاق الحكومي وزيادة حجمه, له الأثر الكبير في التأثير على النشاط الاقتصادي, ويتم رسم ذلك حسب سياسة الدولة وحسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد, وكذلك فان التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به. [2] حيث أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة في الأنظمة الليبرالية تنخفض لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية وانجاز المشاريع الاقتصادية, أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاجتماعية والاقتصادية العامة للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي في أن واحد.[3] إن تأثير هذا الأنفاق على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم فيها تمويل الأنفاق العام فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد دون الأنفاق على زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر إنفاقا لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون الأنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال.

ب- السياسة الضريبية:- أصبح للقطاع العام دور كبير وبارز في النشاط الاقتصادي مع تطور الفلسفة التدخلية واتساع اخذ الدول بها وبمستويات مختلفة فكبر حجم نفقات القطاع العام امتد ليشمل مجالات كثيرة في النشاط الاقتصادي, وقد اقتضى هذا بدوره إلى ضرورة البحث عن إيرادات كافية لتغطية النفقات العامة المتنامية الحجم مع استمرار برامج التقدم الاقتصادي وما يقتضيه ذلك من مشتريات للسلع والخدمات ومدفوعات للأجور.[4]

---

(1) مايكل ابدجمان, الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة), ترجمة محمد إبراهيم, دار المريخ للنشر, الرياض,ص342-345.

(2) رجاء الربيعي, دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم ألركودي في الولايات المتحدة الأمريكية (العراق حالة دراسية) للمدة 1970- 2008, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الكوفة, 2010, ص72.

(3) أوجست سوانبيرج, الاقتصاد الكلي, ترجمة خالد العامري, ط1, دار الفاروق للاستثمارات الثقافية, القاهرة, 2008, ص292.

(4) طاهر ألبياتي وخالد ألشمري, مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي), دار وائل للنشر والتوزيع, 2009, عمان, ص401.

إنّ الضرائب تعد من أهم أدوات السياسة المالية كونها احد روافد الإيرادات المهمة التي تصب في خزينة الدولة, فقد لجأت الدولة لغرض تمويل أنفاقها العام وازدادت أهميتها نتيجة لتوسع الدول تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد أصبحت أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية وأداة لتوزيع الدخول بين الأفراد وتوجيه الاستثمارات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1] لقد امن الفكر الكلاسيكي بمبدأ حيادية السياسية الضريبية وان وظيفتها جلب الموارد للخزانة لأجل القيام بمهمة الحماية فقط, وان لا يكون من شانها (الضريبة) التأثير في قرارات الأفراد الخاصة بالإنتاج والاستهلاك ومن ثم في النمط الذي تحققه قوى السوق بالنسبة لتوزيع الموارد الإنتاجية بين فروع النشاط المختلفة.

أما بالنسبة للفكر الكينزي, فقد اعتبر الضريبة وحدة مهمة في التأثير في المتغيرات الأخرى ومن ثم في النشاط الاقتصادي وعليه تغيرت النظرة إلى الإيرادات الضريبية, فلم تعد الضرائب كما كانت عليه سابقا بل أصبحت أداة فعالة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافا متعددة بحسب مقتضيات المصلحة الاقتصادية والاجتماعية.[2] إذ صار تدخل الدولة يحصل عن طريق السياسة الضريبية في النشاط الاقتصادي, حيث أن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الأساسي لحالة عدم الاستقرار ومن ثم إذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح فيمكن الخروج من حالة عدم الاستقرار, فالطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الناتج والعمالة ولما كانت السياسة الضريبية تمارس تأثيرا في الطلب الكلي عن طريق تأثيرها في الدخل الممكن التصرف فيه وربحية المنشات وما يترتب عليه من تأثير غير مباشر في كل من الاستثمار والاستهلاك لكونها من مكونات الطلب الكلي, لذا فان السياسة الضريبية يجب أن تحدد عن طريق احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي ولمجرد الرغبة في تحقيق التساوي بين الإيرادات الناتجة والنفقات, فهي أداة تنظيمية هدفها تحقيق الاستقرار.[3] أما اقتصاديو جانب العرض أوضحوا أن تغيرات الضريبة تؤثر في الاقتصاد من خلال تأثيرها في العائد بعد الضريبة أكثر من تأثيرها في الدخول والأنفاق وهكذا يرى أنصار هذه

---

(1) حيدر الفتلاوي, دور السياسة المالية في معالجة الفقر في العراق للمدة(1970-2008), أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الكوفة, 2010, ص16.

(2) حسين سلطان, مصدر سابق, ص33.

(3) جيمس جواريني و ريجارد استروب, الاقتصاد الكلي(الاختيار العام والخاص), ترجمة عبد الفتاح الرحمن وآخرون, دار المريخ للنشر والتوزيع, عمان, 1988, ص306.

المدرسة أن للضرائب أهمية كبيرة في التأثير في حوافز العمل والادخار والاستثمار ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي وكذلك الحد من الضغوط التضخمية.[1] أما في العصر الحديث تعتبر الضرائب من أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة, وتجبر الدولة الأفراد بالمساهمة في أعباءها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم وفقا لنظام فني معين يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة والتزام الأفراد بأداء الضريبة ويرجع أهمية الضرائب إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية, ولما تثيره من مشكلات فنية واقتصادية وما ينتج عنها من أثار اقتصادية واجتماعية. [2] ولذلك تعرف الضريبة بأنها عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية.

## 2- السياسة النقدية:-

تعرف السياسة النقدية بأنها ( الإجراءات التي تتخذها الدولة ممثلة بالبنك المركزي والتي تهدف إلى التأثير على حجم النقود المعروضة في المجتمع, باستخدام أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة واحتياطات الجهاز المصرفي وسعر الخصم وغيرها....).[3] يرتبط موقف الاقتصاديين من السياسة النقدية بنظرتهم إلى السياسة النقدية ووظائفها, لذلك سوف نستعرض مواقف المدارس الاقتصادية المختلفة بحسب نظرتها إلى السياسة النقدية. لقد جرى تركيز المدرسة الكلاسيكية على السياسة النقدية ومدى تأثيرها وقدرتها في التحكم في الكمية المعروضة من النقود التي بدورها تؤثر في المستوى العام للأسعار لذا أشارت بأنه على السلطة النقدية أن تتحكم في الكمية المعروضة بالشكل الذي يخلق حالة التوازن في الأسعار ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي عليه فان رأي هذه المدرسة محايد.[4]

أما المدرسة الكينزية أكدت بان السياسة النقدية تلعب دور مساعد للسياسة المالية ويعود تأكيده على

---

(1) عبده الشجيري, السياسة الضريبية وأثارها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني(1990-2000), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية,الجامعة المستنصرية, 2002, ص20.

(2) محمد السمان وآخرون, مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي), دار التعاون للنشر والتوزيع, عمان, 1998, ص287 .

(3) هيثم ألزغبي وحسن أبو زيت, أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, دار الفكر للطباعة والنشر, عمان, 2000, ص81 .

(4) ناظم ألشمري, النقود والبنوك, دار زهران للنشر, بغداد, 2009, ص436-437 .

ذلك الدور لإيمانه على خلاف الكلاسيك بان للنقود وظيفة أخرى في مخزن القيمة جاعلا منها الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام.[1] وكذلك فان أصحاب المدرسة النقدية يفترضون أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع وبذلك فان إدخال النقد في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيدا للأنفاق, حيث ركزوا على دور النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد.[2]

أما أهم أدوات السياسة النقدية, فان السلطات النقدية تقسم أدوات السياسة النقدية إلى نوعين من الأدوات, النوع الأول يسمى بالأدوات الكمية أو العامة أو التقليدية, والنوع الثاني من الأدوات فهي الأدوات النوعية, فالمجموعة الأولى من الأدوات (الكمية أو غير المباشرة) تؤثر في حجم الائتمان والمعروض النقدي كميا وذلك من خلال حركة أسعار الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني, أما المجموعة الثانية من الأدوات (النوعية أو المباشرة) تؤثر نوعيا لغرض وسعة الائتمان.

أ- الأدوات الكمية أو العامة:- وتدعى بالأدوات الغير مباشرة, إذ أنها تؤثر في حجم النقد بشكل عام والائتمان المصرفي وبالتالي في عرض النقد الإجمالي بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي, وان الأدوات الكمية للسياسة النقدية هي:-

- سياسة سعر الخصم:- يعبر سعر الخصم عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي لتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية للبنوك حيث انه في حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل أعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان, أما في حالة أتباع البنك المركزي لسياسة توسعية فانه يقوم بخفض معدل أعادة الخصم حتى يتسنى للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية للتوسع في عملية منح الائتمان, ومن أهم أهدافها أن يقوم البنك التجاري بتغيير أسعار الفائدة مع تغيير سعر الخصم.[3] أن فاعلية سياسة سعر الخصم تعتمد على وجود سوق نقدية كبيرة نسبيا يتم التعامل فيها بالأدوات التجارية و اذونات الخزينة وأدوات الائتمان قصيرة الأجل.

(1) عباس ألدعمي, انعكاسات السياسة النقدية في مؤشرات تداول سوق الأوراق المالية, المجلة العراقية للعلوم الإدارية, جامعة كربلاء, مج8, ع32, 2012, ص198.

(2) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين, النقود والمصارف والأسواق المالية, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2003, ص255.

(3) أديب شندي, النقود والبنوك, الدار البيضاء, النجف الاشرف, 2010, ص163-165.
للمزيد انظر:- بول ساملسون, الاقتصاد, ترجمة هشام عبد الله, ط15, عمان, 2001, ص545.

- عمليات السوق المفتوحة:- تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مالي متطور, وتقوم آلية هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات حكومية أو أوراق مالية, حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية في السوق المالي, مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد وينعكس ذلك قطعا على حجم الأموال المتاحة في البنوك[1], وأخيرا يمكن القول أن عمليات السوق المفتوحة من الأدوات الجيدة التي يمكن أن يستخدمها البنك المركزي للتأثير في الاحتياطات النقدية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها أي اقتصاد ألا أنها مقيدة بوجود سوق مالي متطور وهذا ما تفتقر أليه العديد من الدول النامية.
- الاحتياطي القانوني:- يمكن أن نعرف نسبة الاحتياطي القانوني بأنها تلك النسبة من النقود التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك المصارف [2], حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الأنفاق الاستهلاكي والأنفاق الاستثماري إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. وان الهدف من هذه السياسة لا يقتصر على حماية المودعين من صرفات البنوك التجارية بل يتعداه ليعد وسيلة تؤثر على قدرة خلق الائتمان من قبل المصارف التجارية, ففي أوقات التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتنخفض قدرة المصارف التجارية على الاقتراض, أما في حالة الركود فيقوم البنك المركزي بتخفيض الاحتياطي القانوني مما يودي إلى أمكانية صرف المصارف التجارية بجزء كبير من سيولتها وتزداد قدرتها على خلق الائتمان, مما يرفع الطلب على النقود وتعزز القدرة الاستهلاكية أو الاستثمارية.[3] وبهذا يعمل الاحتياطي النقدي الإلزامي منظما للمعروض النقدي وحجم الائتمان

(1) خالد واصف واحمد الرفاعي, مصدر سابق, ص305 .

(2) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى, مصدر سابق, ص369.

(3) وديع طوروس, مصدر سابق, ص228 .

ينظر في ذلك:- ناظم ألشمري, النقود والمصارف, مصدر سابق, ص431.

بصورة مباشرة وبذلك يبقى هذه الأداة من الأدوات الأكثر فاعلية واقل كلفة إذا ما قورنت بالأدوات الأخرى بسبب عدم حاجتها لأسواق مالية ونقدية متقدمة.

ب- الأدوات النوعية:- وتسمى أيضا بالأدوات المباشرة والتي تهدف إلى السيطرة على حجم النقد والائتمان في مجالات وقطاعات معينة من الاقتصاد, ومن أهم الأدوات النوعية هي كالآتي:-

- سياسة معدلات الفائدة:- هدف البنوك التجارية هو أن تكون استثمارية مربحة, ولكي يتحقق يجب أن تجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى.[1] حيث تقوم الدول المتقدمة بتخفيض معدلات الفائدة من اجل تنشيط الاستثمارات, ولكن هذه السياسة سببا في ظهور العديد من الضغوط التضخمية والتي أدت إلى جمود اقتصادي, مما استدعى إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الدائنة.
- سياسة الصرف:- أن هدف السياسة النقدية إدارة وتكييف النقد وتبادله دوليا وتسهيل مهمة تعبئة العملات الأجنبية واستغلالها في خدمة التنمية الاقتصادية , حيث أن البنك المركزي يستخدم سعر الصرف من اجل تخفيض حدة التقلبات في السوق الدولية على الدخل القومي وعلى دخول منتجي المواد الأولية, وكذلك يمكن من خلال سياسة سعر الخصم أن يقوم بتخفيض حدة الأزمات في ميزان المدفوعات, أي تحقيق الاستقرار فيه عن طريق تخفيض سعر الصرف وقت انخفاض الأسعار الدولية, ورفعه في حالة ارتفاع الأسعار الدولية.[2] ومن هنا يبدو واضحا بان سعر الصرف يعتبر احد أدوات السياسة النقدية التي من الممكن استخدامها لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات وكذلك للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال استخدامه للتخفيف من حدة الآثار الانكماشية أو التضخمية في الاقتصاد.
- الإقناع الأدبي:- هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.[3] وتوقف

(1) ادموند سيدمون, اقتصاديات المالية العامة, ترجمة معن عبد القادر وعادل العلي, الموصل, 1995, ص203.
(2) يحيى النجار وأمال شلاش, التنمية الاقتصادية, دار الكتب للطباعة والنشر, 1991,ص 479.
(3) هيفاء غدير, مصدر سابق, ص52.

فعالية ونجاح هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى قبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

3- السياسة الأجرية:-

يميز الاقتصاديون عادة بين التوزيع الشخصي للدخل والتوزيع الوظيفي له, فالمقصود بالتوزيع الشخصي للدخل هو بيان مدى التباين في الدخول التي يحصل عليها الأشخاص, أما التوزيع الوظيفي للدخل هو كيفية التوزيع على عناصر الإنتاج بغض النظر عن الأشخاص المالكيين لخدماتها. والأجور عد احد عناصر التوزيع الوظيفي, كما عدّ أهم دخل شخصي للأفراد في كافة المجتمعات لأنها عائد عنصر العمل, ويختلف التوزيع باختلاف النظام الاقتصادي القائم. ففي المجتمع الرأسمالي تحدد الأجور وفقا لنظرية المساواة بين العمال وأرباب العمل وحسب ظروف الطلب والعرض, وبذلك يكون التوزيع الرأسمالي هو وزيع السوق, وفي النظام الاشتراكي قوم الدولة بعملية التوزيع لان الأجور تحدد مركزيا حسب خطة الدولة, أما في الاقتصاد الإسلامي نجد أن الأجور تحدد حسب ظروف السوق الإسلامية وعوامل العرض والطلب الحقيقية.[1] إنّ الأجور في معناها الاقتصادي, هي جميع أشكال وأنواع المكافآت التي حصل عليها الموارد البشرية أو هي عبارة عن التعويض الذي يحصل عليه الأفراد مقابل وضع نشاطهم حت صرف وجيه الغير خلال مدة زمنية معينة أو لقاء أداء محدد.[2] أن فاوت الأجور يجب أن يكون مبنيا على شجيع الكفاءات وحفيز العمال على بذل مجهود اكبر لصالح زيادة الإنتاجية.[3]

---

(1) محمد عبد الله, الأجور والآثار الاقتصادية لها في الاقتصاد الإسلامي"دراسة مقارنة", رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية,جامعة أم القرى, السعودية, 1991, ص25.

(2) سرمد أديب, أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام في سورية,رسالة ماجستير في إدارة الأعمال, جامعة شرين, سوريا, 2003, ص10.

(3) محمد ألحمصي, التخطيط الاقتصادي, ط1, دار الطليعة للنشر والتوزيع, 1966,ص64.

## 4- السياسة الاستثمارية:-

إن الإدارة الاقتصادية الملائمة يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار وان تهيأ لها التشريعات الملائمة وان تكون هنالك إمكانية لتطبيق هذه السياسة, فالسياسة الاستثمارية يجب أن توافق مع مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذها, حيث أن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن الأهداف العامة للقطاع في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع بالمشاريع ويجب أن تكون محدودة وشاملة, وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون وان احتوى على الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن سوق الطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى.[1] ولما كانت الموارد الاقتصادية تتسم بالندرة؛ لذلك يجب العمل على حسن استخدامها بأقصى درجة ممكنة وذلك عن طريق التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد الوطني وذلك يودي إلى نتائج ذات كفاءة اكبر من عدم التنسيق أو ترك الاستثمار للقرارات الفردية من دون وضع سياسة مناسبة له, حيث أوضح بعض الاقتصاديون بضرورة التنسيق بين الاستثمارات والذي يودي بدوره إلى تحويل الوفورات الخارجية إلى وفورات داخلية.[2] فعندما نتحدث عن الاستثمار فإننا نقصد به ((عملية تكوين رأس المال وتشغيله بهدف الحصول على مردود اقتصادي أو هو الإضافة إلى رأس المال الحقيقي وينشا من تكوين رأس المال الثابت بالإضافة إلى المخزون السلعي.[3] حيث أن الاستثمار يؤدي دورا مهما في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تحديده معدل تراكم رأس المال, بل يمكن القول انه احد أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها دور حاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الاستثمارات كالأتي:- [4]

أ- الاستثمار الحقيقي:- هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع, أي هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي الإجمالي, من هنا فان استخدام الموارد الاقتصادية أو استغلالها بشكل يضيف سلعا أو خدمات جديدة يعتبر استثمارا بالمعنى الاقتصادي.

---

(1) شقيري نوري موسى وآخرون, إدارة الاستثمار, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2012, ص20-21.

(2) جمال سلمان وطاهر حسون, التخطيط الاقتصادي, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, 1989, ص105.

(3) طلال كداوي, تقييم القرارات الاستثمارية, دار اليازوردي للنشر والتوزيع, عمان, 2008, ص17.

(4) محمود حسين الوادي, الاقتصاد التحليلي, ط1, الشركة العربية المتحدة للتسويق, القاهرة, 2010, ص307. للمزيد انظر:- فايز بن إبراهيم الحبيب, مبادئ الاقتصاد الكلي, ط2, الفرزدق للطباعة, 2000, ص279.

ب- الاستثمار المالي:- هو شراء وبيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات وغيرها والتي تعرف بالأوراق المالية ويوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة بل هو عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلا.

يتضح من ذلك أن الاستثمار أيا كان مصدره (عام أو خاص) موجه بالأساس لإقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية, وهذا يعني زيادة حجم الطلب الفعال على السلع والخدمات (شراء المواد الخام ومواد البناء وغيرها), وهكذا يزداد الطلب الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي يؤدي إلى التأثير بمستوى الدخل بصورة مباشرة. أما عن أهم العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري لأي مشروع اقتصادي, فهي تخص متخذ القرار المناسب في ضوء الاقتراحات المعروضة والممكنة ومختلف المتغيرات المحيطة من إمكانات ومعلومات تغطي كافة المجالات المختلفة المتعلقة والمرتبطة بالمشروع, حيث يشخص متخذ القرار الاستثماري العديد من المشاكل والصعوبات التي ينبغي عليه أن يتغلب عليها حتى يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنة وتدور هذه المشاكل حول العديد من القضايا المتعلقة بموضوع السياسة الاستثمارية منها ما يركز على الجانب المالي أو ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم العالية وندرة وجود أو توفر رأس المال اللازم للاستثمار, وبعض الجوانب الإدارية منها نقص الخبرة الإدارية لدى القائمين على أمر الاستثمار والمستثمر نفسه وغيرها.[1]

ثمة معايير وضعها الإدارة الاقتصادية لبعض الدول لتحديد كمية الاستثمارات المطلوبة في ضوء الموارد الاقتصادية من مادية وبشرية متاحة وتختلف حسب الانجازات المرغوبة في عملية النمو من دولة إلى أخرى, حيث يتم تحديد حجم الاستثمارات المخططة كالآتي:-

أ- دول تعتمد تحقيق التوازن بين معدلات نمو الدخل القومي مع معدلات نمو السكان فيها وستكون عند ذلك كمية الاستثمار المطلوب بما يحقق التساوي بين هذه المعدلات, أي أن معدل نمو الدخل يرتبط بمعدل نمو السكان وعليه فان كمية الاستثمارات ستربط بمعدل النمو السكاني.

ب- دول تعتمد أسلوب أقصى كمية من الاستثمار في التنمية لتحقيق معدلات عالية في الدخل القومي,حيث تنطلق في تحديد حجم الحد الأدنى للاستهلاك المطلوب والمتبقي من الدخل القومي سيخصص للاستهلاك.

(1) شقيري نوري وآخرون, مصدر سابق, ص23-24.

ت- دول تربط حجم استثماراتها بما ينسجم مع قدرات اقتصادها على امتصاص كمية الاستثمارات في ضوء المحددات المادية والبشرية المتاحة.[1] إذ نلاحظ أن الاستثمار يعتمد على الأنفاق العام, وذلك لان الأنفاق العام يؤثر بشكل مباشر على الاستثمار, وبما أن الأنفاق العام يتكون من الأنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي ولهذا فان الزيادة في الأنفاق يؤدي إلى زيادة الاستثمار, وكذلك فان الأنفاق العام يودي في الحقيقة إلى زيادة الدخل المتاح والذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب على الإنتاج وبالتالي إلى زيادة الاستثمار.[2]

5- السياسة السعرية:-

إن سياسة الأسعار تعد من الأدوات المهمة التي تستخدمها الإدارة الاقتصادية لخلق حالة من التوازن على مستوى القطاعات الاقتصادية والصناعات والوحدات الإنتاجية إضافة إلى إيجاد حالة من التوازن ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي, لذا من المفترض المحافظة على توازن الأسعار وفرض السيطرة الكاملة على أسعار السلع والخدمات الضرورية.

إذ يمكن الإشارة إلى أن السياسة السعرية في النظام الرأسمالي تقوم على أساس الحرية الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات, ولا يسمح لتدخل الدول في المجال الاقتصادي, فالسعر يتكون من تفاعل قوى العرض والطلب, أما في النظام الاشتراكي تحدد على المستوى المركزي, بناءا على الفلسفة القائمة على استحواذ الدولة على ملكية وسائل الإنتاج وتحديد الأسعار ضمن خطة اقتصادية عامة وشاملة.[3]

إذ تقوم السياسة السعرية في اقتصاد قائم على التخطيط المركزي على أساس ما يعرف بالسعر المزدوج والذي بموجبه تحدد أسعار السلع الاستهلاكية على أساس يختلف عن أسعار السلع الإنتاجية التي تستخدمها المشاريع الإنتاجية.[4]

---

(1) عقيل جاسم عبد الله, مصدر سابق, ص121- 122.

(2) محمود حسين الوادي وآخرون, مبادئ علم الاقتصاد, مصدر سابق, ص319- 320.

(3) محمد حمدي, السياسة السعرية في الاقتصاد الإسلامي, 2012,ص2, بحث منشور في منتديات ستار تايمز وعلى الموقع الأتي:- http\\ www.startimes .com

(4) جمال داود وطاهر حسون, مصدر سابق, ص30.

إن هـذا الهـدف لا يمكـن حقيقـه عمليـا, فالزيـادة فـي الإنتـاج قـد يصـاحبها زيـادة فـي التكـاليف وبالتـالي فـان زيـادة الأسـعار قـد كـون حـافزا لزيـادة الإنتـاج ومـن ناحيـة أخـرى قـد فـع الـواردات مـن السـلع النهائيـة والوسـيطة, وهـذا يـودي إلـى حـدوث التضـخم الـذي يكـون احـد الوسـائل المرغـوب فيهـا لتمويـل التنميـة فـي المجتمـع حيـث لجـا الحكومـة إلـى فـرض ضـرائب علـى المبيعـات لـبعض السـلع الاسـتهلاكية وهـذا معنـاه زيـادة الطلـب الكلـي دون زيادة مباشرة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارفاع الأسعار.[1]

(1) محمود حسين الوادي وآخرون, مصدر سابق, ص325.

# الفـــــــــــــصل الثاني

## مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل الإدارة الاقتصادية في العراق

## المبحث الأول:- مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة(1990-

## المبحث الثاني :- المسارات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

## المبحث الأول :- مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة(1990-2013)

### أولا:- الدخل القومي, مفهومه, أهميته

1- مفهوم الدخل القومي

الدخل القومي هو مجموعة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنون مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجه .[1] حيث إن الدخل القومي يمثل قيمة ما تم أنتاجه من سلع وخدمات في خلال فترة زمنية معينة, عادة ما تحدد بسنة, ويدخل في هذا الإنتاج كل ما أنتجه المجتمع من سلع مادية وغير مادية .[2] كذلك تعرف بأنها مجموع العوائد المتحصلة نتيجة تشغيل عناصر الإنتاج التي يملكها المواطنون سواء أكانت داخل الدولة أو خارجها .[3] كما ويعرف بأنه مجموع دخول أفراد المجتمع خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة ومن التعريف يتبين ما يأتي :- [4]

- إن الدخل القومي هو مجموع الدخول التي يستلمها الأفراد أو الأشخاص والتي يستطيعون إن يتصرفون فيها بالإنفاق أو عدمه خلال فترة زمنية معينة .
- الدخل يكون نقدي
- يقصد بالأفراد جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مثل الشركات الخاصة والعامة
- يقصد بالمجتمع هو انتماء الأفراد إلى مجتمع معين من واقع الجنسية التي يحملها
- المقصود خلال سنة أي لا يمكن القول إن جانب من الدخل تم الحصول عليه من العام الماضي وبذلك فهو تيار وليس خزين.

(1) خالد احمد المشهداني ورائد ألعبيدي, مبادئ الاقتصاد, دار الأيام للنشر والتوزيع,عمان,2013, ص125. .
(2) محمد عبد العظيم الدكماوي, مصدر سابق ,ص87 .
(3) هيثم ألزغبي وحسن أبو الزيت ,مصدر سابق,ص21.
(4) وسام نعمة رجيب,حساب متوسط دخل الفرد والأسرة, دراسة تطبيقية في مدينة القصبات في ليبيا,الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة الكوفة,كلية الإدارة والاقتصاد, مج2, ع14, 2009 ,ص116-117.

## 2- أهمية دراسة الدخل القومي

لدراسة الدخل القومي أهمية كبيرة من الوجهتين النظرية والعملية إذ إن الدخل القومي يمثل النتيجة الملموسة للنشاط الاقتصادي الذي مارسه المجتمع خلال فترة زمنية معينة, كما يعتبر خير دليل ومؤشر على مدى نجاح السياسة التي تديرها الدولة فيما يتعلق بشؤونها الاقتصادية والعالمية, وتظهر أهمية دراسة الدخل القومي من خلال الجوانب التالية :- [1]

أ- قياس مدى نجاح الإدارة الاقتصادية:-

تستخدم تقديرات الدخل القومي في السنوات المتتالية لدراسة مدى نجاح الإدارة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة فعلى سبيل المثال إذا كانت الزيادة الحقيقية في الدخل القومي هي مليار دينار عام 1999 والذي تحقق فعلا مع نهاية حسابات عام 1999هو 800 مليون دينار فان الزيادة الحقيقية للدخل القومي تمثل حوالي 80% من الزيادة المستهدفة وهو ما قد يترتب عليه تعديل في الإدارة الاقتصادية المنفذة للدولة في عام 2000 وهكذا.

ب- قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج :-

يهتم الباحثون اهتماما كبيرا بإحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة؛ لتقدير نصيب كل من العمل والأرض ورأس المال والتنظيم ثم تقدير النسبة التي تمثلها هذه النسب من الدخل القومي, ففي الدول ذات النظام الجماعي تمثل الأجور نسبة 100% من الدخل القومي (الاتحاد السوفيتي سابقا), أما في الدول الأخرى التي لا تلغي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بل إن جزءا من الدخل القومي يؤول إلى أصحاب الأرض ورؤوس الأموال والمشروعات الإنتاجية الخاصة وقد يزيد هذا الجزء تبعا للظروف, ففي الدول حيث تزيد المعدات والآلات والأرض الزراعية بالقياس إلى الأيدي العاملة سوف تزيد إنتاجية العامل ويزيد نصيب العمل بالقياس إلى عناصر الإنتاج الأخرى, وفي الحالة العكسية عندما تزيد الأيدي العاملة بالقياس إلى عناصر الإنتاج فان إنتاجية العامل تقل ويقل تبعا لذلك نصيب العامل من الدخل القومي.

ت- قياس مستوى رفاهية الإفراد :-

يعتمد الاقتصاديون على مستوى دخل الفرد في المجتمع كمقياس لمستوى رفاهية أفراد هذا المجتمع, ومن خلاله يمكن تقسيم الدول إلى الدول نامية ودول متقدمة , ومما تجدر ملاحظته إن متوسط دخل الفرد لا يمثل مستوى رفاهية الأفراد تمثيلا صحيحا إذ يغفل الخدمات التي

(1)عبد المطلب عبد الحميد ,مصدر سابق ,ص311-314 .

يؤديها أفراد الأسرة الواحدة لبعضهم البعض ,كما لا يأخذ في الحسبان إلا السلع الاقتصادية التي تعتبر نادرة بالقياس إلى الحاجة إليها أما السلع كالهواء وغيرها فلا تدخل في هذا التقدير رغم إسهامها في تحقيق رفاهية الأفراد.

أن تحقيق معدلات نمو متواصلة للدخل القومي بشكل متوازن من شانها زيادة معدلات دخول الأفراد وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي إضافة إلى الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المقامة في كافة الأنشطة الاقتصادية على مستوى القطاعات كافة وهذا يمثل هدفا هاما ينبغي تحقيقه, وذلك لان نمو الدخل القومي بشكل مضطرد يعتبر من سمات الإدارة الاقتصادية الجيدة في مختلف النظم الاقتصادية المعاصرة. [1]

أما بالنسبة للدخل القومي العراقي فنلاحظ التفاوت بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة, فقد كان الدخل القومي عام 1990 (55089.2) مليون دينار لينخفض إلى (41801.1) مليون دينار عام 1991, وشهدت السنوات التالية ارتفاعا موجبا في بيانات الدخل القومي, وشهدت السنوات 2001 و2002 و2003 انخفاضا سالبا ليصل إلى (41020010.2 و40319581.6 و29618507.0) مليون دينار على التوالي,ثم عاود الارتفاع عام 2004 بمقدار( 53311558.7) واستمر الارتفاع حتى عام 2009 انخفض ثم عاود الارتفاع في السنوات التالية كما نلاحظ في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) الدخل القومي العراقي بالأسعار الثابتة للمدة من 1990- 2013 (مليون دينار)

| السنوات | الدخل القومي (الناتج القومي) |
|---|---|
| 1990 | 55089.2 |
| 1991 | 41801.1 |
| 1992 | 113829.1 |
| 1993 | 321632.9 |
| 1994 | 1658326.2 |
| 1995 | 6693624.9 |
| 1996 | 6498496.2 |
| 1997 | 14895735.8 |
| 1998 | 16897265.5 |
| 1999 | 33860186.2 |
| 2000 | 49897180.0 |

(1) Heal, G.H. Theory of Economic Planning ,American Elsevier, Univ. of Sussex, N.Y. 1973, P312.

| | |
|---|---|
| 41020010.2 | 2001 |
| 40319581.6 | 2002 |
| 29618507.0 | 2003 |
| 5331558.7 | 2004 |
| 74622598.6 | 2005 |
| 96902093.4 | 2006 |
| 113163014 | 2007 |
| 165421918.9 | 2008 |
| 134263454.0 | 2009 |
| 163926503.5 | 2010 |
| 217091235.4 | 2011 |
| 253142688.9 | 2012 |
| 267395614.0 | 2013 |

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي,الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية, التقديرات الأولية للدخل القومي (الناتج القومي) للسنوات (1990-2013), صفحات متفرقة

ثانيا :- الخصخصة (الحدود مابين القطاع العام والخاص)

تصدّر القطاع العام لأغلب الدول النامية أهمية في عملية التنمية الاقتصادية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وفقا للاستراتيجيات التي تبنتها هذه الدول, ومهما كانت الأسباب وراء سيطرة القطاع العام فقد أثبتت التجارب انخفاض الكفاءة الإنتاجية لوحدات هذا القطاع, حيث ساد الاعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية بان القطاع العام بات اكبر مما ينبغي وان تكلفة الاحتفاظ به أصبحت مرتفعة على اقتصادها ,ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها هذه الدول خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي والتي كان سببها أزمة الديون الخارجية, ولتلافي هذه الأزمة وتصحيح الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي. حيث اخذ العالم النامي يتطور بسرعة أكثر نحو تطبيق عمليات نقل الملكية إلى الخاصة, وإيجاد وسائل لتخفيف دواعي القلق السياسي التي لا مفر منها بسبب تقليل دور الدول في الاقتصاد, وقد بات واضحا إن القطاع العام قادرٌ على إن يحل محل مشروعات حكومية تفتقر إلى الكفاءة وتخسر أموالا كثيرة والواقع إن كلمة الخصخصة هي كلمة ليست جديدة تماما لكنها ظهرت لأول مرة في قاموس (ويبستر) في عام 1983 ويعد التحول نحو القطاع الخاص مجالا جديدا للسياسة المالية العامة ,حيث أصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية على اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة لاسيما بعد الاتجاه نحو تغير دور الدولة الاقتصادي من دور إنمائي إلى تصحيحي والذي يرتكز على ثلاثة أسس وهي التحرير الاقتصادي وإصلاح القطاع العام وإدارة اقتصادية تحقق الاستقرار على المستوى الكلي,

لتصبح الخصخصة إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة لتحقيق التنمية والتي برزت في إطار تحول إستراتيجيتها من تنمية ذات نموذج شمولي إلى تنمية ذات نموذج تحريري المبني على إلية السوق, وفي ظل هذا الدور الأخير للدولة والمتمثل بالنموذج التحرري للدولة بدأ التحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح الاقتصادي والمتمثل في إزالة الحواجز أمام حركة التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال, فاستخدمت الخصخصة كإدارة اقتصادية أو وسيلة عملية لإحداث تحول مبرمج في اقتصاديات الدول والذي بدأ منذ سبعينيات القرن العشرين. ومن هنا سوف نتعرف على مفهوم الخصخصة ونشأتها وأهدافها وكما يأتي:-

أ- النشأة التاريخية للخصخصة :-

يعد مصطلح (privatization) من المصطلحات الحديثة في الأدبيات الاقتصادية ولهذا السبب لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على ترجمة واحدة, لذا برزت عدة مفردات نذكر منها التملك أو التفرد أو الخاصية .[1]

لقد واجهت الاتجاهات الفكرية كثيرا من الأزمات عبر مراحل تطورها, إلا إن اكبر تلك الأزمات وأخطرها الأزمة العامة التي تعرض لها النظام الرأسمالي للسنوات 1929-1933والتي تصدت لها المدرسة الكينزية وكانت فلسفتها ترتكز على مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وظلت فكار هذه المدرسة سائدة حتى سبعينيات القرن العشرين وبعد ظهور أزمة الركود التضخمي التي فشلت المدرسة الكينزية في معالجتها, ظهر مجموعة من الاقتصاديين يطلق عليهم اقتصاديو جانب العرض والتي كانت أفكارهم بالضد تماما من المدرسة الكينزية التي ركزت على جانب الطلب الكلي الفعال. حيث طرح أنصار اقتصاديات جانب العرض جملة من الآراء أهمها زيادة تدخل الدولة تشكل قيدا على القطاع الخاص وان اتساع تدخل الدولة يفسد عمل آليات السوق ويربك العلاقة الثابتة بين الجانبين ومن هذا السياق والتوجه الفكري ظهرت الدعوة لمراجعة التدخل الحكومي وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وبرزت الدعوة إلى تبني الخصخصة.[2]

---

(1) أديب قاسم شندي,الخصخصة في الاقتصاد العراقي, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة واسط, كلية الإدارة والاقتصاد,ع3,مج1, 2010, ص 2.

(2) حسن نوري الياسري,الخصخصة دراسة لتجارب دول مختارة وآفاق تطبيقها في العراق ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية,كلية الإدارة والاقتصاد, مج3,ع7, , 2005,ص66.

تعدّ الخصخصة ضمن الاتجاهات الجديدة للإدارة الاقتصادية للدولة ,حيث برزت مؤخرا الدعوة إلى الأخذ بأسلوب الخصخصة, أي تفكيك القطاع العام وبيع منشاته إلى القطاع الخاص لان القطاع العام وصل إلى مرحلة من الضعف في كفاءة الأداء قادته إلى التراجع عن دوره في التنمية.[1] أخيرا يمكن إرجاع فكرة تطبيق الخصخصة إلى نمط الإنتاج الخاص إلى العالم ابن خلدون, عندما تحدث في مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص بالإنتاج وذلك منذ أكثر من ستمائة عام 1377م, ونادى كذلك العالم ادم سميث في كتابه ثروة الأمم الذي نشره عام 1776م وذلك بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الشخصية وذلك من اجل التخصص وتقسيم العمل وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي .[2]

ب- مفهوم الخصخصة:-

تعددت المفاهيم التي تحاول أعطاء صورة واضحة لهذا الموضوع لأهميته ولكونه يمثل اتجاها جديدا بالتحول من صورة إلى صورة أخرى إلا أنها تحددت بمفاهيم معينة. حيث تعرف الخصخصة بأنها مجرد إعادة ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص, ومنح القطاع الخاص دورا متميزا داخل الاقتصاد وهذا يعني العودة إلى الاعتماد على آلية السوق لتحديد سقوف الإنتاج وكيفية التوزيع وتحفيز العملية الإنتاجية كما يعني تصفية القطاع العام وإعادة الاعتبار إلى الليبرالية وتقديمها على الفكر الماركسي .[3] كذلك تعرف على أنها تحويل ملكية مشاريع الأعمال من العامة إلى الخاصة عن طريق البيع الكلي أو الجزئي أو عن طريق الإيجار أو تحرير الاقتصاد بترشيد استخدام وسائل التدخل الحكومي لتنظيم دور القطاع الخاص.[4]

---

(1) حسين عجلان حسن ,القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد11, 2006,ص 2.

(2) فواد خليل لطيف ,الخصخصة –نشأتها..ايجابياتها..سلبياتها, مجلة الأستاذ, جامعة بغداد, كلية تربية ابن رشد,ع144, 2011 ,ص356 .

(3) عمر الدوري واحمد ألشمري ,الخصخصة بدائل التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة, مجلة المنصور, كلية المنصور الجامعة, ع10, 2007, ص3 .

(4) خالد حيدر, تحليل واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي , مجلة جامعة كربلاء العلمية, كلية الإدارة والاقتصاد ,ع1,مج7, 2009,ص93 .

وعُرفتْ بأنها قيود على الحكومة أو بعض سياساتها وذلك لزيادة اثر قوى السوق أو تقوية اقتصاد السوق.[1] كما وعرفت الخصخصة أيضا بأنها عملية نقل ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص وتحرير النشاط الاقتصادي من القيود والأنظمة المتعددة والمتشابكة وسيطرة عوامل قوى السوق بصورة شبه كلية وهو يعني في النهاية تخفيف حجم دور الدولة الاقتصادي وانحساره في الإدارة والتوجيه والرقابة, وفي تعريف أخر تشير الخصخصة إلى تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إدارة أو إيجارا أو بيعا وشراء فيما يتيح للدولة أن تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة .[2]

إن الخصخصة بالتعبير الاقتصادي تعني تحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية المملوكة للدولة أو القطاع العام والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي فلسفة اقتصادية استحوذت على اهتمام معظم دول العالم . وأخيرا يمكن أن نورد تعريف يتسم بالموضوعية والشمول بان الخصخصة عبارة عن انتقال ملكية الوحدات الإنتاجية السلعية والخدمية من الحكومة إلى الأشخاص المعنويين والماديين (القطاع الخاص )جزيئا أو كليا مرة واحدة أو على مراحل .

ث- أهداف الخصخصة:- إن أهداف الخصخصة توثر في نموذج التحول وأساليب الخصخصة وفي التوقيت والمدى الزمني للتنفيذ ومن هذه الأهداف :-

1- زيادة المنافسة وتحسين الأداء أو كفاءة الأداء:- فزيادة الكفاءة يستند إلى عاملين هما زيادة المنافسة وتغير نمط الملكية والمنافسة كذلك تقترن بعوامل أخرى تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للمنشآت ومنها تضاؤل التدخل الإداري من قبل الدولة في قرارات المنشاة, كما وتخضع المنشاة لضوابط عمل السوق في تدبيرها للتحويل وإيراداتها مع ربط الأجور بالزيادة في الإنتاجية وكذلك وجود إطار تنظيمي توفره الدولة لحماية المنافسة.

2- تنشيط أسواق المال وتطويرها :- فسوق المال يتكون من سوقين هما سوق النقد تتداول من خلاله النقود والسندات قصيرة الأجل, وسوق رأس المال تتداول فيه الأوعية طويلة الأجل والأسهم والسندات, فالعلاقة بين الخصخصة وأسواق المال علاقة مزدوجة, فهي توفر المال للمنشات التي

(1) سمير عبود وآخرون ,الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة,ع26, 2011, ص5 .

(2) منذر جابر محمد, الخصخصة والاقتصاد العراقي, مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية ,جامعة القادسية, كلية الإدارة والاقتصاد ,ع3, مج 11, 2009, ص132.

تخضع للخصخصة ثم تساعد رأس المال في عملية تقييم المنشات من خلال تحديد قيمة السهم المطروح وفقا للعرض والطلب .(1)

يتوقف نجاح الخصخصة على التحديد المسبق لهدف الدولة من الخصخصة وبدون هذا الهدف تصبح أية جهود إضافية من العشوائية في تفضل الدولة, فقد تفضل الدولة عدم ترك بعض القطاعات والأنشطة للقطاع الخاص وقد ترى بان هنالك قطاعات أو أنشطة يمكن إن يشترك فيها القطاع الخاص.

إن واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي يعاني من عوائق تواجه تطبيق برامج الخصخصة وتحد من تحقيق أهدافها, ومن هذه المعوقات التردد في اتخاذ القرار السياسي من قبل الحكومة العراقية, فعملية الخصخصة عملية معقدة وصعبة وتحتاج إلى فترة زمنية للإعداد لها, كما وتحتاج إلى حكومة قوية تؤمن بمبدأ الخصخصة وإصلاح المسار الاقتصادي حتى يتسنى لها مجابهة انتقادات المعارضين والأشراف والمتابعة لتلك النقلة النوعية, كما وان عدم تعاون كبار المسؤولين وكبار السلطة في القطاع العام لإنجاح ذلك المشروع يمثل معوقا يواجه تطبيق برامج الخصخصة, إذ يجد أصحاب النفوذ في الخصخصة تقليص لدورهم ومسؤولياتهم وكذلك هنالك آثار مالية متمثلة بأن معظم المواطنين يعملون ضمن القطاع العام .(2) ومن المخاطر المحدقة بتطبيق عملية الخصخصة هي ضعف ما يسمى بالرأسمالية الوطنية في العراق, وبالتالي عدم مقدرتها على التصدي لعملية الخصخصة, لان العراق بلد شهد الكثير من الحروب وضعف الإدارة الاقتصادية واللامبالاة مما دمر الرأسمالية الخاصة في هذا البلد.(3) ويمكن الإشارة إلى أن العراق قد مر بتجارب لعملية الخصخصة وفقا لبرنامج موضوع مسبقا محدد الأهداف والوسائل, حيث صدرت قوانين وتم سن تشريعات منذ عام 1987 لمعالجة المشاريع المتردية للقطاع العام لذا كانت مساهمة القطاع الخاص عام 1987في المجال الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي نحو 49% ومساهمة قطاع الصناعات التحويلية نحو45% بينما الصناعات الإستراتيجية كانت قليلة 1.3% بسبب سيطرة الدولة على القطاع النفطي, بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص في التجارة الداخلية بنسبة44% والنقل والمواصلات 72% والبناء والتشييد 42% من إجمالي الناتج المحلي. (4)

(1) فواد خليف لطيف,الخصخصة – نشأتها.. ايجابياتها ..سلبياتها ,مصدر سابق ,ص 358 .
(2) منذر جابر محمد, مصدر سابق, ص144 .
(3) شهاب شيحان, إشكالية الخصخصة و انعكاسها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادية, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, ع2, 2008, ص10.
(4) ماهر عبد الرحمن ووائل جميل, دوافع تبني الخصخصة في الاقتصاد العراقي وسبل نجاحها, مجلة الكلية الإسلامية الجامعة, النجف الاشرف, ع10, 2009, ص162 .

إن الظروف السياسية التي يمر بها العراق فاقمت الآثار التدميرية على الاقتصاد العراقي, فارتفعت الأسعار وشحت السلع كما أدى قرار الحكومة عام 1984 بإعفاء المستوردين الذين لديهم عملات صعبة من الحصول على إجازات الاستيراد فكانت النتيجة عكسية, الأمر الذي يشير إلى مدى التدهور الذي أصاب المستوى ألمعاشي للسكان كما أن قرار الحكومة ببيع مشاريعها إلى القطاع الخاص بقيمة اقل من قيمتها الدفترية إنما يثبت عدم الكفاءة الإدارية للجهة القائمة بعملية الخصخصة بدل أن يمثل جزءا من مخطط يهدف إلى تطوير ودعم القطاع الخاص.[1] إن هذا يُثبت فشل الخصخصة في العراق خلال تلك الفترة لأنها لم تأتي بالنتائج المتوقعة منها وهذا لا يعود إلى سياسة الخصخصة, وإنما يعود إلى طريقة التطبيق والسرعة العشوائية وعدم وجود إستراتيجية واضحة وأسباب عديدة أدت إلى الفشل.

## ثالثا:- التنمية الاقتصادية (مفهومها , واقعها في الاقتصاد العراقي)

تؤكد الأدبيات المعاصرة في ميدان الاقتصاد أن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو, نقل المجتمع من حالة التخلف المعبر عنها بتقييد نطاق الحريات, والخيارات المتاحة, أمام الناس إلى حالة من الرقي يكون الاهتمام الأساس فيها هو تأمين الحقوق المدنية والسياسية، والتي تتضمن بدوها حقوق الأفراد في ممارسة السلطة والإسهام في صنع القرار العام. فضلاعن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وان مجموعة الحقوق تلك غير قابلة للتجزئة ويتوقف أحدها على الأخر. وإذا ما كانت المواطنة علاقة بين الفرد والدولة بكل ما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية, وهي ترتبط دائما بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثماره، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، واتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلا عن المساواة أمام القانون فيمكن الزعم أن التنمية الاقتصادية حق أصيل من حقوق المواطنة؛ لذا فان التنمية تمثل التغير من الوضع الحالي إلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا مقارنة بالتجارب السابقة وتتمثل في إزالة المعوقات من خلال تقديم الأفكار الخلاقة والمبدعة التي تقود إلى عملية تحويل للمجتمع في سلوكه وتصرفاته, وهذا الأمر لا يتم بقانون ولا بتغيير في الدستور, ولا بقرار إداري , وإنما بوجود أناس يعرفون ماذا يريدون ويمتلكون المقدرة على التفكير والإبداع والخلق والتطوير وتكون معارفهم العلمية والعملية متقدمة وتستخدم في إضافة القيمة لتحقيق التطور والنمو لعموم المجتمع. [2]

(1) ماهر عبد الرحمن ووائل جميل, مصدر سابق, ص164.

(2) احمد الصقال, متطلبات التنمية المستدامة في العراق, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك,الجامعة العراقية,2014,ص320-321.

تُعدّ مؤسسة الحكم إحدى الروافد المهمة والآليات الأساسية التي تؤمن تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على مصلحة الناس وحقوق المواطنـــة. وتتجسد تلك المؤسسات في مجموعة النشاطات التي يتعامل فيها الأفـراد والمجموعات مع الدولة. ويقال عن مؤسسة الحكم إنهـا جيـدة بمنظـور التنمية الاقتصادية عندما تعمل على تعزيز وصيانة رفاه الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحريـاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاسيما بالنسبة للفقراء. حيث تجمع معظم الحكومات والشعوب رافد التطلع نحو التنمية الاقتصادية ويعرف خبراء الاقتصاد التنمية الاقتصادية "على إنها عمليـة اقتصـادية واجتماعية وثقافية وسياسية تستهدف التحسين المستمر لرفاهيـة السـكان بآسرهم والأفـــــراد جميعا على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى التنمية والى التوزيع العادل للفوائـد الناجمـة عنهـا".[1] وتعرف التنمية على أنها عملية تهدف إلى نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم, أي الانتقال من الوضع الاقتصادي المتخلف إلى الوضـع الاقتصـادي المتقدم وهذا الانتقال سوف يودي إلى تفسيرات جوهرية في الإنتاج والمستوى الثقافي.[2]

كذلك تعرف التنمية الاقتصـادية، بأنهـا عملية اقتصادية شاملة تغطي الانتاج وزياداته والخدمات واتساع مجالها وكذلك أنماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية التي لها اثر كبير في بنية المجتمع، ورغم الخلط بين النمو والتنمية لذلك لايمكن اعتماد متوسط الدخل الفردي مؤشرا وحيدا للتنمية الاقتصـــادية، ومن اهم المؤشرات التي استخدمت في هذا المجال للتعبير عن التنمية الاقتصـــــــادية، مؤشرات حصة الفرد من الخدمات العامة التي ينالها مثل مؤشر الصحة والتعليم وتوزيع الدخل والتحسينات البيئية. [3] إن التنميـة الاقتصـادية تتكـون مـن جميـع العوامـل والمتغيرات التي توثر في المجتمع, وان جميعها عوامل محركة إلا إن عاملا منها قد تبرز أهميتـه فـي وقت مـا عن العوامل الأخرى فيلزم التركيز عليـه وإعطائـه الأولويـة دون إهمـال العوامل الأخرى ومدى تأثيره عليها فقد يسيطر العامل الاجتماعي أو السياسي لمرحلة معينة ثم تتراجع أهميته في وقت لاحق, فيجب التركيز على جميع العوامل المؤثرة.

(1) مفيد ذنون يونس ,التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم , مجلة دراسات إقليمية, جامعة الموصل, كلية الإدارة والاقتصاد ,ع13, مج5, 2009, ص127.

(2) إبراهيم الياسري, التنمية الاقتصادية في العراق (الواقع والمعوقات), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة واسط, ع9, 2013, ص251 .

(3) مخيف جاسم العبودي, التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي,مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة تكريت, كلية الإدارة والاقتصاد,ع6,مج3, 2007, ص77.

إن من أهم أهداف التنمية الاقتصادية هي كالأتي :- [1]

- رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي إلى أقصى مستوى ممكن
- توزيع الدخل القومي, إذ من الملاحظ أن سوء توزيع الدخل القومي في الدول النامية عادة ما يكون اكبر من نظيره في الدول الصناعية.
- تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- خلق فرص عمالة جديدة لاستيعاب الأيدي العاملة المتاحة التي ينتظر أن تولدها الزيادة السكانية.
- تحسين ميزان المدفوعات.

يمكن النظر إلى واقع التنمية في العراق من خلال أهم مؤشرات التنمية وما تم انجازه على ارض الواقع, وهو انجاز ليس بالمستوى المطلوب, ذلك أن مسيرة التنمية شهدت معوقات عدة نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها البلد والتي غيرت مسار التنمية. ومع عملية التغيير بعد نيسان 2003 رأى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن العراق مقبل على إستراتيجية جديدة تؤدي إلى أطلاق تنمية حقيقية, تستبدل الوضع القائم بوضع تنموي متطور بعد عقود من الاضطراب الكبير في كل مفاصل الاقتصاد العراقي. ألا أن ذلك انعكس سلبا على البلد من خلال تراجع العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية ولاسيما بعد تراجع مستوى الخدمات وفي مقدمتها الماء والكهرباء وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري فضلا عن ضعف قطاعي الصناعة والزراعة, فضلا عن الاضطراب الأمني والاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. مما كان له اثر كبير على مسيرة التنمية.

إنّ العراق في مصاف الدول التي تحتاج إلى برامج التنمية كانعكاس لما مر به من مشكلات خلال عقود الزمن, ورغم هذه الحاجة الملحة لم يتمكن من تبني مستويات مقبولة من التنمية المستدامة, بالرغم من امتلاك العراق إلى كل مقومات النجاح من (مال, الطاقات البشرية, الثروة النفطية, الغاز, الموقع الجغرافي, محدودية السكان ) فهنالك من الدول لا تمتلك ما نملك وحققت

(1) سهاد كشكول عبد, التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق, مجلة دراسات محاسبية ومالية, جامعة بغداد, مج8, ع24, 3013, ص470.

تقدما واضحا في هذا المجال ومنها اليابان التي أصبحت دولة صناعية كبرى وهي تفتقر إلى الموارد الطبيعية.[1] إلا أن التنمية في العراق واجهت شتى أنواع التعطيل ولم تشهد تطورا ملحوظا خلال فترة ما بعد الاحتلال في ظل ضعف سيادة الدولة وضعف قدرتها على تبني برامج طموحة في التنمية المستدامة, والسبب الرئيسي هو الوضع الأمني المتردي, حيث أن تحقيق التنمية في العراق يعد المفتاح الرئيسي للاستقرار ويجب العمل عليها مهما كانت الظروف. ويمكن الإشارة أيضا إلى أن هنالك ظروفا أخرى أثرت على برامج التنمية في العراق, ألا وهي هجرة رأس المال إلى الخارج وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي, حيث أن الأموال العراقية انتشرت في البلدان المجاورة, حيث ذهبت أكثر الشركات إلى توظيف أموالها في أسواق أكثر أمنا إلى الحد الذي بات فيه رأس المال العراقي يشكل نسبة لا يمكن التغافل من مجموع الأموال المستثمرة في هذه البلدان.[2] حيث يمكن الإشارة أخيرا إلى أن نمط التنمية في العراق ظل أسير النفط لارتباط حركة العملية وزخمها بوفرة العوائد النفطية أو شحتها, فتزداد زخما في ظل زيادتها, وتتراجع في ظل تناقصها,كما وان لتصرف صناع القرار تجاه قطاع النفط أثره المباشر في صياغة اتجاهات التنمية, كما أن سعيهم للسيطرة على هذا القطاع بوصفه مصدرا للثروة,وبالتالي السلطة, أثاره السلبية على المجتمع والدولة والاقتصاد معا, كما أن تفاقم عملية الفساد الإداري والمالي ساهمت كثيرا في تفاقم مشاكل التنمية وعدم المضي قدما في عملية إعادة أعمار العراق.

(1) احمد الصقال, مصدر سابق, ص325 .
(2) فوزية عزيز, اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق, مجلة الأستاذ, جامعة بغداد, مج2, ع207, 2013, ص88.

## رابعا :- العولمة الاقتصادية

لقد أخذت العولمة مدى متزايد منذ قرن تقريبا كما أنها ماليا قد اجتاحت العالم بأنماطها وسلوكياتها خاصة في مجال العلاقات والتبادل الاقتصادي والثقافي . وبذلك سوف نتطرق إلى مفهوم العولمة الاقتصادية واهم مظاهرها ونشأتها التاريخية :-

1- مفهوم العولمة الاقتصادية واهم مظاهرها

العولمة هي ظاهرة متعددة الأوجه, وتتضمن عدة جوانب سياسية واقتصادية وثقافية وبيئية. ولذا يمكن القول إن العولمة الاقتصادية هي نظام يشير إلى إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية ونشر التكنولوجيا والتجارة وأنشطة الإنتاج وزيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية والمؤسسات المالية الدولية وتحرير الأسواق, وإلغاء القيود عليها وخصخصة الأصول وزيادة التعاملات في النقد الأجنبي, وتكامل أسواق رأس المال واستحداث أدوات مالية جديدة, وينتج عن ذلك زيادة اعتماد الأسواق. [1] كذلك تعرف أيضا بأنها زيادة التبادل التجاري بين الدول نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الكمركية وغير الكمركية, أمام انتقال السلع والخدمات, ولذلك تم تبادل السلع والخدمات منذ الأزل, وفي العصر الحديث توسع تبادل المنافع بين الاقتصاديات المختلفة بشكل كبير.[2] وعُرفت العولمة بأنها التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في دول الجنوب, والابتعاد عن مفهوم دولة الرفاهية في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة والنمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول وخاصة الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ليس بغرض الاستثمار في الأصول الإنتاجية, وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة.[3] كما وتعتبر العولمة الاقتصادية بأنها انفتاح الأسواق وتحريرها بوجه السلع الأجنبية ونقل الخيرات من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة, وحرية

---

(1) حازم الببلاوي, الاقتصاد العربي في عصر العولمة, ط1, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, الإمارات, 2003, ص90-91.

(2) عثمان أبو حرب, الاقتصاد الدولي, ط1, دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن, 2008, ص77.

(3) منير الحمش, العولمة الاقتصادية (المفهوم, السمات, التداعيات على الصعيدين المحلي والدولي), مجلة بحوث اقتصادية عربية, دمشق,ع41, 2008, ص96-97.

حركة رؤوس الأموال حيث المواد الأولية, وتقيد لقدرة وقابلية الحكومات في السيطرة على اقتصادها.[1] إن مفهوم العولمة يمكن النظر إليه باعتباره مفهوما اقتصاديا بالمقام الأول, مسقطين بذلك الجوانب الأخرى, رغم إدراكنا بتشابك وتداخل تلك الجوانب, ولعل مرد ذلك هو إن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحققا واكتمالا على ارض الواقع, إذا ما قورن بالإبعاد الأخرى التي تتداخل فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض وصولا إلى الغاية العليا المتمثلة في عالم بال حدود.

2- الخلفية التاريخية لنشوء وتطور العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة ذلك لان جذورها الأولى تمتد عبر التأخير القديم , مع اتجاه الأفراد والجماعات والدول فيما بعد إلى الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي من اجل زيادة قوتها وقدرتها, وتامين وتلبية احتياجاتها وتوفير متطلبات تطورها ومع تحقق الفائض الاقتصادي وفي إطار ذلك برز توجه البعض إلى السيطرة على البعض الأخر وإخضاعه لتبعيته. فهنالك من يرى بان العولمة الاقتصادية بدأت مع نشوء النظام الرأسمالي وتطورت مع تطوره وما افرزه من احتياجات ترافق هذا التطور وتسهم في تحقيقها, حيث إن بدايات العولمة الاقتصادية ارتبطت بالنظام الرأسمالي هذا, وكانت إفرازا أساسيا من إفرازاته, بحيث لا يمكن الفصل إطلاقا بين العولمة الاقتصادية التي تتحقق في بداياتها وفي تطورها, وما هي عليه ألان عن النظام الرأسمالي وطبيعته وسماته ومضامينه الأساسية .[2] أما المرحلة الثانية هي بدء انطلاق الرأسمالية نحو العالمية والتي بدأت منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى والتي بدا فيها صياغة الجوانب ذات الطابع العالمي من الثقافة والفكر السياسي والاقتصادي الرأسمالي مثل تعميم التقويم الميلادي وغيرها, كما طرحت العديد من النظريات الاقتصادية التي تفسر أهمية قيام التبادل التجاري بين الدول وأهمية الخارج في تحقيق المزيد من التطور الرأسمالي .[3]

---

(1) محمود خالد المسافر, العولمة الاقتصادية (هيمنة الشمال على الجنوب), ط1, بيت الحكمة للنشر, بغداد,2002, ص17 .

(2) فليح حسن خلف, العولمة الاقتصادية, اربد عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع, الأردن, 2010, ص9.

(3) ربيع خلف صالح وخميس محمد حسن, العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ,جامعة بغداد, ع65, مج18, 2010, ص194.

أما المرحلة الثالثة أو الموجة الثالثة من العولمة الاقتصادية بعد الازدهار الذي حققته الدول الصناعية الغنية بعد الحرب العالمية الثانية, حيث دخلت هذه الدول في أزمات اقتصادية متفاوتة الشدة تمثلت في ما يدعى ب(الركود التضخمي) وفي الوقت الذي عجزت فيه النظرية الكينزية عن إيجاد الحلول لتلك الأزمة, عزت النظرية الليبرالية الاقتصادية الجديدة الأزمة إلى تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي, ونادت الى حرية التجارة وانفتاح الأسواق وتخفيض الأنفاق العام وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي, واستمر تصاعد الأزمة الاقتصادية التي انعكست سياسيا في اغلب الدول النامية .[1] أما القرن العشرين فقد عرف حربا ثالثة تسمى بالحروب الباردة وان لم تقل قسوة عن الحروب السابقة, فعند نهاية هذه الحرب أعلن عن مرحلة جديدة وهي العولمة وأصبح العالم مطالبا بتحديد موقعه من العولمة.

أن الاقتصاد العراقي يعاني من مستويات متدنية من التقدم والرقي, فقد عانى المجتمع العراقي عزلة عن العالم ولاسيما في الجانب العلمي والتقني, في جميع مفاصل الحياة, ولكي يستعيد العراق بريقه العلمي الذي عرف به على صعيد العالم لابد له من حركة واسعة من التطور التكنولوجي, وبما أن العراق يعتبر احد البلدان النامية التي اجتاحتها العولمة بشكل مفاجئ, وبذلك يجب على الاقتصاد العراقي مواكبة التطورات في سياق العولمة, لان ذلك يودي إلى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي شانها شان الدول التي سايرت العولمة, والتي أصبحت من أعلى الدول إنتاجا, والناس فيها أكثر غنا وأطول عمرا,والأطفال فيها اقل موتا, والتجارة فيها أكثر تحررا.....الخ

فضلاً عن ايجابيات العولمة, هنالك سلبيات كثيرة من ضمنها هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت العولمة كسلاح لفرض هيمنتها على الاقتصاد العراقي ودفع العراق تحت الخيمة الأمريكية في ظل ستار العولمة, فقد استغلت هيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في فتح طرق للعولمة الاقتصادية, وهذا يعني ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأمريكي, مما جعل العراق مضطر إلى دفع فاتورة للاقتصاد الأمريكي, وذلك من خلال استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على الثروات الطبيعية الموجودة في العراق وفي مقدمتها النفط الخام .

---

(1) منير الحمش, مصدر سابق, ص91 .

أن دخول العولمة الاقتصادية أدى إلى تحول الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد رمزي, أي تحول من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار إلى مجرد سوق للسلع المستوردة وكذلك سوق وهمي قائم على المضاربات المالية.[1]

يُعدُّ الانفتاح على العالم الخارجي في ظل العولمة من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاديين وصناع القرار السياسي, ويتمثل في إعادة تنظيم الاقتصاد إلى مستوى أفضل من خلال أعداد برنامج كفؤ ومدروس بالطرائق التي تلاءم الاقتصاد العراقي, للنهوض به رغم السلبيات التي تعترضه.[2] وان هذا الأمر يتطلب توفر الخبرات اللازمة وتوفر المعلومات الوافرة لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العراقي وكذلك عدم التسرع في التطبيق, وهذا ما يفتقر إليه الاقتصاد العراقي بسبب ضعف دور الدولة وهجرة صانعو القرار إلى الخارج بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي يعاني منها العراق.

(1) نبيل عبد الرضا ويوسف ألأسدي, أزمة عولمة أم عولمة الأزمة, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, مج8, ع31, 2012, ص 38 .
(2) عبد الرسول جابر, كلف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق, مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, مج13, ع3, 2011, ص97 .

## المبحث الثاني :- المسارات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

### أولا:- الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي GDP (بمجموعة القيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال حقبة زمنية معينة عادة ما تكون سنة).[1]

فهنالك مفهومان للناتج المحلي الإجمالي هما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي يعبر عن ( حاصل ضرب الكميات المنتجة في سنة معينة في أسعارها بنفس السنة ) أما المفهوم الثاني فهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يحسب على أساس تثبيت الأسعار أي إن التغير الحقيقي يكون في الكميات فقط .[2] ويعتبر مقياس الناتج المحلي الإجمالي أفضل طريقة لقياس السلع والخدمات , هذا فضلا عن أن استعمال هذا المقياس مع المستوى العام للأسعار قد يفسر العديد من المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم والركود الاقتصادي وما شابه من ذلك من المشاكل التي تتطلب دراسة ومعالجة.

يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع الدخول المتفق عليها لشراء السلع والخدمات أو عن طريق جمع التكاليف لإنتاج وعرض تلك السلع والخدمات.[3] ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية: [4]

**الإنفاق على الناتج الكلي لسنة معينة = الدخل النقدي المتولد من إنتاج الناتج الكلي لهذه السنة**

يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي على انه مقياسا لكافة أنواع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد معين وفي مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة. [5]

---

(1) خالد واصف ألوزني واحمد الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي, مصدر سابق, ص107- ص111.
(2) جيمس جوارتيني و ريجارد استروب, الاقتصاد الكلي, مصدر سابق, ص163 .
(3) سامي خليل, مبادئ الاقتصاد الكلي, مؤسسة الصباح, الكويت, 1980 , ص304.
(4) Gregory Mankiw, "principles of Macro economics, 2nd edition, oxford university press, 2000, P(22-25).

إن النـاتج المحلـي الإجمـالي يشـمل مجمـوع قيمـة الإنتـاج مـن السـلع والخـدمات مسـتبعدا قيمـة الاسـتهلاك الوسـيط مـن المسـتلزمات السـلعية والخدميـة وبهـذا هـو يشـمل مجمـوع القـيم المضـافة الإجماليـة المتحققـة فـي الأنشـطة الاقتصـادية داخـل الحـدود الإقليميـة للبلـد وبمسـاهمة عوامـل الإنتـاج الوطنيـة وغيـر الوطنيـة . كمـا وانـه مجمـوع القـيم الدينارية لكـل مـن عناصـر الاسـتهلاك وإجمـالي الاسـتثمار ومشـتريات الحكومـة مـن السـلع والخـدمات وصافي الصادرات خلال عام .[1]

يعتبـر النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن أهـم وأوسـع المقـاييس الشـاملة لقيـاس مسـتوى الأداء الاقتصـادي للبلـد وتحديـد حالـة الاقتصـاد إذا كـان يعـيش حالـة ( انكمـاش أو توسـع أو ثمـة ركود أو تضخم).

إن العـراق واحـد مـن البلـدان الناميـة, ويعـاني مـن مشـكلات كثيـرة مثـل التضـخم والبطالـة وانخفـاض الـدخل القـومي, ومـن ثـم انخفـاض نصـيب الـدخل الواحـد , ومـع انهيـار النظـام السـابق عـام 2003 انهـار النظـام الاقتصـادي العراقـي وتـدهورت البنـى التحتيـة وتراجعـت القيمـة المضـافة لكـل القطاعـات الاقتصـادية, وتراجـع النـاتج الكلـي, فقـد انخفـض النـاتج المحلـي بالأسـعار الجاريـة عمـا كـان عليـه, وبعـد قيـام الحكومـة المؤقتـة واسـتناف تصـدير الـنفط عـادت الحيـاة إلـى الاقتصـاد العراقـي تـدريجيا وارتفـع النـاتج المحلـي الإجمـالي بالأسـعار الجاريـة إلـى (73533598.6) مليـون دينـار عـام 2005 وتمثـل الهـدف النهـائي لعمليـة إعـادة البنـاء الاقتصـاد العراقـي خلـق حالـة مـن النمـو المسـتدام وتحقيـق نمـو فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي وتحسـين مسـتويات المعيشـة وتحفيـز الاسـتثمار وزيـادة معدلاتـه السـنوية, إلا أن هـذه الأهـداف حققـت نجاحـات متواضـعة وذلـك لكـون الاقتصـاد العراقـي يعتمـد اعتمـادا واسـعا علـى القطـاع النفطـي, أضـف إلـى ذلـك تـأثير الظـروف السياسـية والاقتصادية التي يمر بها البلد.[2] علما أن معدل نمو الناتج كان 2.4% للفترة 1990-

---

(1) سامولسون و نودهادس, مصدر سابق , ص451.

(2) سحر قاسم محمد, الآليات الواجب لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق, باحثة في البنك المركزي, 2011, ص4-6 .

2007 وهو اقل من معدل نمو السكان البالغ 3% للسنوات ذاتها , وان الفجوة بين قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة التي بلغت 5% لنفس الفترة, مما يدل على التضخم الجامح الذي يعاني منه البلد.[1] ويوضح الجدول الأتي تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من عام 1990- 2013 وكالاتي:-

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات من 1990- 2013(مليون دينار)

| السنوات | **الناتج المحلي الإجمالي** |
|---|---|
| 1990 | 29711.1 |
| 1991 | 10682 |
| 1992 | 14163.5 |
| 1993 | 18453.6 |
| 1994 | 19164.9 |
| 1995 | 19671.2 |
| 1996 | 21728.1 |
| 1997 | 26342.7 |
| 1998 | 35525 |
| 1999 | 41771.1 |
| 2000 | 42368.6 |
| 2001 | 433351.1 |
| 2002 | 40344.9 |
| 2003 | 26990.4 |
| 2004 | 41607.8 |
| 2005 | 434338 |
| 2006 | 47851.4 |
| 2007 | 48510.6 |
| 2008 | 51716.6 |
| 2009 | 54720.8 |
| 2010 | 57751 |
| 2011 | 63650.4 |
| 2012 | 70201.3 |
| 2013 | 73158 |

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي,الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية, التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات (1990-2013), صفحات متفرقة

(1) علي نبع الصبيحي واحمد وهيب حسن, السياسات الكلية في العراق خلال 1990-2010والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة الانبار, مج4,ع7, 2011, ص76.

بالرغم مما أثير حول النتائج الاقتصادية للإدارة الاقتصادية في العراق, فإننا نجد أن هنالك تخبطا وسوء تخطيط اقتصادي انعكس في الأداء الاقتصادي بصورة عامة, فوجود منافسة أجنبية للسلع المحلية أدى إلى انهيار الإنتاج المحلي, بسبب أن كلفة إنتاج السلعة العراقية تتضمن تكاليف عالية,حيث تتضمن التكاليف الطارئة كل من تكاليف المخاطرة السائدة بسبب قلق المستثمرين, بالإضافة إلى كلف الوقود والنقل وقد أدت هذه التكاليف المتزايدة إلى عزوف الكثير من المنتجين وانصرافهم عن الاستثمار في الأنشطة الزراعية والصناعية.

ثانيا:- ميزان المدفوعات

ترتبط الدول النامية فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب, مما يتطلب انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية, ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى, ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية , وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات والذي يوضح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى .

ويعد هذا الميزان من ابرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية وبذلك سوف نستعرض مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته وتركيبه.

1- مفهوم ميزان المدفوعات:- يعرف ميزان المدفوعات بأنه ( بيان أحصائي لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية , وهو ذو جانبين لتلك المعاملات, كما انه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة , عادة ما تكون سنة).[1] كما ويعرف بأنه بيان موجز بالمعاملات الاقتصادية كافة التي تجري بين احد البلدان وبقية العالم خلال مدة زمنية معينة وتشمل هذه المعاملات الصادرات الواردات من السلع والخدمات وجميع حركات رؤوس الأموال المختلفة .[2]

(1) سمير فخري نعمة, العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات (مصر حالة دراسيةللمدة1975-2006), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2007,ص54 .

**(2)** جليل شيعان وعقيل ألحمدي, اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية), مجلة العلوم الاقتصادية,جامعة البصرة, ع27, 2011,ص202.

يمثل ميزان المدفوعات التوازن الخارجي ويحصل التوازن في ظل نظام الصرف الثابت من خلال تدخل الدولة, أما في حالة أسعار الصرف المرنة فيتوازن تلقائيا بدون تدخل أي جهة, وهو يمثل سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين لحركة تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول.[1]

وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي, ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم الخارجي, كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد, مؤشرا لسياستها النقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي.

2- العناصر الأساسية لميزان المدفوعات:-

تتكون العناصر الأساسية لميزان المدفوعات من الأتي:- [2]

أ- الحساب الجاري:- وهو من أهم مكونات ميزان المدفوعات, حيث أن المكونات الثلاثة الأخرى تعتبر إلى حد كبير ثانوية, ويشتمل هذا الحساب على جميع الاستيرادات والصادرات من السلع والخدمات, وتسمى فقرة تجارة السلع بالتجارة المنظورة, أي السلع التي تمر عبر الحدود السياسية للقطر, وتسجل بالدوائر الرسمية التخصصية, وكذلك معاملات الخدمات بالتجارة غير المنظورة وتشمل خدمات النقل والسياحة, وخدمات البنوك وغيرها. ويمثل جانب النفقات الحكومية في الخارج تكاليف الهيئات الدبلوماسية وطلبة البعثات في الخارج, وكذلك مساهمات الحكومة في المنظمات الدولية. ويمثل جانب الإيرادات الحكومية من الخارج ما تنفقه الحكومات الأجنبية على مؤسساتها الدبلوماسية وغيرها في القطر المعني.

---

(1) عبد الله خضير السبعاوي, اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات- إيران أنموذجا للمدة 1990-2011, مجلة دراسات إقليمية, جامعة الموصل, مج10, ع33, 2012,ص245.

(2) عبد الوهاب الأمين, مبادئ الاقتصاد الكلي, مصدر سابق, ص325-327.

ب- حساب رأس المال:- ويشتمل هذا الحساب على الالتزامات المالية من القروض والاستثمارات الطويلة الأجل (التي تستحق خلال سنة أو أكثر) والالتزامات قصيرة الأجل (أي تلك التي تستحق خلال فترة اقل من سنة). ويشمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات الأجنبية للقطر المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه. ويمثل الفرق بين الموجودات والالتزامات وضعية القطر فيما إذا كان دائنا أو مدينا.

ت- حساب التحول من طرف واحد:- ويشبه هذا الحساب رأس المال باستثناء انه يشمل على حركة رأس المال والهبات التي تودي إلى التزامات مقابلة, كالنقود التي يحولها رعايا القطر من المقيمين في الخارج إلى ذويهم بدون مقابل.

ث- حساب الذهب:- لا يعكس هذا الحساب حركات الذهب التي هي أشبه بحركات رأس المال القصيرة الأجل والتي تخدم بالدرجة الأولى تسوية الفروقات في المدفوعات والإيرادات الناتجة من المعاملات الدولية الأخرى. والجدير بالملاحظة انه يجب أن ينظر إلى الذهب كأي سلعة أخرى فيما يتعلق بالجانب المدين أو الجانب الدائن, لذلك تسجل الاستيرادات من الذهب في الحساب المدين والصادرات في الحساب الدائن

3- الاختلالات في ميزان المدفوعات وأسبابه:-

ينطوي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على التدفق للخارج ويكون الرصيد بالسالب أي المدفوعات للعالم الخارجي اكبر من المقبوضات وهذا يعني أن الإدارة الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي , وتعد حالة العجز اخطر بكثير من حالة الفائض وهي الأكثر حدوثا في كثير من البلدان النامية , ويعني أن البلد يعيش في مستوى معيشي أعلى مما يستطيع فهو يستورد سلعا وخدمات اكبر مما تسمح به قدرتها وتزداد بذلك مديونيتها تجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من اثار سلبية فضلا عن أن الطلب على المنتجات الأجنبية يودي إلى انخفاض الإنتاج الوطني وزيادة البطالة . وبالتالي فان أسباب اختلال ميزان المدفوعات تكمن في التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة, فإذا كان سعر صرف العملة المحلية اكبر من قيمته الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يودي إلى انخفاض الطلب الخارجي

على تلك السلع ومن ثم حدوث اختلال في ميزان المدفوعات, كذلك وتودي حالة العجز في ميزان المدفوعات إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات. [1] وهنالك أسباب أخرى لاختلال ميزان المدفوعات منها التضخم المحلي الذي يودي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الدخول النقدية والتي تودي إلى زيادة الطلب على الواردات, وبالتالي فان وجود التضخم يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الواردات ويعيق الصادرات. وهنالك أيضا أسباب هيكلية تتعلق بهيكل الناتج المحلي وينطبق دلك على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي باعتمادها على سلعة واحدة أو اثنين (زراعية , استخراجية) إذ غالبا ما تتأثر هذه الصادرات بعوامل خارجية متجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية وتعتمد المرونة على مجموعة من العوامل أهمها درجة الإحلال الصناعي لصادرات الدول النامية .[2]

ويعتبر الاقتصاد العراقي من الدول النامية التي يتسم العجز فيها نتيجة أسباب هيكلية وذلك باعتماده على سلعة واحدة وهي( النفط) حيث أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي كما يوضحها الملحق رقم (1) فائضا مقداره (18.8) مليار دولار لعام 2008 , جاء هذا الفائض نتيجة عوامل مباشرة تتمثل بالفائض المتحقق في الميزان التجاري والبالغ (33.6)مليار دولار والفائض المتحقق في حساب الدخل والبالغ 7مليار, أما العوامل غير المباشرة في تحقيق الفائض المذكور جاء نتيجة مساهمة صافي التحويلات الرأسمالية بمقدار(440.8) مليون دولار وصافي الاستثمار المباشر البالغ (1.8) مليار دولار. في حين اثر العجز المتحقق في كل من حساب الخدمات وصافي التحويلات الجارية واستثمار الحافظة على وضع ميزان المدفوعات العراقي,إذ بلغ مقدار العجز لهذه الحسابات (5.3, 2.9, 2.8) على التوالي, انعكست المؤشرات أعلاه في تحديد وضع الحساب الجاري (1)عبد

(1) الله السبعاوي, مصدر سابق, ص247- 251

الذي سجل فائضا بلغ (32.3) مليار دولار, وبما أن مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يمثل سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص, حيث سجلت الصادرات الكلية ما قيمته (63.7) مليار دولار تحققت معظمها من عوائد النفط الخام المصدر حيث ساهم بنسبة (97%) من قيمة الصادرات الكلية, أما الاستيرادات الكلية سجلت مبلغا مقداره (30.2) مليار دولار.

أما صافي حساب الخدمات, فتشير البيانات الخاصة بهذا الحساب إلى ارتفاع العجز إلى ما قيمته (5.3) مليار دولار, الأمر الذي يؤكد كون العراق من البلدان النامية المتلقية لكافة أنواع الخدمات, واغلب هذه الزيادة جاءت نتيجة لزيادة أقيام الشحن على الاستيرادات, حيث تم استقطاع 15% من قيمة الاستيرادات الكلية لأغراض الشحن والتامين. وحقق حساب الدخل فائضا بلغ (7) مليار دولار نتيجة زيادة عوائد الاستثمار الليلي والاستثمار في الاذونات الأجنبية في الخارج لكل من البنك المركزي ووزارة المالية .

أما الحساب الرأسمالي والمالي, سجل عجزاً ما مقداره (21.1) مليار دولار, إذ سجل صافي التحولات الرأسمالية فائضا بلغ (440.8) مليون دولار, نتيجة تلقي منح تتعلق بالاستثمار وتكوين رأس المال الثابت والتي تتمثل منحة استثمارية في الولايات المتحدة والدول المانحة, أما الحساب المالي المتبع من قبل صندوق النقد الدولي , إذ أن هذا الحساب بدا يقترب من الواقع الفعلي الذي يعبر عن المركز المالي لميزان المدفوعات التي أظهرت نتائجه عجزا بلغ (2.8) مليار دولار, باستثناء الأصول الاحتياطية التي حققت فائضا بلغ (18.8) مليار دولار, وجاء هذا العجز انعكاسا للفائض المتحقق في ميزان الحساب الجاري والميزان التجاري, والذي شجع العراق على استثمار هذه الفوائض في زيادة استثمارات الحافظة والاستثمار في الأدوات المالية والنقدية الأخرى.

كـذلك نلاحـظ أن ميـزان المـدفوعات العراقـي لعـام 2010 كمـا يوضـحه ملحـق رقـم (2) فائضـا قـدره (6286.3) مليـون دولار, وللأبـاب نفسـها التـي اوضـحناها فـي عـام 2008, حيـث حقـق الحسـاب الجـاري فائضـا مقـداره (6430.4) مليـون دولار,إذ سـجلت الصـادرات الكليـة مـا مقـداره (51763.6) مليـون دولار شـكلت صـادرات الـنفط الخـام نسـبة (99.3%) فيمـا سـجلت الاسـتيرادات الكليـة (37328.0) مليـون دولار ممـا أدى إلـى حـدوث فـائض فـي الميـزان التجـاري بقيمـة (14435.6) مليـون دولار. نلاحـظ أن صـادرات الـنفط الخـام قـد ازدادت عمـا كانـت عليـه عـام 2008, وسـجلت صـادرات الـنفط الخـام مـا قيمتـه ( 51453.0) مليـون دولار , وقـد تـراوح معـدل سـعر برميـل الـنفط بـين (71-81) دولار حسـب بيانـات قسـم الـنفط فـي المديريـة العامـة للاسـتثمارات , أمـا الاسـتيرادات الكليـة كانـت موزعـة بـين الاسـتيرادات بموجـب مـذكرة التفـاهم وكـذلك الاسـتيرادات الاسـتهلاكية خـارج مـذكرة التفـاهم , واسـتيرادات لأغـراض اسـتثمارية بالنسـبة للقطـاع العـام والخـاص, كمـا وسـجل العجـز عمـا كـان عليـه فـي عـام 2008. أمـا صـافي الـدخل فقـد حقـق فائضـا مقـداره (1591.4) مليـار دولار جـاء هـذا الفـائض نتيجـة للزيـادة الحاصـلة فـي كـل مـن دخـل الاسـتثمار الرسـمي وتعويضـات العـاملين . أمـا بالنسـبة للحسـاب المـالي والرأسـمالي, حيـث حقـق هـذا الحسـاب الرأسـمالي مبلغـا مقـداره (850.8) مليون دولار , أما الحساب المالي فقد سجل فائضا مقداره (1422.9) مليون دولار.

ثالثا:-سعر الفائدة

إن المتغيـر الاقتصـادي الـذي يوفـق بـين المقرضـين والمقترضـين فـي علاقـات تمويليـة هـو سـعر الفائـدة, فهـو السـعر الـذي يدفعـه المقتـرض لقـاء اسـتخدامه الأمـوال المقترضـة لفتـرة زمنيـة معينـة يتفـق عليهـا أي سـعر الائتمـان, فمـن وجهـة نظـر المقـرض يعتبـر سـعر الفائـدة عائـدا للأمـوال المسـتثمرة ومـن وجهـة نظـر المقتـرض هـو تكلفـة لهـا, وإذا مـا احـتفظ الأفراد بالأموال فان سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية .[1]

(1) عبد المنعم السيد علي, نزار سعد الدين العيسى, مصدر سابق, ص298.

بطبيعة الحال فان سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو التضحية حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع.

يُعرّف سعر الفائدة وفق النظرية الكلاسيكية بأنه عبارة عن العلاوة التي يجب أن تدفع للأفراد وذلك لاستمالتهم لتأجيل الاستهلاك الحاضر ومن ثم عرض المدخرات وهي في نفس الوقت عبارة عن الثمن الذي يجب أن يدفع لاستخدام رأس المال في المعنى الحقيقي.[1] ووفقا لنظرية الأرصدة النقدية فان سعر الفائدة يتحدد بتقاطع طلب الأرصدة المعدة للاقتراض مع عرض الأرصدة المعدة للاقتراض.[2]

تعددت الزوايا التي ينظر منها إلى سعر الفائدة, فتارة ينظر له بأنه عائد من جانب الوحدات المقرضة, وتارة أخرى على انه تكلفة من جانب الوحدات المقترضة,فمن جانب الوحدات المقرضة يعد سعر الفائدة عائدا لها, أما بالنسبة للوحدات المقترضة فيعد تكلفة لها, أما بالنسبة للبنوك فأنها تقوم بدور الوساطة بين جمهور المقرضين وجمهور المقترضين, لذا فان سعر الفائدة يعد تكلفة عندما يدفع على الودائع المصرفية, ويعد إيرادا تحصل عليه البنوك من القروض التي تمنحها.

تراوح سعر الفائدة على الحساب الجاري في العراق بعد عام 2004 حوالي 13.7% وفي عام 2005 فكان حوالي 5.5 في المائة وقد تم رفعه في عام 2007 إلى 19.18 للحد من الضغوط التضخمية , وفي عام 2008 زاد سعر الفائدة قليلا ليصبح حوالي 19.65في المائة, أما في عام 2009 فقد قام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة أربع مرات خلال نفس السنة ليصل بذلك إلى 7% , كما وبلغت الفوائد المدفوعة من قبل البنك المركزي على إيداعات المصارف لعام 2009 ما يقارب 267 مليار دينار منها 184 مليار دينار للقطاع الحكومي و83 مليار دينار للقطاع الأهلي .[3]

---

(1) فارس فضيل , تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث, الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان( الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية), جامعة الجزائر,2009,ص4- ص10 .

(2) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء, التقرير السنوي لعام 2009,ص38.

أما المعدل الموزون لأسعار الفائدة على ودائع التوفير لعام 2009 وصل إلى نسبة 5.9% حيث كان بنسبة 8.8% في عام 2008 أي انه انخفض بنسبة 32.9 (كما موضح في (ملحق رقم 3). أما سعر الفائدة في عام 2013 فقد استقر عند سعر 6% والمعمول به منذ نيسان 2010. [1]

رابعا:- سعر الصرف

أخذ سعر الصرف دورا هاما في التأثير على الاقتصاد المحلي, حيث يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي, وكذلك يعرف على انه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.[2]

شهد سعر الصرف العراقي خلال مدة الدراسة تقلبات عديدة, بدأت بفرض عقوبات اقتصادية وتوقف تصدير النفط وكذلك منع العراق من استخدام الأموال المودعة في البنوك والمؤسسات الأجنبية, لذلك اعتمد العراق على سياسات التمويل بالعجز لسد متطلبات الإنفاق العام وتمويل عملية إعادة أعمار ما دمرته الحرب, وهذا أدى إلى ارتباط الإصدار النقدي الجديد بالعجز الحكومي ومن ثم زيادة حجم الكتلة النقدية بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي, وزيادة حجم الفجوة التضخمية , الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة في سعر صرف العملة وزيادة العملة الأجنبية, وعجز البنك المركزي عن تلبية هذا الطلب المتزايد.ويمكن الإشارة إلا انه مع تصاعد العمليات الحربية في الأشهر الأولى من عام2003 وارتفاع قيمة الدولار إزاء الدينار حيث وصل سعر الصرف للدينار في بداية الشهر الثالث إلى (2390) دينار للدولار واستمر بالتصاعد إلى (3000) دينار للدولار خلال منتصف 2003 بالتحديد, إلا أن هذه الزيادة توقفت بسبب وجود الفئة الكبيرة من العملة ( فئة العشرة آلاف) التي ساعدت في الحد من تزايد قيمة الدولار الأمريكي إلى مستويات اكبر كان متوقع حدوثها لولا وجود تلك الفئة إذ عدت بديلا موازيا للدولار لأغراض خزن القيمة في

(1) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء , التقرير السنوي لعام 2013, ص75.

(2) سمير فخري نعمة , العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات , أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد, 2007,ص4.

ظل حالة اللايقين العالية والتحوط الكبير من مخاوف المستقبل , أما عند انتهاء العمليات العسكرية شهد سعر الصرف للدينار العراقي تحسنا مفاجئا وانتعاشا ملحوظا نهاية عام 2003 إذ وصل إلى اقل من (1000) دينار للدولار ويمكن أن يعزى ذلك إلى استقرار الطلب على السلع من الحاجات الأساسية التي كانت تزود بها عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء , ومع استمرار التذبذب لهذه العملة خلال نفس السنة, ومع اقتراب استبدال العملة شهدت ارتفاعا في قيمة العملة للدينار العراقي .[1] وفي عام 2005 شهد سعر الصرف تذبذبا أيضا وذلك بسبب الإشاعات التي انطلقت حول كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي, وكذلك الأسباب الأمنية التي كانت سائدة في تلك الفترة .[2] أما في عام 2013 فقد كان معدل سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازية حوالي 1166 دينار لكل دولار ويعد استقرار السعر مؤشرا على استقرار السوق المحلية .

خامسا:- البطالة

تعد البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصادات في العالم سواء أكانت متقدمة أم متخلفة, بالرغم من اختلاف مضمونها في كل هذه الاقتصادات, وقد أصبحت تمثل إحدى التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة. وبذلك فان رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لابد أن يقوم على نظرية محددة لتفسير ظاهرة البطالة وأسبابها, وبالتالي فان الفهم السليم للبطالة سيؤدي إلى اختيار سياسات ملائمة وفعالة للتصدي لها؛ لذلك تعرف البطالة بأنها توقف إجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم ورغبتهم في العمل. وتمثل قوة العمل السكان النشيطون اقتصاديا, أي ذلك الجزء من السكان النشيطون في سن العمل والذي يتضمن العاملين مضاف أليهم الأشخاص العاطلون وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع.[3]

---

(1) البنك المركزي العراقي,مديرية الإحصاء العامة, التقرير السنوي لعام 2003ومطلع عام 2004,ص12- 13 .
(2) البنك المركزي العراقي, مديرية الإحصاء العامة , التقرير السنوي لعام 2005,ص10.
(3) هيثم الجنابي وأماء خضير, واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها,مجلة كلية التراث الجامعة, ع8, 2010, ص52.

يعرف العاطل عن العمل بأنه ((كل قادر على العمل وراغب فيه, وباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد وبالتالي تقاس البطالة بحساب معدل البطالة, والذي يساوي نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة)).[1] وهنالك من يعرفها على أنها (وجود جزء من العمال والراغبين في العمل دون عمل, أي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل.[2]

تظهر البطالة بأنواع مختلفة تبعا لاختلاف الأسباب المودية لظهورها ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي:-

أ- البطالة الإجبارية:- وهي البطالة الناتجة عن فائض قوة العمل والتي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي, وتحدث البطالة نتيجة بعض الظروف داخل البلد كالحروب والكساد الاقتصادي.[3]

ب- البطالة الهيكلية:- وهي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير المدربة والتي لا يمكن استخدامها في مجالات حديثة أو متطورة, مثلا تحول الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة حيث تظهر صعوبة في تحويل الفلاح إلى عامل على ماكنة متطورة.[4]

ت- البطالة الدورية:- وهي البطالة الناجمة عن عدم استقرار النشاطات الاقتصادية على وتيرة واحدة منتظمة في الفترات الزمنية المختلفة بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وفترات هبوط دورية.[5] وتتزامن هذه البطالة مع الأزمات الاقتصادية الناتجة مع الدورات الاقتصادية, إي أنها تلازم حالة الركود الاقتصادي عندما يحدث قصور في الطلب على الإنتاج وما يرافقه ركود في بيع المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة, حيث يتم تسريح العمال من الصناعات التي قل الطلب على منتجاتها أو قد تتوقف بعض المشاريع عن العمل مما يضطر العمال للبحث عن عمل جديد وان هذا يستغرق ذلك وقتا يكون في حالة بطالة.

---

(1) رزاق شعيبث, واقع البطالة في العراق للمدة 2003-2009, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة واسط, ع6, 2012, ص103.
(2) علي عباس فاضل, اثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع أشارة للعراق, بحث مقدم من قبل قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة المالية,2010, ص10.
(3) محمود الوادي وواحمد العساف, الاقتصاد الكلي, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان,2009, ص189-190.
(4) هيثم الجنابي وأسماء خضير, مصدر سابق, ص54.
(5) ماجدة شاكر, البطالة في المجتمع العراقي, مجلة الباحث الإعلامي, جامعة بغداد, ع5, 2009, ص241.

أما بالنسبة للاقتصاد العراقي, فقد بدأت الاتجاهات التصاعدية لمعدل البطالة في العراق من الثمانينات من القرن الماضي حيث بلغت (5%) عام 1987 ثم وصلت إلى 17% عام 1997 وبلغت حوالي (45.6%) عام 2003, ومن الواضح أن أسباب البطالة تعود إلى الوضع الغير اعتيادي الذي مر به الاقتصاد العراقي طوال الفترة المنصرمة, والتي شهدت انخفاض معدلات النمو الاقتصادي, وتفاقم سلسلة الحروب السياسية والاقتصادية, واثأر الحظر المفروض خلال عقد التسعينيات حتى بداية الألفيات, إضافة إلى أحداث نيسان 2003 التي أدت إلى تدمير معظم المنشات والبنى الأرتكازية وتعطيل المشاريع الصناعية لفترة طويلة مما أدى إلى خسارة جزء مهم من الاستثمارات البشرية, وتسريح العديد من العاملين من أعمالهم, وتحويلهم إلى جيش من العاطلين, مما ساهم في زيادة معدلات البطالة سنة بعد أخرى. ويمكن الإشارة إلى أن البطالة في الاقتصاد العراقي منذ الثمانينات وحتى ألان قد مرت بثلاث مراحل وهي البطالة السلوكية والبطالة الهيكلية والبطالة الإجبارية (المقنعة) وذلك بسبب الضغط بشكل كبير على الموازنة العامة وزيادة النفقات العسكرية, واعتماد معظم دوائر الدولة على الموارد النفطية في تغطية نفقاتها, مما أسهم في انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة نظرا لعجز القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص في خلق الفوائض الاقتصادية المتمثلة بزيادة الإنتاج والإنتاجية.[1]

ثانيا:- الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة أداة رئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد أولوياتها لذلك فهي محط اهتمام العديد من ذوي الاختصاص بحكم أنها تؤدي العديد من الوظائف فهي وسيلة لضبط وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للسلطة التنفيذية ومرآة لهيكلية الاقتصاد بما تعكسه من نقاط قوته وضعفه وتحديد مصادر إيراده. حيث أصبحت الموازنة العامة أهم وثيقة تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. حيث تعرف الموازنة العامة بأنها( خطة مالية مقبلة وتجاز بوسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة).[2]

(1) عمار عبد الجبار, سمات الاقتصاد العراقي للأعوام 2003-2004-2005, باحث اقتصادي في وزارة المالية, الدائرة الاقتصادية, 2007, ص66.

(2) هناء القريشي, دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق, مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة دمشق, مج35, ع93, 2012, ص396.

تعرف أيضا بأنها ( مرآة عاكسة لإدارة الدولة وأداة هامة لتنفيذ اختياراتها وتتضمن تقديرات الإنفاق والإيرادات العامة لسنة قادمة والتي تحتاج إلى إجازة وموافقة أعلى□لطة تشريعية لصدورها بقانون ملزم للسلطة التنفيذية).[1] تتكون الموازنة العامة بشكل أ□□ي من جانبين هما جانب الإيرادات العامة والذي يعبر عن ما تحصل عليه الدولة من دخول, ويتم تقييد البنود الخاصة بها في الجانب الدائن من الموازنة, أما الجانب الأخر من الموازنة فهو جانب النفقات العامة, والذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة, ويتم تقييد الفقرات الخاصة بها في الجانب المدين من الموازنة, وتجمع هذه الموازنة الجانبين في وثيقة مالية واحدة لتعبر عن المركز المالي للبلد وما تحقق في نهاية السنة المالية□واء أكانت حالة العجز أم الفائض.

إنّ حجم الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة شهد تطورا ملحوظا من خلال الجدول رقم (3) حيث أن حجم الإيرادات العامة قد شهد انخفاضا في سنة 1991 عنه في سنة 1990(4228.84) مليون دينار, كما وتراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 15.2 إلى 9.95 وان سبب هذا التراجع يعود إلى أحداث حرب الخليج وتراجع الإيرادات النفطية, أما بين عامي 1996 و1997 فقد شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا بين ( 178013, 410537) مليون دينار بالأسعار الجارية, في حين أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حقق زيادة متواضعة مقارنة بالسنوات الباقية إذ بلغت (2.72%,2.73%) وكان بسبب زيادة الإيرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم. أما خلال سنة 2008 فقد شهدت الإيرادات العامة تحقيق أعلى مستوى لها إذ بلغت (80252182) مليون دينار بالأسعار الجارية, كما بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (51.1%) وذلك بسبب زيادة العوائد النفطية, وانخفضت الإيرادات العامة في عام 2009 إلى (55209353) مليون دينار وذلك بسبب الأزمة المالية خلال تلك الفترة. وعادت لترتفع من جديد في عام 2012بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية,حيث أصبح سعر النفط107 دولار للبرميل بعد أن كان 103 دولار للبرميل في عام 2011, وانخفضت الإيرادات العامة في عام 2013إلى (113767234) بعد أن كانت (119817224) في عام 2012,بسبب انخفاض الإيرادات النفطية.

(1) سالم عبد الحسين, الموازنة العامة ودورا السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاههما مع إشارة إلى العراق للفترة(2004-2011),مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية,جامعة بغداد, مج18, ع66, ص246.

**جدول رقم (3) الإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (1990- 2013 ) (مليون دينار)**

| السنوات | الإيرادات العامة | النفقات العامة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي% | نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي% |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 8491 | 14179 | 55926.5 | 15.2 | 25.4 |
| 1991 | 4228 | 17497 | 42451.6 | 9.95 | 41.2 |
| 1992 | 5047 | 32883 | 115108.4 | 4.38 | 28.6 |
| 1993 | 8997 | 68954 | 321646.9 | 2.79 | 21.4 |
| 1994 | 25659 | 199442 | 1658325.8 | 1.54 | 12 |
| 1995 | 106986 | 690784 | 6695482.9 | 1.59 | 10.3 |
| 1996 | 178013 | 542542 | 6500924.6 | 2.73 | 8.3 |
| 1997 | 410537 | 605802 | 15093144.0 | 2.72 | 4.0 |
| 1998 | 520430 | 920501 | 17125847.5 | 3.03 | 5.4 |
| 1999 | 719065 | 1033552 | 34464012.6 | 2.08 | 3.0 |
| 2000 | 1133034 | 1498700 | 50213699.9 | 3.25 | 3.0 |
| 2001 | 1289246 | 2079727 | 41314568.5 | 3.12 | 5.0 |
| 2002 | 1854585 | 3226927 | 41022927.4 | 4.52 | 7.9 |
| 2003 | 2146346 | 1982548 | 2958788.6 | 7.21 | 6.7 |
| 2004 | 32982739 | 32117491 | 53235358.7 | 61.9 | 60.3 |
| 2005 | 40502890 | 26375175 | 73533598.6 | 55.2 | 35.9 |
| 2006 | 49055545 | 38806679 | 95587954.8 | 51.3 | 40.6 |
| 2007 | 54599451 | 39031232 | 111455813.4 | 48.9 | 35.0 |
| 2008 | 80252182 | 59403375 | 157026061.6 | 51.1 | 38.1 |
| 2009 | 55209353 | 52567025 | 130642187.0 | 42.2 | 37.7 |
| 2010 | 70178223 | 70134201 | 162064565.5 | 44.3 | 44.2 |
| 2011 | 108807392 | 78757666 | 217327107.4 | 50.1 | 36.2 |
| 2012 | 119817224 | 105139576 | 251907661.7 | 47.5 | 41.7 |
| 2013 | 113767234 | 106873342 | 267395614.0 | 42.5 | 40.0 |

المصدر:- - جمهورية العراق, البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي للسنوات (1990- 2013), صفحات متفرقة

- تم احتساب النسب بالاعتماد على البيانات أعلاه

أما النفقات العامة فيمكن ملاحظة تطور حجم النفقات العامة من خلال الجدول رقم (3) والذي يوضح الزيادة الحاصلة في النفقات العامة عام 1991ب(17497) مليون دينار عنه في عام 1990 ب(14179) مليون دينار, بينما بلغت نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي( 41.2,25.4) %على التوالي, حيث نلاحظ زيادة النفقات العامة خلال السنوات التالية وذلك بسبب الإصدار

النقدي الجديد التي قامت به الحكومة بسبب ظاهرة التضخم, وانخفضت النفقات العامة في عام 2003 إلى (1982548) مليون دينار, وكانت نسبة النفقات العامة إلى الناتج(6.7) وذلك بسبب توقف المشاريع والخطط التنموية في تلك الفترة بسبب الحرب الأخيرة على العراق, أما في عام 2008 حققت النفقات العامة (59403375) وكانت هذه الزيادة بسبب الزيادة في النفقات التشغيلية ولا□يما رواتب الموظفين فضلا عن زيادة النفقات الا□ستثمارية, أما في عام 2009 انخفضت النفقات العامة بسبب السيا□ات الانكماشية التي قامت بها الدولة بسبب الأزمة المالية في تلك الفترة وانخفاض أ□عار النفط, وعاد ليرتفع في عام2010 بسبب تحسن أ□عار النفط.وا□ستمرت الزيادة في النفقات العامة إلى عام 2013, ولكن نسبة النفقات العامة إلى الناتج انخفضت إلى .%40.0

□ابعا:- التضخم

يعرف التضخم بوصفه ظاهرة اقتصادية هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأ□عار, إذ تنجم هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وبين نمو أو وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق.[1] يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات العالية الانكشاف كونها تعتمد على□لعة واحدة في صادراته ويعتمد على الا□تيراد لسد متطلبات السوق لذا فان من اضطراب في السوق العالمية تنعكس□لبا أو ايجابيا على الاقتصاد العراقي حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وبما إن الاقتصاد العالمي يمر في حالة من الركود الاقتصادي بسبب الأزمة المالية أصبح تأثير التضخم المستورد□البا بحيث أدى إلى انخفاض التضخم بشكل عام إلى 2.7% عام 2008 بعد إن كان 53%□نة 2006.[2] في حين أن مؤشرات التضخم للنصف الأول من□نة 2009تشير إلى إن التضخم قد انخفض بنسبة 1.5% للمدة من تموز 2008 قد انخفض لغاية تموز2009 إذ بلغ الرقم القيا□ي لأ□عار المستهلك 1966.3 للأشهر الأولى من عام 2009 , وهذا يعكس الأثر الايجابي للازمة العالمية على معدلات التضخم في العراق. كما ويمكن الإشارة إلى إن معدلات التضخم في عام 2010 انخفضت إلى 2.5 %, وهذا بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض أ□عارها, وكذلك

(1) احمد إلهيتي وآخرون, التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007(الأ□باب والآثار), مجلة جامعة الانبار للعلوم الإدارية والاقتصادية,جامعة الانبار, مح2, ع3, 2010, ص5.

(2) كامل علاوي ومحمود حسين,التنافسية ومتطلبات التنمية (العراق حالة در□ية), مجلة كلية التربية الأ□□ية, جامعة المستنصرية, ع73, 2012, ص420.

بسبب تحسن□عر صرف العملة الوطنية إضافة إلى عدم وجود ر□وم كمركية تؤثر على السلع المستوردة. ونلاحظ أيضا أن عام 2013 اتسم بضغوط تضخمية مفرطة, ألا إن معدلات التضخم في اقتصادات الأ□واق الصاعدة والاقتصادات النامية كانت تحت السيطرة بوجه عام, ومن ضمنها العراق, فقد انتقلت تلك التغيرات في الأ□عار إليه, إذ شهد الاقتصاد العراقي خلال هذا العام □تقرارا واضحا في المستوى العام للأ□عار تمثل بتراجع معدل التضخم الأ□اس إلى (2.4%) مقابل (5.6%) لعام 2012, بينما□جل معدل التضخم العام ما نسبته (1.9%) مقابل (6.1%) لعام 2012. [1]

(1) جمهورية العراق, البنك المركزي العراقي,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013,ص66.

# الفـــــــــــــصل الثالث

## *الأزمات , مفهومها , منطلقاتها , وأثارها على الاقتصاد العراقي*

**المبحث الأول:- الآراء والمنطلقات ألأساسية في الأزمة الاقتصادية**

**المبحث الثاني:- مفهوم الأزمات المالية وأنواعها وأسبابها**

**المبحث الثالث:- اثار الازمة الاقتصادية عام 2008 على الاقتصاد العراقي وإمكانية التقليل من مخاطرها**

## المقدمة:-

تتعرض الاقتصادات عبر تطورها لأزمات من حين لأخر, رغم اختلاف حدتها وظروف حدوثها, وتعد الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها بدورات اقتصادية. كما أصبح الحديث عن الأزمات المالية والجدل بشأنها يحتل حيزاً متنامياً من قبل الأكاديميين وصانعي السياسات ورجال الأعمال والاقتصاد, وذلك لكون الآثار السلبية لهذه الأزمات كانت حادة وخطيرة, هددت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول . وتُعدّ الأزمة التي ابتدأت بسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت في ما بعد إلى أزمة مالية عالمية, من اخطر الأزمات التي عرفتها البشرية والتي بدأت بالتحول إلى أزمة اجتماعية نتيجة دخول الاقتصاد العالمي في ركود غير مسبوق يتوقع له الاستمرار لسنوات عديدة. وبالرغم من أهمية وحجم خطط الإنقاذ المالية المعتمدة في مختلف الدول, فان الشك في جدواها مازال قائما نتيجة الاختلاف والتباين في تفسيرات الأزمة من جهة, وتقدير أبعادها وعمقها من جهة ثانية. ويمكن الإشارة أيضا إلى أن البعض يرى أن الأزمات وجدت مع وجود الإنسان على الأرض, وكان حدوثها مواكبا لتلك الأنشطة المختلفة التي مورست على هذا الكوكب, وان لم يكن اغلب هذه الأزمات فإن بعضها يشكل خطراً بالغاً على حياة الإنسان وممتلكاته . هذا على مستوى الفرد, ولا يقل الخطر أهمية على مستوى إدارة الدولة من حيث تأثيره في أهداف ومصالح تلك الدولة وكذلك تأثيرها بالمتغيرات الكلية لتلك الدولة. إن الخطورة التي تشكلها الأزمات جعلت من الباحثين يولوها اهتماما كبيرا فيما يخص مفهومها وأنواعها ومراحل تطورها. وسنتعرض بالتفصيل لها في هذا الفصل أن شاء الله.

## المبحث الأول:- الآراء والمنطلقات ألأساسية في الأزمة الاقتصادية

تمهيد:-

إن الأزمات الاقتصادية كغيرها من المفاهيم الاقتصادية الأخرى ظيت بتفسيرات وأراء متباينة أيانا أو متفقة أيانا أخرى وذلك سب المنطلقات الفكرية للمدارس الاقتصادية السابقة والمعاصرة. لذا سنتطرق لأراء تلك المدارس لكي نتعرف على المنطلقات النظرية لتلك الآراء ومدى اهتمامها وكيفية تفسيرها للازمات الاقتصادية ووفقا للاتي:-

### أولاً:- تفسير النظرية الكلاسيكية لمفهوم الأزمة:-

إذ تؤكد المدارس الكلاسيكية على عدم وجود أزمة , وان وجدت, فأنها لن تستمر طويلاً مادامت هنالك يد خفية تعمل على إعادة التوازن في النظام الاقتصادي. الذي اقترن بإيمان الكلاسيك بقانون ساي, الذي يؤكد على عدم وجود قصور في الطلب الكلي , مادام العرض يخلق الطلب وكذلك نظرتهم إلى النقود تتجلى بكونها ستاراً يخفي المعاملات الحقيقية, أي أن النقود لها وظيفة وحدة هي وسيط للتبادل , وفقا لهذا يمكن التطرق إلى الأزمة الاقتصادية وفقا للاتي:-

أ- تحليل ديفيد ريكاردو (1772-1823)

ينطلق (ريكاردو) في تفسير الأزمة من تبرير مفادهُ أن كل أزمة تواجهه على أنها ناجمة عن الدورة الاقتصادية, وان الأسواق قادرة على تنظيم نفسها بنفسها عن طريق جهاز الثمن, حيث أوضح أن حجم الوسائف في أي اقتصاد لا أهمية لها مادامت الأرباح التي تنشأ عن طريقها الاستثمارات الجديدة لم تتعرض للنقص.[1]أكدّ ريكاردو

(1)طاهر ألبياتي, الأزمة المالية للنظام الرأسمالي( الأسباب وسيناريوهات الحل البديل الثالث) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, ع33, 2012, ص72.

علـى أن طريقـة تـراكم رؤوس الأمـوال لـدى الطبقـة الرأسـمالية هـي السـبب فـي خلـق الأزمـات الاقتصـادية, فكلمـا تراكمـت رؤوس الأمـوال عنـد الطبقـة الرأسـمالية, كلمـا كـان الحـافز أقـوى لاسـتثمار هـذه الأمـوال فـي مشـاريع اسـتثمارية, وبهـذا يـزداد الطلـب علـى الأيـدي العاملـة ويرتفـع معـه اجـر العامـل , هـذا الجانـب لا يشـكل أي خطـورة لـدى ريكـاردو وإنمـا الخطـر فـي جانـب الـربح, نتيجـة لارتفـاع عـدد السـكان, الـذي يـودي إلـى توسـع الرقعـة الزراعيـة لإشـباع□اجـة السـكان الجـدد مـن المـواد الغذائيـة , ومممـا يـودي إلـى ارتفـاع أسـعار الحبـوب والمنتجـات الغذائيـة الأخـرى, هـذا يـودي إلـى ارتفـاع الريـع الـذي يـودي إلـى ارتفـاع أجـور العـاملين نتيجـة ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة ممـا يسـبب انخفـاض الإربـاح التـي تَعـدّ المحرك الرئيسي لعملية تشغيل الطبقة العاملة .[1]

ب- تحليل ادم سميث للازمة الاقتصادية:-

يعتقـد آدم سـميث بـان تـدخل الدولـة فـي الحيـاة الاقتصـادية هـو السـبب الأول فـي تعثـر القـوى الدافعـة إلـى الأمـام, ويـدعي أن المجتمـع الاقتصـادي لـيس بحاجـة إلـى تـدخل الدولـة, وإنمـا سـيعمل وفقـا للقـوانين الاقتصـادية وبصـورة عفويـة علـى زيـادة الرفـاه الاقتصـادي, ومـن هنـا يبـدو أن سـميث كـان يـرى بـان الأزمـات تحـدث نتيجـة تضـارب مصـالح بـين الأفـراد ولكـن هـذه□الـة شـاذة عـن القاعـدة ولا تحـدث ألا لمـدة قصـيرة ويعتقـد أن آليـات السـوق الحـرة قـادرة علـى تجـاوز الأزمـات تلقائيـا ولا تحتـاج إلـى عامـل خـارجي, لـذلك كـان يعتقـد بـأن سـبب الأزمـات الاقتصـادية هـو التـدخل فـي عمـل القـوانين الطبيعـة مـن الدولـة أو أي جهة أخرى .[2]

ت- تحليل مالثوس للازمة الاقتصادية:-

بـالرغم أن فكـرة التـوازن التلقـائي و□تميتـه هـو الصـفة المميـزة للتحليـل الكلاسـيكي العـام. ألا أن مـالثوس كـان مـن بـين الـذين ناقضـوا هـذه الصـفة فـي جانـب منهـا, والأزمـة مـن وجهـة

(1) مصـطفى شـعلان ألشـبلي, الأزمـة الماليـة وتـداعياتها علـى الاقتصـادات العربيـة (العـراق ومصـر□الـة دراسـية-), رسـالة ماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية مقدمـة إلـى جامعـة الكوفـة,2010, ص12. (2) سـمير سـهام الـدين الخفـاجي, تحليـل تطـور الأزمـات الاقتصـادية فـي النظـام الرأسـمالي مـع التركيـز علـى الأزمة الأسيوية في جنوب شرق أسيا, أطرو□ة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد, 2001, ص23.

نظره هي الشذوذ من الآلية التلقائية المجردة. فيرى أنها تحدث جراء نقص الاستهلاك, بمعنى أن كل منتج يسعى للحصول على جزء كبير من الإرباح وينفق أنفاقا اقل نسبة على الاستهلاك, فإذا انفق العامل كل ما يستلمه من اجر وعوائد عناصر الإنتاج فأنه لا يستطيع شراء كل السلع المنتجة , وعند ها سوف تتكدس تلك السلع في السوق وتبدأ بوادر الأزمة بالظهور شيئا فشيئا لان انخفاض الطلب على السلع سوف يودي إلى تكدس السلع, وبالتالي توقف المنتجين عن الإنتاج.[1] ويمكن القول أن الأزمة عند مالثوس هي أزمة إفراط في الإنتاج.

ث- تحليل ساي للازمة الاقتصادية :-

أكدّ جان باتيست ساي, انطلاقاً من قانون ساي الشهير بأن ((بين العرض والطلب يوجد توازن بصورة دائمة)), وبالتالي لا يمكن أن تحدث أزمة فيض الإنتاج بالنسبة لكل السلع في المجتمع, ولكن بحسب ساي أن أزمة تحدث فقط عندما ينتج بعضهم سلعاً وخدمات لا يحتاجها المجتمع فعلا.ثم أن هذه الأزمة لا يمكن أن تسود أو تستمر مدة طويلة في ظل نظام الحرية الاقتصادية بفعل أدوات التنبيه الاقتصادي, كالأسعار مثلا التي ترشدهم إلى ضرورة الانتقال إلى مجالات أخرى من الإنتاج.[2]

## ثانيا:- تفسير المدرسة الماركسية للازمة:-

قام الاقتصادي كارل ماركس بدراسة التنمية، وبالإضافة لذلك كان اهتمامه في تصوير أزمات النظام الرأسمالي، من خلال نظريته الناقدة للرأسمالية وللقوى الدافعة لها، إذ تميزت الأيدلوجية الماركسية عن غيرها من الأيدلوجيات التي سبقتها والتي جاءت من بعدها بالأساس العلمي والفلسفي الرصين، والذي مكنها من تقديم تصور للمصير الذي ستؤول إليه الإنسانية (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا) استنادا إلى الفروض التي استمدها كارل ماركس من واقع الرأسمالية في أوربا الغربية عموما.انطلق ماركس في تحليله للازمة من نظريته في القيمة وفائض القيمة, التي تختلف منهجيا عن التحليل

(1) نادية العقون,العولمة الاقتصادية والأزمات المالية (الوقاية والعلاج),أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة الحاج لخضر, باتنة, الجزائر,2012 ص27.

(2) Joan Robinson& John Eat well, (An Introduction To modern Economics), mccrow – Hill Book ,UK, 1974,P(67).

الرأسمالي الكلاسيكي, إذ اعتمد في تفسيره على ما يسمى بقانون ركة المجتمع الرأسمالي مشيرا إلى أن تطور المجتمع يرتكز على خلق قوى إنتاج جديدة تتطلب علاقات إنتاج خاصة بها, متناقصة مع علاقات الإنتاج القديمة, الأمر الذي يقود إلى التناقض بين الطبقات, المعبر عنها ينقل المجتمع من وضع إلى آخر.[1]

اعتقد ماركس بان قوة العمل في السوق لا يمكن أن تختلف لمدة طويلة عن قيمة الكفاف اللازمة للإبقاء على قوة العمل هذه, ما دامت قوة العمل في ل الرأسمالية تعتبر سلعة وتتحدد قيمتها على غرار أي سلعة أخرى, ألا أنها تختلف عن السلع الأخرى في أنها متصلة بكائنات بشرية, وطالما أن الرأسماليون يشرون قوة العمل من العمال, فان العنصر الاجتماعي للإنتاج يقسم قيمة العمل إلى عنصريين هما عمل وفائض عمل , ويتخذ هذا الإنتاج طابع العلاقات التبادلية, وبالتالي فانه يظهر على هيئة قيمة وفائض قيمة, يث أن فائض قيمة يتزايد عن طريق رفع معدل تراكم رأس المال وزيادة جم القوة العاملة, أما الأموال اللازمة للتراكم فتاتي من فائض القيمة نفسه, وأما العمل الإضافي المطلوب فيأتي عن طريق تزايد السكان.[2]

بالرغم من أن التوسع المستمر في رأس المال يعد مبدآ رأسماليا مقدسا, فان استمرار هذا التوسع يؤدي إلى دوث أزمات اقتصادية دورية تحدث ضغطا على مستوى الأجور بسبب ما ينجم عنها من بطالة. ولحل هذه الأزمة يرى ماركس إلى ضرورة زيادة إلى استغلال العمال, وتخفيض الأجور إلى أدنى من قيمة العمل, وتبخيس أسعار مكونات رأس المال, وتوسيع رقعة ألتجاره الخارجية. لذا وفقا للتحليل الماركسي الذي يعتقد بان الأزمة الاقتصادية تكون ملازمة للنظام الرأسمالي في كل مر لها التاريخية, فتكون خفية في مر لتي الانتعاش والازدهار, وتكون شديدة وملموسة عندما تتسع الهوة بين فائض القيمة والتراكم, بل أن الأزمة هي أمر تمي, فيستبعد وجود تراكم رأسمالي بدون أزمة منتظمة الحدوث, إذ ذهب الماركسيون التقليديون إلى الجزم بان الأزمة التي تعد تعديلا قصيرا لكل تناقضات الاقتصاد الرأسمالي, تحدث كل عشر سنوات تقريبا, وهذه المدة تكون مقاربة لمتوسط عمر رأس المال الثابت, ويرجع هذا الجزم إلى الرابط بين الأزمة وبين دورة استبدال رأس المال الثابت وتوسيعه, وتعد

(1) عبد الله الخولاني, الآثار الاقتصادية للازمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة (1961-2002), أطرو ة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة الموصل, 2005, ص44.
(2) عبد الكريم أبو هات, مصدر سابق, ص290- 293.

نقطة بداية استثمارات جديدة, أما لغرض إحلالي وأما لغرض توسعي.[1] ويظل الرابط بين دورية الأزمة واستبدال رأس المال الثابت في نهاية عمره ضعيفا, حتى مع التسليم بحقيقة العمر الرأسمالي, لان الأزمة قد تصيب قطاعا بعينه, وقد تشمل الاقتصاد المحلي والإقليمي, بل وحتى الدولي في وقت واحد, فضلا عن الأوقات التي يتم فيها استثمار رأس المال الثابت متباين زمنيا في القطاع الاقتصادي الواحد, فضلا عن التوسع على مستوى الدولة أو الإقليم وحتى على المستوى الدولي.

## ثالثا:- تفسير الأزمة المدرسة النقودية:-

يستند أصحاب هذه المدرسة بقيادة (Milton Friedman) في دراسة الأزمات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي إلى أنها ناتجة عن النشاط المتزايد للدولة في القطاعات الاقتصادية وفي مجال التجارة الخارجية على المستوى الدولي[2]. وكذلك ترى بان الرأسمالية لا تنطوي على عيوب خطيرة وإنما العيوب ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر وفي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.[3]

يؤكد فريدمان أن الإدارة الاقتصادية للدولة هي التي سببت الأزمات في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو يركز في هذا المجال على ما يترتب من نتائج على السياسات النقدية غير الرشيدة كسياسات الاستمرار في التوسع النقدي , إذ يرى أن التوسع النقدي في اقتصاد يعمل دون مستوى الاستخدام الكامل, يؤدي إلى خلق فائض في عرض الأرصدة النقدية, مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وارتفاع الطلب الكلي وهذا سيؤدي إلى دفع الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية في الأجل الطويل ولكن إذا استمر التوسع النقدي إلى ما بعد الوصول إلى الاستخدام الكامل فان الأثر الأولي يقع على الإنتاج ثم ترتفع الأسعار, إلا أن الإنتاج ما يلبث أن يتراجع ليعود إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل دون الوصول إلى تخفيض معدل البطالة.

---

(1) عبد الله الخولاني, مصدر سابق, ص47.
(2) نبيل جعفر, يوسف الاسدي, مصدر سابق, ص32.
(3) رمزي زكي, مصدر سابق, ص79.

أمـا إذا انخفـض عـرض النقـد فانـه سـيؤدي إلـى خلـق شـحة أو قصـور فـي الأرصـدة النقديـة ممـا يـؤدي إلـى انخفـاض فـي الإنفـاق ونتيجـة لـذلك ينشـأ فـائض عـرض للكثيـر مـن المنتجـات وبالتـالي تعطـل الو□ـدات الإنتاجيـة الأمـر الـذي يـؤدي إلـى □هـور البطالـة, وبالتـالي□ـدوث انخفـاض فـي الأسـعار الـذي يولـد □ـروف انكماشـية□ـادة لوقـت طويـل, ويعمـل انخفـاض الأسـعار علـى اسـتعادة التـوازن مـن جديـد.[1] بالتـالي المدرسـة النقوديـة تعتقـد أن الأزمـة الاقتصـادية تتولـد غالبـا عـن سياسـة نقديـة غيـر مناسـبة, فالتوسـع النقـدي السـريع يولـد رواجـا اقتصـاديا ويـؤدي إلـى رفـع التضـخم و□ينئـذ تعمـل السـلطة النقديـة علـى إيقـاف التضـخم باسـتخدام الأدوات الكميـة للسياسـة النقديـة , وبـذلك يحـدث انكمـاش□ـاد, الأمـر الـذي يـؤدي إلـى□ـدوث اضـطراب نقـدي يـؤدي إلـى□ـدوث توسـع نقـدي .[2] وبالتـالي يمكـن الإشـارة إلـى إن أصـحاب المدرسـة النقوديـة أوضـحوا بـان السـبب الرئيسـي للازمـات الاقتصـادية كالأزمـات النقديـة التـي□ـدثت فـي القـرن العشـرين كانـت بسـبب الإدارة الاقتصـادية التـي أفرطـت فـي الإنفـاق العـام وتـدخل الدولـة والتـي أدت إلـى□ـدوث عجـز فـي الميزانيـة العامـة للدولة وكذلك ارتفاع معدلات التضخم.

## رابعا:- تفسير الأزمة في المدرسة الكينزية

يتركـز التحليـل الكينـزي للازمـات الاقتصـادية علـى العامـل النفسـي, فالحالـة النفسـية لـديهم تكـون متشـائمة نتيجـة لأي سـبب يـدعو إلـى عـدم التفـاؤل [3], واسـتندت أفكـار كينـز علـى أسـاس المنافسـة ومرونـة الأسـعار الكاملـة, التـي يمكـن أن تقـود الاقتصـاد إلـى الأزمـة, فـأي إخفـاق لآليـة النظـام فـي تعـديل الأسـعار مـن اجـل تحقيـق التـوازن فـي السـوق يـؤدي إلـى □ـدوث مزيـد مـن الاخـتلالات التـي أن تـؤدي إلـى الانهيـار وبالتـالي□ـدوث الأزمـة,□يـث أوضـح كينـز أن العمـال يهتمـون أساسـا بـالأجور النسـبية (أي اسـتحقاقاتهم مـن الأجـور) التـي تتناسـب مـع مـدفوعاتهم علـى السـلع والخـدمات,فقد يقبـل العمـال بـأجور نقديـة اقـل شـريطة أن تـنخفض أسـعار السـلع والخـدمات بـنفس نسـبة الانخفـاض فـي الأجـور, ولكـن فـي المقابـل نجـد

(1) نبيـل جعفـر, يوسـف الاسـدي, مصـدر سـابق, ص33. (2)
جيمس جوارتيني, ريجارد استروب, مصدر سابق, ص427- 428.

(3) M. Boyer,(( national the crises in world industry)),Chicago university, IMF study center , no.12,1987,P(22).

مؤسسات العمال في السوق لا تتيح ذلك, وبالتالي فان العمال العاطلين لا يكونون مستعدين للعمل بأجور نسبية منخفضة.[1] أن ما يميز التفسير الكينزي للازمة هو أن كينز لم يعتبر عجز الاستهلاك وحده المسؤول عن الأزمة, وإنما اعتبر عجز الطلب الكلي الفعال هو السبب الجوهري لها, وبذلك يكون قد أدرج عجز الاستهلاك ضمن مكونات عجز الطلب الكلي, الذي يشمل الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي, وبالتالي عند التصدي للازمة يجب التحرك على جانبي الاستهلاك والاستثمار في آن واحد من خلال سياستين تعمل كلتاهما في وقت واحد على دعم الاستهلاك والاستثمار.[2] ويمكن الإشارة إلى أن التحليل الكينزي أوضح إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تسود الاقتصاد الرأسمالي هي أزمة أحادية الجانب (أما أزمة تضخم أو أزمة الركود), حيث نجد انه في المدة التي تنخفض فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية, بينما على العكس من ذلك ينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور, وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة, وبالتالي فان جوهر المشكلة التي ينبغي أن تركز عليها الإدارة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية تنحصر في كيفية الوصول إلى المستوى المطلوب من المقايضة بين معدل البطالة من جهة ومعدل الاستقرار النقدي من جهة أخرى.[3]

نخلص إلى أن كينز يرى إمكانية اختلال التوازن أي حصول عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي وحصول الأزمات ليس بسبب فيض الإنتاج كما يرى الماركسيون وإنما يتعلق بجانب الطلب فأما أن تكون أزمة نقص في الطلب أو أزمة فيض في الطلب.

## خامسا:- تفسير الأزمة مدرسة التوقعات العقلانية

أوضحت مدرسة التوقعات العقلانية العلاقة بين الأجور النقدية ومعدل البطالة, حيث أن العلاقة بينهما تكون علاقة عكسية ,حيث تستند هذه المدرسة إلى فكرة إن السلوك الاقتصادي يستمد من التوقعات, إذ إن الأفراد يقومون بصنع اختيارهم من المعلومات المتوفرة وتجارب الماضي , وإذا ما أراد الأفراد أن تكون توقعاتهم وبالتالي

(1) عبد الله الخولاني, مصدر سابق,ص29.

(2) نفس المصدر, ص31.

(3) سلمان عبد الله, سعد ساهي عباس, الأزمة المالية( المفهوم, الأسباب, الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة (ازمة2007-2008), مجلة السياسة الدولية الجامعة المستنصرية, ع22, 2012,ص115.

سلوكهم الاقتصادي عقلانيا ورشيدا فإنهم يبنون توقعاتهم على أساس اتجاهات الأسعار واتجاهات السياسات المالية والنقدية.[1] وهم عند قيامهم بذلك يعرقلون تحقيق الأهداف المنشودة من قبل الإدارة الاقتصادية, حيث توضح هذه النظرية بأنه يمكن للوحدات الاقتصادية (عمال, رجال أعمال...الخ) أن يتصوروا ويتوقعوا الأهداف المراد تحقيقها من قبل السياسة المالية والنقدية, لذا فأن تحليل لوكاس استند على فرضية عدم فعالية الإدارة الاقتصادية وهي التي تستند إلى فكرة تفيد انه متى ما توفر لدى الجمهور القدرة في الوصول إلى التوقعات العقلانية, فأن الإدارة الاقتصادية التي تحاول أن تتعامل مع الاقتصاد ودفعه باتجاه ما من خلال تكوين توقعات مضادة قد تسبب حركة في الاقتصاد إلا أنها لن تحسن الأداء الاقتصادي, وبالتالي فأن مدرسة التوقعات العقلانية ترى أن الإدارة الاقتصادية تعد وسيلة غير مؤثرة في أعادة التوازن الاقتصادي سواء كانت سياسية مالية أو نقدية, وان العامل المؤثر على المتغيرات الحقيقة كالناتج مثلا هو النمو النقدي غير المتوقع الذي ينحرف عن معدله الاعتيادي ويكون مفاجئا للاقتصاد عموما, الذي يعتبر من المسببات الرئيسية للازمة الاقتصادية.[2]

سادسا:- تفسير الأزمة في مدرسة اقتصاديات جانب العرض

يتمثل التوجه الرئيسي في مدرسة اقتصاديات جانب العرض في إيمانهم بان المفتاح للنمو والرفاهية الاقتصادية يكمن تامين في تامين رأس المال وحرية التنظيم مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بصورة عامة وعدم تبنيها سياسات الطلب ذات التوجه الكينزي.[3] وبما إن النظام الرأسمالي ينطوي على فكرة انه لا توجد أزمات إنتاج بحكم إيمانه بقانون ساي للأسواق, وبالتالي سوف تتوفر دائما مساواة بين العرض والطلب, وان الاضطرابات التي يتعرض إليها النظام الرأسمالي هي بسبب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية, حيث تعتبر هذه المدرسة قانون ساي للأسواق طريق الخلاص من

(1) مناضل الجواري, التوقعات العقلانية وبعض تطبيقاتها في الاقتصاد الكلي, المجلة العراقية للعلوم الإدارية, جامعة كربلاء,مج8, ع32, 2009ص 85.
(2) سلمان عبد الله, سعد ساهي, مصدر سابق, ص119.
(3) نبيل جعفر, يوسف الاسدي, مصدر سابق, ص35.

مـأزق الأزمـات فـي النظـام الرأسـمالي بتركيـزه علـى جانـب العـرض, ومـا يتضـمن مـن زيـادة عناصـر الاسـتثمار والإنتـاج والإنتاجيـة.[1] وقـد طبقـت أفكـار هـذه المدرسـة فـي عهـد الـرئيس الأمريكـي ريغـان, حيـث انطلقـت أفكـار الإدارة الاقتصـادية للدولـة بحركـة إصـلاحات ضـريبية واسـعة, حيـث دعـت إلـى تخفـيض الضـرائب والإنفـاق الحكـومي لغـرض زيـادة النقـود المتـوفرة لـدى الأفـراد لاسـتغلالها فـي الاسـتهلاك ولاسـتثمار وهـذا سـيؤدي إلـى زيـادة النمـو والتوسـع للدولـة .[2] وبصـورة عامـة يعتقـد أنصـار هـذه المدرسـة بـان الـنقص العـرض (الإنتـاج) هـو السـبب الحقيقـي للازمـات الاقتصـادية. وكـذلك فـان أي نمـو فـي عـرض النقـود يفـوق الزيـادة فـي الإنتاجيـة يـؤدي إلـى رفـع الأسـعار وهبـوط فـي قيمـة النقـود[3], لـذا اقترحـوا نوعين من السياسة المكافحة الأزمات التضخمية وهي كالأتي:[4]

أ- سياسـة الحـوافز:- أعطـاء الحـوافز أهميـة أرتكازيـة فـي تحلـيلهم, لمـا لهـا تـأثير فـي معالجـة مشـكلة التضـخم مـن خـلال تأثيرهـا فـي سـلوك الأفـراد إزاء العمـل ووقـت الفـراغ مـن جهـة, وهـي التـي تـؤثر فـي التوزيـع الـدخل بـين الاسـتهلاك الجـاري والادخـار مـن جهـة أخرى. إذ أن المشكلات تحل بزيادة العمل (الإنتاج) والادخار (الاستثمار)

ب- السياسـة الماليـة :- فيمـا لـو أعطـي للضـرائب أهميـة كبيـرة لمـا لهـا مـن تـأثير كبيـر فـي حـوافز العمـل والإنتـاج والميـل للادخـار فـي الاقتصـاد القـومي, وهنـا يقتـرح أنصـار هـذه المدرسـة بضـرورة تخفـيض الضـرائب حتـى يمكـن التـأثير فـي زيـادة العـرض لان الـنقص فـي العـرض هـو السـبب الحقيقـي للازمـات بحسـب وجهـة نظـر هـذه المدرسـة. وبصـورة عامـة يجـب علـى الإدارة الاقتصـادية للدولـة أن تقـوم بتخفـيض الضـرائب علـى الاسـتثمارات والأربـاح والـذي يـؤدي إلـى التقليـل مـن التضـخم, ولـيس القيـام بفـرض ضـرائب علـى الـدخول لأنهـا تـؤدي إلـى زيـادة التضـخم, وبـذلك فخيـر وسـيلة لمحاربـة الأزمات الاقتصادية تكمن في زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات.

---

(1) سلمان عبد الله, سعد ساهي, مصدر سابق,ص125.

(2) سـمير عبـد الرسـول العبيـدي, مـدخل فـي مـدارس الفكـر الاقتصـادي ( نظـرة تحليليـة للتطـورات الاقتصـادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي), مجلة المستقبل العربي,ع414, 2013, ص189.

(3) R. Entrov,((the Rule and Fall of the Philips curve)),Macmillan press LTD., WASHINGTON, 1988, P(6).

(4) سمير سهام داود, مصدر سابق, ص25 .

## المبحث الثاني:- مفهوم الأزمات المالية وأنواعها وأسبابها

تمهيد:-

لـو تصـفحنا التـاريخ الاقتصـادي للاحظنـا أن الأزمـات الاقتصـادية قـد ظهـرت علـى اثـر تعقـد الحيـاة الاقتصـادية وتطورهـا. إذ أن الحجـم الهائـل فـي التعـاملات والمضـاربات الماليـة أخـذت تهيـئ المجـال لظهـور الأزمـات الماليـة التـي أخـذت تتفـاقم مـع تعـاظم الاقتصـادات العالميـة. وبالتـالي سـتناول فـي هـذا المبحـث مفـاهيم وأنـواع وأسـباب الأزمـات الماليـة كمـا سيرد لاحقا.

أولا:- مفهوم الأزمات المالية.

ثانيا:- أنواع الأزمات المالية.

ثالثا:- أسباب الأزمات المالية.

رابعا:- الإطار التاريخي للازمات المالية .

أولا:- مفهوم الأزمات المالية:-

يرجع أصل كلمة أزمة (Crisis) إلى الكلمة الإغريقية (KILL∑i∑) وتعني القرار.(1) أما مفهومها باللغة الصينية فإنها تجمع بين معنيين هما الفرصة والصعوبة, أما الفرصة للتغيير والنمو أو الخطر للتراجع والركود.[2] وهناك مَنْ عرّف الأزمة على أنها ((نقطة التحول من الوضع الحسن إلى الوضع السيئ للنظام)).[3] وكذلك حددها عدد من المختصين بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان, وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلاف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك, والأزمة أما أن تكون عنيفة أو بطيئة , وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره, وتعرف أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.[4] إذ تمثل الأزمة أكثر الأشياء ( الوقت الصعب أو الخطر والقلق المرتبطين بالمستقبل).[5]

يُنظر إلى مفهوم الأزمة من عدة جوانب واتجاهات, إذ يمكن عد الأزمة ظاهرة وبهذا المعنى تعرف نتائجها أو مظاهرها كانهيار بورصة, مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة, أو بطالة دائمة مثلاً. أو قد ينظر إلى الأزمة كمفهوم بحت كما في المنظوم الماركسي, جراء التناقضات في نظام الإنتاج الرأسمالي, إذ يرى ماركس الأزمة بأنها أمر حتمي ومستمر في هذا النظام. حيث تعرف الأزمة بمفهومها الاقتصادي بأنها انقطاع دوري يحصل في عملية الإنتاج, وهذا الانقطاع يمثل في انكماش القوى الإنتاجية المستخدمة الأمر الذي يودي إلى نقص الاستهلاك النهائي ونقص في الاستثمار المنتج, في الوقت الذي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة .

---

(1) Golan, M, Treatment in Crisis Situations, U.S.A, The free press, 1978, p(61).

(2) Timothy Wilkin ,Crisis Dinger& opportunity, Un commonsense Library volume,2001,P(4)

(3) ياسين ألجحري, الأزمة المالية العالمية, مؤسسة العروة الوثقى, لبنان,2010,, ص14 .

(4) Robison, J.A, ((crisis. In D. Lsis(ED).International encyclopedia of the social sciences)),voli3,NewYork,1968,P(510).

(5) Hornby, A.S cowie, A.P& Gimson, A.C,((oxford advanced learners dictionary of current English)),oxforduniversitypress,London,1984,P(204).

وعُرِفت الأزمة المالية (( بأنها تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات, الودائع المصرفية وأسعار الصرف, وهنالك مفهوم آخر للازمة المالية على انه اضطراب مفاجئ وحاد في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد آثار هذه الأزمة إلى قطاعات اقتصادية أخرى ومع استمرار تداعيات هذه الأزمة على هذه القطاعات قد تتحول إلى أزمة اقتصادية كما حدث بالأزمة الاقتصادية لعام 1929.[1] كما عرفت الأزمة المالية على أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول, والأصول هذه قد تكون رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل (الآلات والمعدات والأبنية) أو قد تكون أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي وللمخزون السلعي, مثل حسابات الأسهم أو مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية كالنفط أو العملات الأجنبية, فإذا انهارت قيمة أصل من الأصول فان ذلك يعني انهيار وإفلاس قيمة المؤسسات التي تملكها فمثلا حصول انهيار مفاجئ في سوق الأسهم, فان الأثر بعد ذلك سيمتد إلى باقي الاقتصاد.[2]

وعرفها سمير عباس بأنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة, وأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض المتغيرات الاقتصادية ينتج عنه انهيار في عدد من المؤسسات المالية والمصرفية ثم إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.[3] وتُعرفّ بأنها تدهور أو انخفاض في طلب المستثمر على الأصول المالية, التي تبوأت دورا هاما في الاقتصاد القومي, والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرتا, من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات, وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليون مثل البنوك.[4]

---

(1) مساعد مرابط, الأزمة المالية العالمية 2008( الجذور والتداعيات), الملتقى العلمي الدولي لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, الجزائر,2009, ص2.

(2) نزهان محمد سهو, الأزمة المالية العالمية الراهنة ( المفهوم- الأسباب- التداعيات), مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية, ع83, 2010, ص258.

(3) سمير عباس, علاء الدين محمود, الأزمة المالية العالمية (جذورها وأسبابها وتأثيرها على عدد من الأسواق العربية, مجلة كلية التربية الأساسية, الجامعة المستنصرية, مج18, ع76, 2012, ص731.

(4) كمال زريق, عبد السلام عقون,سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية, ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, 2011, ص20.

نخلص إلى إن الأزمة المالية هي التدهور الحاد في الأسواق المالية للدولة أو مجموعة من الدول والتي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق, وما لها من اثأر سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.

## ثانيا:- أنواع الأزمات المالية:-

يمكن التمييز بين مجموعة من أشكال الأزمات المالية, حيث توجد الأزمات المصرفية وأزمات العملة وأزمة أسعار الصرف وأزمات الأسواق المالية, وكما يلي :-

أ- الأزمة المصرفية :- تحدث هذه الأزمة عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب على سحب الودائع, فبما أن البنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل, ويحتفظ بنسبة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية, ويواجه البنك أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا النوع من الارتفاع والمفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب, وبالتالي يحدث أزمة سيولة لدى البنك, وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى البنوك الأخرى فان هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية. وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة, فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان وتحدث هذه الأزمة عندما تمتنع البنوك من إعطاء القروض, ومنحها للزبائن رغم توافر الودائع لديها؛ تخوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب, وبالتالي تحدث أزمة في الإقراض.[1]

ب- أزمة العملة وأسعار الصرف:- يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تحصل إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما, مما يؤدي إلى تخفيض قيمتها, أو هبوط حاد فيها, أو ترغم البنك المركزي للدفاع عن العملة, ببيع جزء من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.[2]

---

(1) موسى أللوزي وآخرون, الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية (الجزء الثاني), ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, 2011, ص28 .

(2) كمال زريق, عبد السلام عقون, مصدر سابق, ص25.

إن هذه الأزمة تنجم عن حدوث تغيرات كبيرة وسريعة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل, لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات, وتحدث هذه الأزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة, وبالتالي قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة.

ت- أزمة أسواق المال"حالة الفقاعة" :- تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة, والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة, ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل, ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها, ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو في القطاعات الأخرى.[1]

ث- أزمة الديون:- تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث, ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة, ويحاولون تصفية القروض القائمة, وقد ترتبط أزمة الديون بقرض تجاري(خاص) أو بقرض سيادي (عام), وتودي المخاطر المتوقعة بان يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته, إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص, والى حدوث أزمة الصرف الأجنبي, ومن أمثلة ذلك أزمة المديونية لعام 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية, وفي الوقت ذاته كان حجم القروض الموجهة إلى البلدان النامية بحوالي 27% خلال تلك الفترة, وبالتالي وبسبب التوظيف السيئ للرأسمال المصرفي الدولي والارتفاع المتوالي لأسعار الفائدة, أدى ذلك إلى إرهاق كاهل الاقتصاديات النامية التي تحولت اعتبارا من سنة 1982. حيث تعتبر هذه السنة هي سنة انفجار أزمة المديونية.[2]

ج- أزمة السيولة الدولية :- وتعرف أيضا بأزمة شح السيولة الدولية, وهي تنتج عن عدم الاتساق أو التوافق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم الدولية لهذا النظام, فإذا عجزت أصول البلد المقومة بالعملة الأجنبية قصيرة الأجل عن تغطية خصومه والتزاماته قصيرة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية فان النظام المالي يفقد سيولته الدولية ويصبح عاجزا عن التصدي لأي صدمة

(1) عمر يوسف, الأزمة المالية المعاصرة ( تقدير اقتصادي إسلامي), اربد عالم الحديث للنشر والتوزيع, بيروت, 2010, ص24 .
(2) نادية العقون, مصدر سابق, ص7.

خارجية. يرى كثير من الاقتصاديون أن أزمة شيلي عام 1982 وأزمة المكسيك عام 1994 والأزمة المالية الأسيوية عام 1997 تتسم جميعها بفقدان النظام المالي لسيولته الدولية, الأمر الذي يخلق أزمة ثقة ويدفع إلى سيادة الذعر المالي.[1]

ثالثا :- أسباب الأزمات المالية العالمية:- هنالك جملة من الأسباب والظروف التي تضافرت وتشابكت لإحداث معظم الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي, منها ما يتعلق بمستوى الاختلالات على المستوى الكلي, ومنها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الجزئي واضطرابات القطاع المالي وضعفه, وعدم ملائمة نظام الصرف الأجنبي, ويمكن بيان أهم الأسباب كما يلي:-

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:- يعدّ توفير بيئة سليمة للاقتصاد الكلي احد أهم العناصر الأساسية لنظام مالي سليم, وعليه فان عدم استقرار السياسات الاقتصادية يؤدي إلى اختلال مالي والى حدوث العديد من الأزمات المالية, فمثلا تودي السياسات النقدية والمالية التوسعية إلى انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل كبير, والى حدوث تراكم في الديون نتيجة الاقتراض, مع الإفراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار, مؤدية بذلك إلى ارتفاع أسعار الأسهم والعقارات, ومن جهة أخرى فان تقييد السياسات المالية والنقدية تودي إلى التقليل من مخاطر التضخم, والتقليل من اختلال الميزان الخارجي, والذي يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي, والى صعوبة خدمة الدين التي تؤدي إلى تزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس. وهنالك جملة من التقلبات التي تحدث بالاقتصاد والتي تؤدي إلى عدم استقرار في الاقتصاد الكلي ومنها:-

أ- تقلبات شروط التبادل التجاري:- أن حدوث الصدمات في شروط التبادل التجاري, وارتفاع معدلات الفائدة الدولية يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وانخفاض في مدخلات الدولة والمؤسسات المقترضة وبالتالي يؤدي إلى عدم قدرة الأخيرة على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية والخارجية, وبالتالي حدوث مشاكل خدمة الدين وتراكم القروض غير المنتجة وهذا يؤدي إلى حدوث أزمة مالية.[2]

ب- التقلبات في أسعار الفائدة:- إنّ التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية واحدة من أهم العناصر المسببة للازمات المالية وخاصة في الدول النامية, فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض, بل أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية

(1) نادية العقون,مصدر سابق,ص11.

(2) كمال زريق, عبد السلام عقون, مصدر سابق, ص29.

ودرجة جاذبيتها, فحوالي 50% إلى 67% من تدفقات رؤوس الأموال من والى الدول النامية خلال عشرية التسعينيات من القرن العشرين, كان سببها المباشر التقلبات العالمية في أسعار الفائدة.[1]

ت- التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم:- بقيت أسعار الصرف منذ انهيار نظام (بريتون وودز) دون أي غطاء ذهبي, وأعطيت الدول في النظام النقدي الجديد حرية تعوم أو إدارة أو تثبيت عملتها مقابل عملة دولية رئيسية أو سلة من العملات الرئيسية. ولجاءت معظم الدول المتقدمة في أعقاب فترة وجيزة من التعويم الحر اتسمت بعدم استقرار في أسعار الصرف الأجنبي, إلى التعويم المدار والذي يسمح لسلطاتها النقدية بالتدخل المحدود في أسواق صرفها للحيلولة دون حدوث تغيرات كبيرة في أسعار صرفها, في المقابل فان غالبية الدول النامية بما فيها عدد كبير من الدول العربية قد اختارت تثبيت عملتها مع الدولار الأمريكي, الأمر الذي أدى إلى ربط مستويات التضخم وأسعار الفوائد فيها مع تلك السائدة في السوق الأمريكي, وعلى هذا الأساس فان أي أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة أو لتعويض النقص الناجم عن الخسائر المتحققة في هذه الدول.[2] حيث ووفقا لذلك يعتبر سعر الصرف احد أهم الاضطرابات على المستوى الكلي واحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمات المالية, كما أن التقلبات الكبيرة في سعر الصرف للعملات الأساسية يمكن أن تكون مكلفة إلى أقصى حد, ليس للبلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم, وبالتالي لابد من إيجاد إطار للتعاون الدولي لتحقيق نوع من الاستقرار في سعر الصرف, أما على مستوى التقلبات في معدلات التضخم, فقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عان ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا في حدوث الأزمات المالية, كما أن هنالك اثأر سلبية أخرى على مستوى النمو في الناتج المحلي والتي كان لها دور هام في التمهيد لحدوث الأزمات المالية.

2- هشاشة القطاع المالي:- يمكن القول بان التوسع الكبير في عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية التي عادة تسبق الأزمات المصرفية, فيلاحظ أن عدم التخير الكافي للتحرر المالي في الثمانينيات والتسعينيات وصغر حجم القطاع المالي وضعف الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والذي رافقه تدفق كبير لرؤوس الأموال الأجنبية مع توسع في منح الائتمان غير المدروس قد ساهمت في حدوث العديد من الأزمات المالية في الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلى عدم

(1) نادية العقون , مصدر سابق, ص16.

(2) طالب عوض, اثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية, المرصد الاقتصادي,الجامعة الأردنية, 2009, ص4.

الموائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية وكذلك عدم التحضير الكافي للتحرر المالي, والتدخل الحكومي في تخصيص الائتمان.[1] وبالتالي يمكن القول أن التوسع في منح القروض يودي إلى حدوث مشكلة عدم التلاوم والمطابقة بين أصول وخصوم البنوك, إذ إن أغلب الدراسات بينت أن الأزمات المالية حدثت نتيجة التحرر المالي, فحررت بعض البلدان سياستها اتجاه الأسواق المالية الدولية وتدفقات رأس المال الدولي على نحو كافٍ دون تعزيز قطاعها المالي.

3- تشوه نظام الحوافز:- لا يتأثر ملاك المصارف والإدارات العليا فيها ماليا من جراء الأزمات المالية والتي ساهموا في حدوثها, فلا يتم مثلا إنهاء خدمات العاملين في المصارف أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة, وخصوصا عند تعرض المصارف لمخاطر كبيرة, كما دلت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف مع قلة خبرتها, كانت من الأسباب الأساسية للازمات المصرفية, وان عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تودي إلى تفادي الأزمات أو الحد من أثارها؛ لأن الفريق الإداري نفسه ظل في موضع اتخاذ القرار. كما دلت التجارب أيضا على أن الإدارات العليا نجحت في إخفاء الديون المعدومة للمصارف لسنوات عديدة, وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم المحاسبية من ناحية أخرى.[2]

رابعا:- الإطار التاريخي للازمات المالية:- شكل تكرار الأزمات المالية وخصوصا في الدول النامية خلال التسعينيات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام, وترجع أسباب ذلك إلى إن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة, هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية, أضف إلى ذلك انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً نامية وأخرى متقدمة؛ نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة, وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلا انه خلال الفترة ( 1980-1999) تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق إلى لازمات مالية واضطرابات مصرفية حادة, كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت على التوالي

---

(1) موسى أللوزي وآخرون, مصدر سابق, ص32-33

(2) عبد الصمد سعدون, إدارة الأزمات المالية في اقتصاديات متقلبة(نموذج دول مجلس التعاون الخليجي), مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, ع35, 2013, ص28

عالميا, فشملت دول شرق أسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية, وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها حيث قدرت خسائر اليابان مثلا في الأزمة الأسيوية الأخيرة بحوالي 15% من ناتجها الإجمالي, في حين قدرت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية

بحوالي 03% وأكدت تقارير مختلفة أن أكثر من 50% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة, مما يؤكد الحاجة إلى تحسين مستوى الرقابة المصرفية في تلك الدول, وكما وشهد الاقتصاد العالمي في سنة 2008 أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فيما يلي سنحاول عرض بعض الأزمات المالية التي تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها:-

أ- أزمة عام 1929:- أوضح كينز إلى أن الركود أو الكساد العظيم الذي بدأ في الولايات المتحدة في عام 1929 سببا لانهيار سوق الأسهم, حيث شهدت العلاقات النقدية والمالية الدولية استقرارا نسبيا بعد تجاوز الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال فترة الحرب العالمية الأولى, ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ عام 1924 على مدى خمس سنوات متتالية وصلت إلى أعلى مستوى لها في 28 أكتوبر 1929 حيث سجل مؤشر داو جونز ارتفاعا كبيرا إذ انتقل من 110 إلى 300 نقطة بنسبة 273% مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي 200 مليار دولار, وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد, وبالتالي أدت هذه الأزمة إلى زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله وكانت مرتبطة بالأزمات الاقتصادية الدورية وكذلك فإنها استمرت لفترة طويلة حيث أثرت هذه الأزمة على الودائع, والتي أدت إلى انخفاض الودائع لدى البنوك في الولايات المتحدة لتصل إلى 33 % وكذلك انخفاض مستويات أسعار الفائدة والتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات.[1]

ب- أزمة الثمانينيات:- خلال فترة الثمانينيات حدثت أزمتين متتاليتين هما أزمة 1987 و1989 ويعود السبب الرئيسي لنشوئهما هو التغيير في الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب, حيث سميت أزمة 1987 ب(أزمة الاثنين الأسود) حيث تعرضت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 إلى انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية مصاحبة لاندفاع المستثمرين إلى بيع الأسهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508

---

(1) عبد الرزاق الفارس, الأزمة المالية العامية ( الأسباب والتداعيات والحلول), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ط1, الإمارات, 2010,ص176- 179.

نقطة في يوم واحد, مما اثر على البورصات العالمية الأخرى وكانت الخسائر كبيرة, ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800 مليون دولار بنسبة 26% وبورصة لندن 22% وطوكيو17%, حيث اعتبر هذا اليوم أسوأ يوم في التداول لمدة قرن على الأقل, وقد اختلفت الآراء حول تحديد البلد الذي بدأت منه بوادر الأزمة حيث ساد الادعاء بان الأزمة كان مصدرها

أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة ثم انتشرت إلى باقي الأسواق في العالم, بينما يرى البعض الأخر انه حدث العكس, حيث ظهرت الأزمة في الأسواق الأسيوية تبعتها الأسواق الأوربية ثم أسواق الولايات المتحدة, وأثرت الأزمة المالية في حدوث جملة من التغيرات الاقتصادية الهامة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي, الذي انخفض بسبب التغيرات في أسعار الفائدة والذي نجم عنه تقلص في حجم الاستثمارات, ثم انخفاض معدلات نمو التجارة الدولية إبتداءاً من سنة 1985 بسبب تزايد أعباء خدمة القروض العامة في البلدان النامية, والتي اضطرت إلى اتخاذ سياسات ترمي إلى الحد من وارداتها.[1]

إن حدوث هذا الانهيار الكبير في الأسواق الأمريكية كان أمرا متوقعا حسب بعض الخبراء, فقد شهدت الأيام التي سبقت انهيار الأسواق المالية انخفاضا كبيرا في نسبة الاستثمار في الوراق المالية, حيث بلغت نسبة الاستثمار في الأسهم حوالي 60% وانخفضت هذه النسبة إلى 26% كما شهدت بعض الأسواق الأوربية هبوطا في الأسعار, شانها شان الأسواق الأسيوية. أما بالنسبة للازمة الثانية التي حدثت في 1989, كان سببها الإعلان الذي قامت به الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 5,9% على التوالي, مع امتناع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة, الأمر الذي أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بنسبة 190 نقطة, أي بمقدار7%, وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 670 نقطة, وان هذه الأزمة تختلف عن أزمة 1987, تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث الأزمة, وارتفاع عوائد الأسهم بحيث لم تكن هنالك حاجة لبيع الأسهم وكذلك اقتصار بيع الأوراق المالية على المستثمرين الصغار وبالتالي ضعف حجم العمليات وعدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار. [2]إذ يمكن التوضيح أن أزمة 1987 تختلف عن أزمة 1989في أن إسراع المستثمرين في عام 1987إلى بيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار, أما عام 1989 فضل المستثمرين عدم الاستعجال بالبيع, مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من (1)عمر

يوسف, مصدر سابق, ص25- 26.

(2) عبد الرزاق فارس,مصدر سابق , ص181- 182.

انخفاض الأسعار, وكذلك فان تسارع الحكومة للتدخل في أزمة 1989 لإيقاف الأزمة, عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة الأمر الذي أدى إلى احتواء الأزمة.

ج- الأزمة المكسيكية 1994-1995

يرتبط الاقتصاد المكسيكي ارتباطا وثيقا باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ويعتمد على الزراعة والتعدين واستخراج النفط , حيث إن الأزمة حدثت نتيجة الانطلاق نحو تطوير القطاع الصناعي , وبذلك أعطت الحكومة قرارات إلى خفض قيمة العملة وتوصية النشاط الاقتصادي من اجل دفع الدين والعمل على ترتيب وضع الموازنة بهدف التخلص من الديون العامة, وكان اثر ذلك تخفيض الطلب الخارجي وإعطاء الأفضلية للصادرات في النمو الاقتصادي, وقد أدى الخفض التنافسي للعملية إلى نمو للصادرات, ولكن الثمن العكسي كان التضخم , وقد أدى التضخم إلى ارتفاع فاحش في معدلات الفائدة وزيادة فوائد الدين العام , وان ارتفاع أسعار الفائدة أدى إلى تدفق رؤوس الأموال من اجل شراء العقارات والقيم المنقولة , وقد أدى هذا الأمر إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات وتوسع الائتمان المصرفي. حيث ساعدت عوامل عدة إلى تضافر الأزمة من أهمها حدوث توسع نقدي بدرجة أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخمية وكذلك اعتمادها على القروض المقومة بالدولارات وإتباعها لنظام صرف غير مرن جعلها عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية, والعجز في الميزان التجاري والخسارة في الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية والمضاربة على العملة.[1] كل هذه العوامل وغيرها ساعدت وساهمت في انتشار هذه الأزمة, مما جعلها تتسم بأنها أزمة مالية قوية أثرت ليس فقط على الاقتصاد المكسيكي وإنما امتد أثرها أيضا ليشمل الدول العربية والدول النامية بصورة خاصة.

ح- أزمة الرهن العقاري :- واجه الاقتصاد الأمريكي أزمة مالية حقيقية, عصفت بالأسواق المالية الدولية, والوطنية, وأثرت على البنوك, والمؤسسات المالية, بصفة خاصة, وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929 , إذ تعود بداية الأزمة إلى آب2007 عبر ما يسمى بـ ((أزمة الرهن العقاري)) والقرض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير , حين توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكن, وارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من64% سنة 1996 إلى 69.2 % سنة 2004 وتم تشجيع هذه العملية من قبل

(1) سلطان جاسم النصراوي, تأثير الأزمة المالية العالمية في الأسواق المالية العربية, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى جامعة الكوفة,2010,ص47-48 .

الحكومة الأمريكية, ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية ذلك اثر سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها, وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك, إلا إن اتساع رقعت البنوك التي تعاني من عجز السيولة النقدية أدى إلى ظهور حالات الإفلاس ,

حيث امتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد ارتفاع حالات التعثر في السداد في سوق الرهن العقارية العالية الخطورة في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أمريكا, حيث قامت المصارف وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية.[1]

إن أزمة الرهن العقاري تحولت إلى أزمة مالية عالمية مع اتساع انهيار سوق الرهن العقاري, وبالنظر إلى التطورات في عصر العولمة وانفتاح الأسواق المالية أثرت الأزمة لتنتقل إلى معظم الأسواق المالية العالمية ومع توجه الأزمة إلى المزيد من الانكماش في مجال الائتمان العقاري, أصاب الركود سوق العقارات في العديد من الدول الأوربية, حيث أن ظهور الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية .[2]

---

(1) فريد كورتل, الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية, مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العالمية المحكمة, جامعة سكيكدة, الجزائر ,2008,ص8-9.

(2) محمد الهاشمي حجاج, اثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية, رسالة ماجستير في علوم التسيير , جامعة قاصدي مرياح ورقلة, 2011, ص140- 142.

## المبحث الثالث:- آثار الأزمة الاقتصادية عام 2008 على الاقتصاد العراقي وإمكانية التقليل من مخاطرها

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تتمتع بوفرة الموارد الاقتصادية والطبيعية إلا انه ظل يعاني من اختزال في معطياته لمواطنيه, بسبب التأثيرات السياسية وتموجها التي مر بها في تاريخه, ولعل التركة الكبيرة التي ورثها من عسكرة اقتصاده وانعدام فرص الارتقاء به في ظل سوء الإدارة الاقتصادية للبلد قد جعلته اقتصادا معتمدا رغم توفر تلك الموارد, ويعتمد إن الاقتصاد العراقي في دعم التنمية الاقتصادية على مورد واحد وهو النفط, لذا فإن انعكاسات الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى إلحاق الضرر في أداء النشاط الاقتصادي, التي ظهرت ملامحها في الاقتصاد الواقعي, الذي أدى إلى تراجع نمو التجارة الخارجية وتفاقم معدل البطالة وانخفاض الإنتاج الصناعي وتراجع أسعار النفط. والذي انعكس على مؤشرات النشاط الاقتصادي للبلد, وبالتالي فان تطور تداعيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي, سوف تفرض تحديات قوية من شأنها أن توثر على كافة القطاعات الاقتصادية, ولا تقف على الجانب الاقتصادي فحسب بل سوف توثر على جميع جوانب الجوانب القطاعية.

من هنا لابد من التعرف على اثأر ما تركته تداعيات هذه الأزمة على واقع الاقتصاد العراق من اثأر سلبية وايجابية وكيفية إيجاد الحلول لتفادي الآثار التي تتركها, وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الأتي:-

1- الآثار السلبية للازمة الاقتصادية المالية العالمية على الاقتصاد العراقي.
2- الآثار الايجابية للازمة الاقتصادية المالية العالمية على الاقتصاد العراقي.
3- الإجراءات اللازم توفرها للتقليل من اثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العراقي.

## 1- الآثار السلبية للازمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العراقي

لن يكون الاقتصاد العراقي بعيدا عن تداعيات الأزمة الاقتصادية, طالما أن للقطاع النفطي دوراً كبيراً فيه, وبما أن الأزمة سحبت أسعار النفط إلى مستويات متدنية, فلابد من القول إن الأزمة الأخيرة توثر سلبا على الاقتصاد العراقي, ومن الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد العراقي ببعض القنوات خصوصا بعد أن أصبح اقتصاده يعمل وبشكل منفتح على الاقتصاد العالمي منذ عام 2003 ولغاية اليوم , وبما إن الاقتصاد العراقي يعتمد وبدرجة كبيرة على إنتاج النفط الخام وتصديره واعتماده على الأموال النفطية المتأتية من إيرادات النفط الخام .[1] وبما أن القطاع النفطي هو منبع الثروة في العراق, حيث يقدر المخزون الاحتياطي في العراق بحوالي 112 بليون برميل, وبهذا يحتل هذا الاحتياطي المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية , مما يجعل العراق قادرا على أن يصل إنتاجه إلى ما يقارب (8) ملايين برميل يوميا ليصل إلى (10) ملايين برميل يوميا بعد الاكتشافات الجديدة, ومع ذلك بقيت طاقات الإنتاج والتكرير وصناعة الغاز حتى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي دون مستوياتها قياسا بهذا الحجم الكبير من الاحتياطي النفطي.[2] وعالميا يتوقع أن يفوق الاحتياطي العراقي نظيره في دول الخليج إذا ما تم انجاز عمليات البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تخضع لأي مسح جيولوجي كامل, أما بالنسبة للسياسات النفطية فقد شملت جميع القطاعات الاقتصادية, الأمر الذي أدى إلى تردي وضع تلك القطاعات وعدم الاعتماد على المخرجات التي توفرها في المساهمة بتطوير الاقتصاد, وبما أن الدولة هي الجهة الرئيسة التي تحصل على الريع الخارجي نتيجة استحواذها على عوائده لذا فهي السلطة المشرفة بين القطاع المنتج للريع وبين بقية القطاعات الأخرى عبر الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة مما يعطي للدولة دورا مهما في توزيع الريع على السكان, والذي يسهم في تعاظم دور الدولة في الاقتصاد.[3]

---

(1) هندرين حسن حسين, الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي, مجلة الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, ع89, 2011,ص20 .

(2) عبد الرسول عبد جاسم, نحو تقويم الاقتصاد العراقي- الحلول والمعالجات, مجلة المنصور,جامعة بغداد, ع14, 2009, ص13.

(3) أخلاص قاسم نافل, دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, مجلة قضايا سياسية,جامعة النهرين,ع37, 2014, ص173 .

إذ نلاحظ أن مسار أسعار النفط كان شديد التذبذب في السنوات الأخيرة, فبعد أن تجاوز المتوسط العالمي 140دولار للبرميل في تموز 2008 انخفض إلى 33 دولار في كانون الثاني 2009, وبعد سنتين أي كانون الثاني 2011 استعاد المستوى الذي كان عليه مطلع عام 2008, حيث يتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي بموجب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي بمقدار 173 مليار دولار عام 2014 بمعنى أن يكون متوسط نصيب الفرد سيكون حوالي 4350 دولار.[1] إن حدوث الانخفاض في أسعار النفط يفضي إلى تراجع النمو الاقتصادي, لان النفط يمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد العراقي والعالم الخارجي, ويعود السبب في هذا التراجع إلى عدم التنويع الاقتصادي, إذ أن أحادية الاقتصاد واعتماده على مصدر ريعي واحد كان سببا في حدوث الأزمة وحدوث ضمور في الناتج المحلي الإجمالي, فقد أثرت الأزمة الاقتصادية بشكل كبير على ممكنات التوسع في معدلات الأداء الاقتصادي. فقد شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا بنسبة 65% من سعره في مطلع الأزمة, وبما أن إيرادات النفط تشكل المركز الأول في تمويل الموازنة العامة بالمقارنة مع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية, فان تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية سوف يجعل الصدمة الخارجية أكثر قوة, ويكون من المتعذر للاقتصاد الاستمرار في الوفاء بالديون التي تمثل العبء الذي يتحمله العراق , وانه سيبقى في دائرة الديون المالية وسوف تتوقف المشاريع وتتأجل إلى اجل غير مسمى.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية في النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 , جعلت ميزانية الحكومة العراقية تصل إلى 50 مليار دولار ثم زادتها 20 مليار دولار بعد ارتفاع أسعار النفط والتي تجاوزت 100 مليار دولار والتي توزعت ضمن البنود التالية الموضحة في الجدول الآتي:-

---

(1) أخلاص قاسم نافل, مصدر سابق, ص176 .

**جدول (4) موازنة العراق لعام 2008**

| بنود التخصيصات | المبلغ المخصص | النسبة |
|---|---|---|
| التخصيصات الاستثمارية | 21 مليار دولار | % 30 |
| التخصيصات التشغيلية | 49 مليار دولار | %70 |
| إجمالي الموازنة | 70 مليار دولار | %100 |

**المصدر:- مايح شبيب ألشمري, الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة, مجلة الاقتصادي الخليجي, ع23, 2012, ص96**

نلاحظ أن التخصيصات التشغيلية متمثلة بالأجور, ونفقات الدولة الأخرى, تشكل نسبة 70% من الميزانية في حين أن التخصيصات الاستثمارية لا تتجاوز 30% من الميزانية, مما يشير إلى ضعف الفاعلية الاستثمارية, لاسيما الاستثمار العام لتعدد مراكز القرار الاستثماري, وعدم الاستقرار الأمني, والسياسي.

أما بالنسبة للموازنة العامة للعراق لعام 2009, فعلى ضوء التطورات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية؛ ينبغي تأكيد حقيقة تلقي الاقتصاد العراقي لأثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية, وبالتالي لابد من اعتماد المعالجات الضرورية لكثير من القضايا وفي مقدمتها انخفاض أسعار النفط الخام ومدى تأثيرها على الموازنة العامة, وبالتالي فان حدوث الأزمة أدى إلى تراجع إجمالي الموازنة الاتحادية لعام 2009 وتخفيض إيراداتها المتوقعة بشكل أولي من 80 مليار دولار إلى 67.5 مليار دولار, وافتراض سعر تصديري للنفط العراقي المصدر قدره 62.5 دولار للبرميل الواحد بدلا من السعر المفترض سابقا والبالغ 80 دولار للبرميل. وانخفض سعر النفط الخام في السنة نفسها إلى 50 دولار للبرميل والذي أدى إلى خفض الموازنة العامة للدولة إلى 59 مليار دولار, وبالتالي فان ذلك أدى إلى تقلب الموازنة العراقية مع تقلب أسعار النفط الخام.[1] كما ويمكن الإشارة إلى إن عجز ميزان المدفوعات يحدث بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وخاصة عند انخفاض أسعار النفط الخام جراء حدوث الأزمات الاقتصادية, إذ برزت صعوبات واجهت ميزان المدفوعات العراقي, مما يودي إلى عجز ميزان المدفوعات, وتبرز أثارها السلبية؛ لأن الاقتصاد معتمد أساسا على السلع الخارجية, وبالتالي فان حدوث عجز في ميزان المدفوعات أدى إلى منع

(1) بشرى الخزرجي,عماد خليف, الاقتصاد العراقي بين أزمة كساد1929-1932والازمة المالية العالمية 2008, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, جامعة المستنصرية,ع22, 2009, ص4-5.

الاقتصاد العراقي من استيراد السلع الخارجية أو يوجه الاقتصاد إلى الاقتراض من العالم الخارجي لتسوية العجز, وان استمرار العجز سوف يؤدي إلى مشكلة تفاقم الديون الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي أكثر فأكثر. ومن الآثار السلبية للازمة الاقتصادية على الاقتصاد العراقي أيضا هو تدهور معدلات البطالة, حيث عملت الأزمة على زيادة وتفشي ظاهرة البطالة, ففي العراق بالرغم من استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة على خلفية تعطيل القسم الأعظم من الإنتاج الصناعي والأنشطة الإنتاجية الأخرى, وبسبب الحروب والتحول إلى مرحلة إعادة الأعمار ورسم خطط التنمية لبناء الواقع المنهار, وبما أنها كانت خطط غير مدروسة وقائمة تنفيذها على إيرادات النفط التي تعد المورد الأساسي في العراق, ولذلك فان تراجع أسعار النفط أدى فعلا إلى تراجع تنفيذ تلك الخطط المدروسة, وكذلك إعادة ترميم البنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي. إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بدأت منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وما زالت مستقرة حتى ألان والتي كانت سببا زيادة معدلات البطالة, والتي أدت إلى تدني مستوى المعيشة للفرد العراقي العاطل عن العمل وكذلك أثرت البطالة سلبا بالناتج المحلي الإجمالي, وذلك بسبب تعطل بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة الاقتصادية. [1]

إن الاقتصاد العراقي قد تأثر سلبا بانخفاض أسعار الصرف, والذي ينعكس في خفض قدرته الشرائية, لان تحسين سعر الصرف العراقي مشروط بعاملين وهما توافر الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي, والثاني هو انخفاض مستوى التضخم, إضافة إلى أن سياسة سعر الصرف تواجه متغيرات خارجية سببها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى عالميا مما يودي إلى حدوث تضخم مستورد لا يمكن معالجته إلا بتحسين قيمة الدينار العراقي على وفق أسس وشروط التبادل التجاري, وبما إن الأزمة المالية العالمية أدت إلى انخفاض أسعار السلع التي يقوم العراق باستيرادها الأمر الذي يودي إلى انخفاض معدلات التضخم داخل الاقتصاد العراقي [2].

---

(1) فرحان وآخرون, البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة الكوفة , مج3, ع16, 2010, ص120.

(2) عقيل الحلو, الأزمة المالية وتداعياتها على الانشطة المالية والاقتصادية في البلدان العربية, مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, مج13, ع4, 2011, ص154

**2- الآثار الايجابية للازمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العراقي**

بالرغم من الآثار السلبية للازمة المالية على الاقتصاد العراقي, فان هذه الأزمة لها آثارها الايجابية على الموازنة العامة, حيث أن انخفاض الأسعار عالميا يودي إلى إمكانية شراء احتياجات استهلاكية محلية من الأسواق العالمية وبأسعار منخفضة, مما يودي ايجابيا على سد العجز الذي يحصل جراء انخفاض أسعار النفط, وعلى ذلك للازمة وجهين, فهي من ناحية توثر في الموازنة العامة عبر انخفاض أسعار النفط ويكون ذلك الوجه هو عامل كبح في تحسين وضع الموازنة العامة ويزداد حجم هذا الأثر السلبي, أما الأثر الايجابي الذي يحصل نتيجة انخفاض أسعار المستوردات العالمية مما يعني أن صافي الأثر في الموازنة سيكون اشد, غير أن انجلاء الأزمة أو تدني قوتها يعمل على إحداث تغيرات قد تبين معالمها في الأجل القصير ويعتمد ذلك على الحلول الواجب توفرها للقضاء على الأزمة.[1]

يمكن ملاحظة متغيرات أخرى قد تودي إلى أحداث تغيرات ايجابية بسبب حدوث الأزمة الاقتصادية, وذلك عن طريق أحداث تناسب مقبول بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي, ويعتمد هذا على مدى مقدرة الدولة وقوتها في تحقيق الاستثمار, وان تحقيق ذلك سيقود إلى القضاء أو التخفيف جزء من البطالة وغيرها من عناصر التنمية الاقتصادية.

---

(1) عقيل الحلو, مصدر سابق, ص166.

### 3- الإجراءات اللازم توفرها للتقليل من اثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العراقي :-

في ضوء المستجدات والمتغيرات العالمية غير الاعتيادية, والتي أوجدتها الأزمة الاقتصادية التي انطلقت من الواقع الاقتصادي الأمريكي, وامتدت هيمنتها إلى مناطق العالم عموما وعلى الاقتصاد العراقي خصوصا. يتطلب الأمر روية اقتصادية شاملة وتفادي نموذج الخلل والابتعاد عن الاعتماد على الوصفات الريعية والدور البالغ الأهمية كسلعة إستراتيجية في النمو الاقتصادي, ففي كثير من الدول العربية يعتبر اكتشاف النفط وتصديره, هي العلاقة التي بين هذه الدول والعالم الخارجي سياسيا واقتصاديا, ولكن هذه الدول قد حققت بسبب النفط درجة عالية من الرخاء الاقتصادي جعلها تتميز تميزا واضحا عن سائر الدول النامية, وان هذا الرخاء المعتمد على سلعة واحدة, قد سمح لهذه الدول بالتخلص من كثير من المشاكل المتعلقة بالتنمية البشرية, وان هذه السمة نفسها خلقت للدول المصدرة للنفط مشكلات من نوع آخر تمثلت بهزات اقتصادية ومالية خارجية والتي تهدد الاقتصاد. وبما أن الأزمة الاقتصادية يكون أثرها على أسعار النفط الخام, يتطلب الأمر إلى ربط أسعار النفط بأسعار السوق العالمية, والابتعاد عن الفوضى والهدر التي تساهم في تعطيل المحلي.[1]

ينبغي على أصحاب الاقتصاد العراقي أن يفيدوا من إيرادات النفط الخام في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع, والاعتماد على الأساليب المرنة في رفع كفاءة أدوات الابتكار الجديدة لغرض التعامل مع تلك الصدمات والتصدي لها بإتباع نمط تنمية وابتكار وسائل إنتاج جديدة, الأمر الذي يودي إلى إدامة فاعلية الاقتصاد العراقي وتفعيل الإدارة الاقتصادية بما يعزز صمود الاقتصاد العراقي بوجه الأزمات الاقتصادية العالمية. وبالتالي يجب على القائمين آو المختصين بالاقتصاد العراقي إتباع إجراءات معينة للنهوض بواقع الاقتصاد وإعادة النظر في الأمور التالية:-

---

(1) إبراهيم عبد العزيز المهنأ, التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية, مجلة النفط والتعاون العربي, مج35, ع128, 2009, ص111-112.

## أولاً:- الاهتمام بالقطاع الزراعي وضرورة التنويع الاقتصادي

يعد القطاع الزراعي من أوسع القطاعات الاقتصادية في استيعابه الأيدي العاملة في اغلب الدول العربية, إذ إن القطاع الزراعي يستوعب حوالي (50%) من الأيدي العاملة, إلا أنه مُتخلّف في استغلال الآلات الإنتاجية المتطورة, وبالتالي فان القطاع الزراعي بحاجة إلى رؤية اقتصادية تتمكن من خلالها القضاء على مشكلة البطالة والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي للعراق. ويتم ذلك عن طريق استخدام سياسة الحماية للمنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية في مجال أسعار بيع المنتجات للمستهلكين, حيث تم إدخال سلع زراعية إلى العراق من مصادر دول مختلفة تباع في الأسواق المحلية بأسعار اقل من مثيلاتها المنتجة محليا, ريثما تتحسن كفاءة المنتج والاقتصاد العراقي, وكذلك زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية, سواء كانت قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل, وبما يتناسب مع حالة التضخم التي يشهدها البلد, مع مراعاة أن تكون أسعار الفائدة على هذه القروض مقبولة.[1] والعمل على تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تصنيع بعض المستلزمات الزراعية مما يساعد على تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من الاعتماد على الاستيراد, وكذلك إتباع السياقات المعمول بها عالميا من حيث المواصفات والجودة للسلع الزراعية العراقية بهدف تحقيق إمكانية دخولها للأسواق الخارجية.[2] وبما أن القطاع الزراعي يُعدّ من أهم القطاعات الاقتصادية؛ لما يمتاز من وفرة الموارد الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة ليس في القطاع الزراعي فحسب, بل ويشمل تحقيق التنمية الشاملة على مستوى الاقتصاد العراقي ككل, وعلى ضوء الموارد المتاحة في العراق, فان القطاع الزراعي من الممكن أن يصبح القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية بسبب ما يمتلكه العراق من مقومات أساسية لهذا القطاع والمتمثلة بالموارد الطبيعية والموارد البشرية وكذلك الرأسمالية .[3] وخاصة إذا ما تم توظيف واستغلال هذه الموارد استغلالا امثلاً عن طريق وضع وتنفيذ خطط اقتصادية

(1) محمد ألعقيدي, الإستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, ع21, 2006, ص 136-138

(2) مهدي سهر غيلان, دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق,مجلة جامعة كربلاء, مج 5, ع2, 2007, ص34.

متكاملة لتحقيق الهدف من سياسات التنويع الاقتصادي. وللنهوض بالقطاع الزراعي وإعادة فاعليته وذلك عن طريق تفعيل المبالغ المخصصة في موازنة القطاع الزراعي بالشكل الصحيح وصرفها في المكان المناسب, حتى وان تم صرف جزء منها ولكن بالشكل المطلوب, وذلك عن طريق إعادة هيكلة أموال الموازنة والية الإنفاق فيها من خلال استخدام الآليات الدستورية الممنوحة لمجلس النواب بالمناقلة بين أموال الموازنة واقتطاع أموال من وزارتي الدفاع والداخلية وإنفاقها باتجاه الزراعة والقطاعات الأخرى.[1] وهنالك عدة سياسات الواجب أتباعها من قبل واضعي السياسة الزراعية للنهوض بالاقتصاد العراقي ومنها:- [2]

أ- السياسة السعرية :- يتطلب أن تهدف تلك السياسات إلى دعم أسعار المحاصيل الزراعية وخاصة المحاصيل المعدة للتصدير, وكذلك المحاصيل التي تتطلبها الصناعة في العراق لتوفير المواد الأولية كالصناعات النسيجية وصناعة السكر وصناعة الزيوت النباتية من خلال زراعة محاصيل زهرة الشمس والسمسم وغيرها والتي تودي إلى تعزيز التشابك القطاعي بين قطاعات الصناعة والزراعة , أما دعم المحاصيل المعدة للتصدير فان هذا يهدف إلى توفر العملة الصعبة للبلد من خلال تصديرها.

ب- السياسة الحيازية واستصلاح الأراضي:- تهدف هذه السياسة إلى توزيع الأراضي على المزارعين توزيعا عادلا, وعدم تفتيت الملكية وبالتالي يكون أنتاجها منخفض . أما استصلاح الأراضي فانه يهدف إلى إقامة أراضي خصبة وصالحة للزراعة من خلال أقامة مشاريع للري والبزل وتخليص التربة من الملوحة.

ت- السياسة المائية:- يتطلب وضع إستراتيجية لإدارة هذا المورد وعدم الهدر فيه والذي يودي استعماله الكفء إلى زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية للمحاصيل الزراعية.

---

(1) همسة قصي, القطاع الزراعي ضمن الموازنة العامة لعام 2010, مجلة الإدارة والاقتصاد,جامعة كربلاء, مج1, ع3, 2012, ص7.

(2) مهدي سهر غيلان, مصدر سابق, ص36-37.

ث- السياسة التمويلية:- تهدف هذه السياسة إلى تسليف المزارعين من قبل المصارف الزراعية المتخصصة وتوفير القروض اللازمة لهم لإقامة المشاريع الزراعية المختلفة.

## ثانيا:- إعادة هيكلة المالية العامة للدولة :-

يعد أصلاح القطاع المالي المتمثل ببنود الموازنة العامة ركنا أساسيا في تحديد ممكنات رفع المناعة للاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية . وبما إن الموازنة العامة من أهم الأدوات المالية ذات التأثير في دعم النمو والاستقرار ورفع مستوى معيشة المواطنين لتحقيق التوزيع العادل للدخل, حيث أن النقطة الأساسية في إعداد الموازنة العامة تبدأ من الوضوح التام بعملية التخطيط , وبتوزيع الموارد والاحتياجات العامة للمجتمع, فالخطوة التالية تكون في توزيع الموارد وفقا لجدول أولويات هذه الاحتياجات, وفي حدود الموارد المتاحة وفي نهاية السنة يتم التقدير على مدى نجاح الأنشطة التي تم اختيارها في تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها ومستوى أدائها.[1] بالنظر إلى التراجع في حجم الإيرادات بشكل عام نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية, وبذلك لابد من تبني إستراتيجيات تمويلية قد تقع ضمن دائرة اختصاص السياسة النقدية وفي مقدمتها اللجوء إلى مزادات بيع العملة الأجنبية للقطاع الخاص. حيث يمكن إحداث إصلاحات جذرية للازمة من خلال أعادة تبويب الموازنة إلى موازنتين هما موازنة النقد الأجنبي, وتكون ذات أهمية تمويلية لمواجهة الإنفاق العام الموجه للخارج, والموازنة الثانية هي موازنة النقد المحلي والتي ترتبط بإيرادات العملة المحلية من خلال أدوات الجباية , والتي تكون مهمتها تامين نفقات الداخل وبالعملة المحلية , وبالتالي فان هذا التوجه يمكن إن يحدد مدى نجاح الاقتصاد في الابتعاد التدريجي عن الاعتماد على المورد النفطي وتحقيق درجة مقبولة من التنويع الاقتصادي في شكل مؤشرات حقيقية تعكسها بنود الموازنة وميزان المدفوعات, وبالتالي تبقى الإيرادات النفطية مخصصة فقط لتسديد الالتزامات الخارجية واستيرادات الحكومة من الخارج.[2]

---

(1) موفق عباس شكارة, إصلاح نظام الموازنة العامة المعدة بالأهداف, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة بغداد,مج18, ع69, 2012, ص372.
(2) سالم عبد الحسين سالم, مصدر سابق, ص247-248.

## ثالثا:- تشجيع نظام الخصخصة في الاقتصاد العراقي

لكي ينجح برنامج الخصخصة ينبغي تهيئة البيئة العامة, ونقصد بذلك أعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي, ويضمن أطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة. وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى أعادة هيكلة بأربع مسائل رئيسية هي المنافسة والتمويل والتسعير والعمالة .[1]

هكذا تؤكد تجارب الخصخصة في دول العالم على ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبنية التنظيمية والإدارية القانونية, ويحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة , وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح. وان من الأهداف الأساسية للخصخصة على المستوى الكلي هو زيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد والعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة وتطوير أسواق رأس المال المحلية وكذلك تحسين الميزان التجاري, وتغيير معدلات البطالة وزيادة الاستثمارات الأجنبية.

لأجل تطبيق سياسة الخصخصة في الاقتصاد العراقي من اجل التخلص من اثأر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية, يجب العمل على نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص , وذلك عن طريق العقود التي تبرمها الحكومة مع المؤسسات أو الأفراد المحليين والجهات الأجنبية لإدارة المنشاة العامة لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات أو حصة من رأس المال المنشاة, ولا تعد الإدارة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أو عن تدهور في قيمة أصول المنشاة, أو عن طريق بيع جزء من منشات القطاع العام إلى القطاع الخاص, أو يكون عن طريق البيع الكلي المباشر لمنشات القطاع العام إلى القطاع الخاص, ولكي تنجح هذه العملية لابد أن تستجيب البنى الاقتصادية القائمة إلى متطلباتها كما ويجب أن تتمتع العناصر الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد بالديناميكية والقدرة على التفاعل معها.[2]

---

(1) علي حسين حسن, المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة, مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية,مج 20, ع1, 2012, ص79 .

(2) حسين عجلان,القطاع العام في العراق بين ضرورة التطوير وتحديات الخصخصة ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية,ع11, 2006, ص26.

إن العمل على التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يعني إلغاء أو حذف القطاع العام, حيث لا يمكن إلغاء القطاع العام , وإنما العمل على الموائمة ما بين القطاع العام والخاص, وهذه تحتاج إلى إدارة اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني , وكذلك بإمكان الإدارة الاقتصادية للدولة أن تجعل حصة القطاع في الأشغال والأعمال تزداد في المستقبل بدون بيع أي وحدات تعود إلى الحكومة, وهذه السياسة سوف تخلق فرصة لإدارة حصته من النشاط, وبالتالي العمل على إكساب الإدارة الاقتصادية للدولة الخبرة اللازمة لجعلها تتكيف لإدارة حصتها من الملكية في أدارة المشروعات الإنتاجية . وان هذا لا يعني إلغاء دور القطاع العام وبيع منشاته بالكامل وذلك لان القطاع الخاص في الاقتصادات النامية ومنها الاقتصاد العراقي لم يستطع القيام بالدور الذي لعبه في الدول الرأسمالية المتقدمة , ليس لان الدولة قيدت وحددت من إمكانية عمله وتطوره, باعتبار أن الدولة مارست إدارتها الاقتصادية في ظل التدخل الحكومي المباشر وهيمنة القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص(السوق) وهنالك مجموعة من الإجراءات الواجب توفرها لتشجيع نظام الخصخصة في الاقتصاد العراقي , وهو العمل على حل مشكلة العمالة الوطنية التي تعتبر المحور الرئيس الذي يلاقي جدلا واسعا في الساحة العراقية , وذلك عن طريق قيام الدولة بتشجيع العمل في القطاع الخاص, كأن تتحمل جزءاً من رواتب الذين سيعينون في القطاع الخاص ولو لمدة محددة, وكذلك العمل على تقليص الفوارق بين رواتب القطاع الخاص ورواتب الحكومة عن طريق تفادي إي زيادة غير اعتيادية في رواتب الحكومة, وكذلك العمل على أصلاح المناهج الدراسية؛ لتصبح أكثر انسجاما مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي واحتياجات القطاع الخاص.[1]

يمكن الإشارة أن إصلاح القطاع المصرفي الخاص من خلال دعم المصارف الأهلية بالسماح لها بالقيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها لدى المصارف الحكومية وفتح الاعتمادات المصرفية عن الاستيرادات الخارجية وقبول الحوالات الخارجية ومساواتها مع المصارف الحكومية فعليا وعمليا على أن يتولى البنك المركزي ووزارة المالية والجهات ذات العلاقة التنسيق فيما بينهم وتوحيد التعليمات والتشريعات التي تحقق ذلك , سيكون له اثر مباشر ورئيسي في تطوير عملية التنمية في الاقتصاد العراقي ودعما لعملية الخصخصة في العراق.

(1) سامي عبيد محمد, الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الإجراءات والمعوقات), مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة , مج7,ع27, 2011, ص 59-60.

**رابعا:- العمل على تطوير وتنشيط قطاع السياحة والخدمات**

تجاوزت السياحة بمفهومها المعاصر من مجرد كونها سفر وفعاليات ترويجية , إلى نوع من الصناعة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وضمن أطار نوع من تنظيم العلاقات والمصالح بين دول العالم لذلك تعد التنمية السياحية في الوقت الحاضر احد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل مدرة للدخل, فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية لعموم أفراد المجتمع.

تعتبر السياحة نشاط اقتصادي لا يمكن تجاهلها ضمن المكونات الاقتصادية للدول إي كان شكلها ونظامها الاقتصادي, بل تعطيها بعض الدول أولوية فتصبح سياسة شاملة وملزمة لهذه الدول كباقي السياسات الاقتصادية كسياسة الإسكان والمالية والنقدية ....الخ

وفيما يخص الاقتصاد العراقي, فيعتقد كثير من المتابعين والاقتصاديين أن بلدا مثل العراق بسعته الأرضية الواسعة, لا يجوز أن يبقى اقتصاده معتمدا على النفط , بل يجب البحث عن الوسائل والسبل والمصادر الايرادية التي تشكل رديفا للنفط في إسناد الاقتصاد العراقي. وبما إن الاقتصاد العراقي يمتلك المقومات السياحية والتي يمكن استثمارها وتنميتها والاعتماد عليها في سوق السياحة العالمية, كامتلاكه للمراقد الدينية المقدسة التي يومها الزائرون والسياح من جميع أنحاء العالم وكذلك امتلاكه المعالم التاريخية والأثرية وغيرها.[1]

أما في الجانب التطبيقي, وبالرغم من تأكيد الحكومة في السنوات الأخيرة على الاهتمام بتطوير وتدعيم قطاع السياحة إلا أن المؤشرات الإحصائية والنتائج العملية لها ما زالت سلبية ولا تعكس تقدما جوهريا في هذا القطاع, فأرقام عائدات السياحة ما زالت ضعيفة أذا ما قورنت بإمكانات العراق السياحية , وان سبب ذلك هو غياب

(1) فارس بريهي, تطوير السياحة..مدخل للتنمية المستدامة في العراق,مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية,جامعة المثنى, مج1,ع1, 2011,ص 16.

التخطـيط السـياحي السـليم, لـذا فـان وضـع الخطـط السـياحية البعيـدة المـدى والكيفيـة التـي تـنهض بهـا مـن شـانه أن يرفـع مـن شـان السـياحة ,وان هـذا يحتـاج إلـى تـوافر ثـلاث عناصـر وهي:- [1]

1- مـنح الأولويـة لقطـاع السـياحة واعتبـاره إسـتراتيجية اقتصـادية تعمـل علـى أصـلاح الاقتصاد العراقي واستيعاب القوى البشرية العاملة.
2- متابعـة الأسـواق المنافسـة مـع الأخـذ بنظـر الاعتبـار موضـوع المحافظـة علـى البيئـة وكذلك رفع مستوى الخدمات.
3- مواجهة العراقيل والصعوبات كافة التي تعيق نمو وازدهار السياحة في العراق.

وللارتقـاء بواقـع القطـاع السـياحي يجـب العمـل علـى إقامـة مكاتـب متخصصـة لتفعيـل هـذا النشـاط الهـام أسـوة بمـا هـو موجـود فـي دول العـالم, مـع التركيـز علـى الـدول التـي توجـد فيهـا نسـبة لا بـاس بهـا مـن الـراغبين لزيـارة العتبـات المقدسـة, وكـذلك العمـل علـى تسـهيل إجـراءات الـدخول إلـى البلـد وذلـك بأتبـاع أسـاليب حديثـة ومريحـة للسـياح خاصـة فـي مكاتـب السـفر الحدوديـة, وتشـجيع دخـول السـياح مـن خـلال تـوفير كافـة الخـدمات المطلوبـة داخـل العراق من فنادق وسيارات الخدمة ومكاتب الصيرفة وغيرها .

(1) حمـادي عبـاس وحيـدر كزار,إسـتراتيجية التنميـة السـياحية فـي العـراق, مجلـة القادسـية للعلـوم الإنسانية, مج11,ع3, 2008, ص265- 266.

# الفـــــــــــــصل الرابع

## الإطار التطبيقي للدراسة

**المبحث الأول :- الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة 1990-2013**

**المبحث الثاني: دراسة وتحليل التشابكات القطاعية للاقتصاد العراقي بالاعتماد على جدولي م/المنتج للسنوات 1982و2010**

**المبحث الثالث :تحليل واقع الروابط القطاعية مابين القطاعات الاقتصادية**

**المبحث الرابع: تقييم مستوى الأداء القطاعي باستخدام أسلوب البرمجة الخطية**

## مقدمة :-

استنادا إلى ما تم الإشارة إليه في الجانب النظري ووفقا لما ورد عن مفهوم وطبيعة الأزمات الاقتصادية والمالية ومالها من آثار سلبية على واقع الاقتصادات, يمكن القول أن هذه الآثار تختلف حسب طبيعة الأزمة وقوتها وأصولها, حيث وكما اشرنا إليه في الجانب النظري بأن الأزمة هي عبارة عن اختلالات تصيب مسارات النمو أو التنمية بحسب طبيعتها, وتودي هذه الأزمة إلى أحداث خلل أو فجوة يتعاظم حجمها طرديا مع حجم تلك الأزمة, وهل أن هذه الأزمة داخلية أم خارجية, أم أنها أزمات تتعلق بكوارث طبيعية أو حروب, على أية حال لابد من تشخيص أثارها على واقع المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد القومي, وهذا التشخيص لا يحصل بدون معرفة أواصر وعلاقات التشابك ما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي هي في الواقع تعكس واقع المتغيرات الرئيسية في اقتصاد البلد, إذ أن معرفة هذا التشابك أو الأخذ أو العطاء القطاعي تكون دليلا لعلاج الأزمة الاقتصادية والمالية من حيث التوجه نحو القطاعات أو الصناعات ذات الأثر الأقل والتأكيد عليها لغرض امتصاص اثأر الأزمة بقدر معين بحيث يكون مستوى التأثير عند أدنى مستوى ممكن .

فعلى سبيل المثال لو أن الأزمة تنعكس بشكل كبير على السلع المتعددة لأي من الأسباب سواء كانت أسباب تتعلق بالاستيراد أو تتعلق بالقدر المتاح من العملات الصعبة. هنا لابد من التركيز على الصناعات داخليا ومحاولة دعمها. كذلك الحال لو أصابت الأزمة القطاع الصناعي, فانه بالإمكان التأكيد على القطاعات الاقتصادية الأخرى العاملة داخل البلد كالزراعة أو التعدين وغيرها.

إنّ دراسة واقع التشابك القطاعي مهمة كمرحلة أولى لأغراض التشخيص. بعد ذلك ولأجل التحديد الرقمي للنواتج القطاعية لغرض اتخاذ القرار المطلوب ينبغي استخدام أساليب التحليل الكمي لغرض استيضاح حقيقة التغيرات التي ستحصل جراء اتخاذ القرارات الاقتصادية الناجمة في هذا المجال .

لأجل الاعتماد التطبيقي على ما ورد من أفكار نظرية في متن البحث, سيكون الإطار التطبيقي هنا على الاقتصاد العراقي, معتمدة على جداول المستخدم المنتج لعام 2010 لأنه يعتبر آخر إصدار يوضح المسارات الطبيعية للاقتصاد العراقي ضمن ظرفه الاعتيادي, حيث تم اعتماد هذا الجدول وذلك بتجميعه إلى إحدى عشر قطاع اقتصادي, باعتبارها قطاعات اقتصادية رئيسية . واستنادا لذلك وبما أن هذا الفصل يتعلق بالجانب التطبيقي على واقع الاقتصاد العراقي, لذا فان المنهج التطبيقي المعتمد سيكون وفقا للاتي:-

المبحث الأول :- تحليل تطور الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة من 1990- 2013

المبحث الثاني :- دراسة وتحليل التشابكات القطاعية للاقتصاد العراقي بالاعتماد على جدولي المستخدم المنتج للسنوات 1982و2010

المبحث الثالث :- تحليل واقع الروابط القطاعية ما بين القطاعات الاقتصادية

المبحث الرابع:- تقييم مستوى الأداء القطاعي باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

## المبحث الأول :- تحليل وتطور الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة من 1990- 2013

من أهم الأدوات التي يستخدمها متخذ القرار عند أعداد الخطط أو عند أعادة هيكلة النظام الاقتصادي أو في ظروف الأزمات هو معرفة واقع وتطور الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية . إضافة أن هذا المؤشر يمكن متخذ القرار الاستدلال عن واقع التطورات البنيوية التي ستصيب النظام الاقتصادي مستقبلا ومدى إمكانية التأثير عليها لأجل إصلاح النظام الاقتصادي ومستقبل تطوره . ولأجل ذلك وبالاستناد على الجدول رقم (5) تم الحصول على مؤشرات تطور الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المدونة في الجدول رقم (6)

ومن خلال هذه المؤشرات يتبين ما يأتي :-

1- القطاع الزراعي:-

يلاحظ من الجدول رقم (5) وما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للقطاع الزراعي, أن هذا القطاع قد تغيير موقعه ضمن منظومة النشاطات الاقتصادية عام 1991على اثر الحصار الاقتصادي عام 1991 إذ وبالرغم من أن حجم إنتاجه قد انخفض جزئيا وبالأسعار الثابتة من (3447.8) مليون دينار عام 1990 إلى (2877.2) مليون دينار عام 1991, ألا أن الأهمية النسبية لهذا القطاع قد ازدادت من 11.6%إلى 27% . أن هذه الطفرة كانت بسبب انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي من (29711.1) مليون دينار عام 1990إلى (10682) مليون دينار عام 1991, إذ أن حجم إنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى قد انخفض لكن القطاع الزراعي كانت نسبة انخفاض إنتاجه قليلا. وهذه دلالة واضحة ومهمة تشير على انه بالإمكان دعم هذا القطاع وتحويل جزءا من موارد الإنتاج له عند حدوث الأزمات . ويعزز هذا الثاني تطور الأهمية النسبية لهذا القطاع عبر السنوات مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال فترة الحصار الذي مر به البلد حتى عام 1996 , إذ من الملاحظ انه بعد عام 1996 انخفضت الأهمية النسبية له بسبب زيادة واردات النفط, وهذا واضح من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (6)

عليه فان متخذ القرار يستطيع المناورة بالموارد الاقتصادية وإعادة توجيهها بما يدعم المسيرة الاقتصادية بشكل عام , ويقلل من اثر الصدمات التي يواجهها النظام الاقتصادي سواء أكانت الصدمات خارجية أو صدمات داخلية تتعلق بمستوى الموارد الاقتصادية أو غيرها من المؤثرات .

2- قطاع النفط الخام :-

يرتبط هذا القطاع بالخارج, وهو المصدر الأساسي للعملات الصعبة إضافة إلى كونه يجهز الصناعة النفطية بكامل مدخلاتها داخل البلد. أما عن الأهمية النسبية لهذا القطاع وتطورها خلال فترة الدراسة فمن الملاحظ أنها قد انخفضت من 55% عام 1990إلى 27.2%عام 1991 واستمرت بالانخفاض عدا عام 1992حتى عام 1996 إذ بلغت 25% بسبب اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء التي حصلت في ذلك العام , واستمرت بالزيادة حتى وصلت إلى 61.1% عام 2000 وبعد هذا العام بدأت تتأرجح بالزيادة والانخفاض الجزئي حتى عام 2013, ومن المفيد الإشارة هنا أن تخفيف اثر الصدمات التي توثر على هذا القطاع هو توسيع نطاق الصناعة النفطية سواء أكانت تصفية النفط الخام أو الصناعات البتروكيمياوية, إذ يمكن على اقل تقدير سد حاجة البلد وعدم اللجوء إلى الاستيراد وهذا من شانه أن يخفض مستوى الاعتماد على هذا القطاع مع الزمن. وهذا الشأن يقع على عاتق الإدارة الاقتصادية في البلد والمخططين لها .

3- قطاع الصناعة الاستخراجية

بات هذا القطاع مهملا ويتضح هذا بشكل واضح من خلال الأهمية النسبية المتدنية التي يحتلها هذا القطاع رغم وجود ثروات معدنية كالكبريت والفوسفات. عليه يمكن التوجه نحو استغلالها لكي تحتل أهمية نسبية متزايدة خاصة الأسمدة , لذا يعتبر هذا القطاع من القطاعات التي يمكن زيادة مستوى الاعتماد عليها في ظروف الصدمات الاقتصادية ومن ثم تخفيض مستوى وقوعها على النظام الاقتصادي. وتتجسد حقيقة في أن هذا القطاع لا يحتاج لمستلزمات إنتاج كثيرة من الخارج إضافة إلى إمكانية استخدام مخرجاته في صناعات داخل البلد كالفوسفات التي تعد مدخلا أساسيا في صناعة الأسمدة والكبريت الذي يستخدم في صناعات كثيرة .

4- قطاع الصناعة التحويلية :-

إنّ هذا القطاع هو أول القطاعات التي تتأثر بالصدمات الخارجية كالأزمات الاقتصادية والمالية, بسبب اعتماده في الغالب على مدخلات مستوردة وسبب هذه الاعتمادية أن صناعات هذا القطاع ووحداته الإنتاجية تم إنشاؤها عشوائيا عبر الزمن ولم تعتمد على خطة اقتصادية علمية مبنية على بعد استراتيجي يضمن اعتمادية متبادلة وتداخل صناعي ما بين الوحدات الإنتاجية , مما جعل اغلب صناعاته منفتحة نحو الخارج وجعلها تتأثر بالأزمات بشكل مباشر.وقبل الإشارة إلى الأهمية النسبية وتطورها لابد من الإشارة إن القطاع الصناعة التحويلية يعتبر من أهم القطاعات بعد القطاع الزراعي وهو الركيزة الأساسية لاقتصاد البلد للأسباب التالية :-

أ- توفر المواد الأولية سواء أكانت زراعية أم معدنية بشكل كبير ومن الممكن توسيع نطاق الصناعات التي تعتمد عليها كالصناعات الغذائية والكيماوية أو تصفية النفط .

ب- لهذا القطاع القدرة على امتصاص فوائض المنتجات الزراعية في مواسم الوفرة وتصنيعها وبالتالي يعتبر قطاعا داعما للقطاع الزراعي مما يوفر دخلا مستقرا للعامل الزراعي وبالتالي يمكن تجنب أزمات الإنتاج خاصة المزروعات المرتبطة بالاستهلاك.

ت- للقطاع الصناعي القدرة الكبيرة على التشابك من خلال صناعاته المختلفة مع القطاع الزراعي ونشاطاته المتعددة وبالتالي فان التكامل بين هذان القطاعان ممكن أن يكون ذو مستوى عالي في العراق لتوفر الأرضية المناسبة له.

ث- يعيش هذين القطاعين أزمة كبرى خاصة بعد عام 2003 ؛ وذلك بسبب الاستيراد المفتوح وبشكل مطلق للسلع الزراعية على مختلف أشكالها والسلع المصنعة التي بدأت تدمر البنى الصناعية والزراعية .

ج- يعتبر القطاع الزراعي سوقاً واسعة لأجل امتصاص المنتجات الصناعية كالأسمدة والمستلزمات الزراعية الأخرى من مكننة أو وقود المحركات وما شابه .

من هذا المنطلق يكون لمتخذ القرار الاقتصادي الصدارة في معالجة هذه الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعتبر من اكبر الصدمات التي مر بها هذين القطاعيين المريضين حاليا, إذ أن أعادة النظر في واقع هذين القطاعين وما يرتبط بهما من معضلات وافدة من الخارج يعتبر له الصدارة في أعادة بنية الاقتصاد العراقي وتخفيض اثر الصادرات النفطية وهذه هي أزمة كبرى بحد ذاتها رغم كونها مغطاة بالعوائد النفطية, لان أي صدمة نفطية يصاب بها البلد سينكشف الواقع الحقيقي لها , وسيصاب العراق بأزمة كبرى وبالتالي سيحتاج علاجها وقتا طويلا ولا يوجد بديل عن القطاعين الزراعي والصناعي.

أما عن واقع تطور الأهمية النسبية لهذا القطاع فهي تقع ما بين (8.1%)عام 1995 أو (2.2%) عام 2006 وهي نسبة متدنية جدا لا تعكس واقع حال هذا القطاع المهم في البنية الاقتصادية .

5- القطاعات الاقتصادية الأخرى :-

تعدّ القطاعات الاقتصادية الأخرى داخل المنظومة الاقتصادية قطاعات مكملة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وداعمة لعملياتها ومرتبطة ارتباطا بمستوى أداءها ومن أهم الأمور التي ينبغي الانتباه هو عدم حصول نقاط اختناق في أداء تلك القطاعات الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء ونشاط قطاعات الإنتاج الرئيسي إذ أن متخذ القرار يجب عليه ملاحظة نقاط الاختناق أو القصور في أي من هذه القطاعات ومعالجتها بالسرعة الممكنة .

بالنظر إلى الجدول رقم (6) نلاحظ الأرقام التي تشير إلى تطور الأهمية النسبية لأداء هذه القطاعات التي هي كل من قطاع الماء والكهرباء وقطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والمواصلات وقطاع تجارة الجملة والمفرد وقطاع المال والتامين وقطاع الخدمات. إذ من الملاحظ أن هذه الأهمية النسبية متأرجحة مابين الزيادة والنقصان لكن ضمن حدود معينة ما عدا قطاع المال والتامين, إذ من الملاحظ أن

الأهمية النسبية لهذا القطاع قد ازدادت بشكل كبير من 7% عام 1990 إلى 37.7% عام 1993 واستمرت تحتفظ بنسبة عالية حتى عام 1996, انخفضت بعد ذلك في عام 1997إلى 3.7% وهي نسبة كبيرة واستمرت حتى عام 2004 إذ أخذت بالانخفاض, قد يكون سبب هذا الارتفاع في الأهمية النسبية لهذا القطاع هو رفع أسعار الفائدة آنذاك لأجل تخفيض حجم الكتلة النقدية الموجودة في التداول لغرض تخفيض مستوى دوران النقود حينما واجه البلد مستويات مرتفعة من التضخم في تلك الفترة .

في الختام تُعدّ مستويات مساهمة القطاعات الاقتصادية عموما وقطاعات الإنتاج الرئيسية خصوصا وتطور أهميتها النسبية مرآة عاكسة ترشد متخذ القرار وتوضح له واقع وطبيعة أداء المنظومة الاقتصادية داخل البلد وبالتالي نجعله قادرا على أعادة ترتيب البنية الاقتصادية في الظروف الاعتيادية, أو عند تعرض الاقتصاد عموما أو بعض نشاطاته إلى صدمات اقتصادية خارجية أو داخلية, إذ يمكن له وضع البدائل المناسبة التي من خلالها يكون قادرا على تخفيف تلك الصدمات قدر المستطاع .

## جدول رقم (5) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة

## (1988= سنة الأساس) للفترة من 1990- 2013(مليون دينار)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | الزراعة | النفط الخام | الصناعة الاستخراجية | الصناعة التحويلية | الكهرباء والماء | التشييد والبناء | النقل والمواصلات | تجارة الجملة والمفرد | المال والتامين | الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 30731.1 | 3447.8 | 16367.3 | 41.9 | 1414.5 | 297.8 | 1074.9 | 1305.6 | 2143.1 | 2084.9 | 2553.2 |
| 1991 | 10682 | 2877.2 | 2910.1 | 16.5 | 538.5 | 164.1 | 301.5 | 643.3 | 822.5 | 1525.6 | 1288.9 |
| 1992 | 14163.5 | 3531.9 | 4320.5 | 19.4 | 550 | 289.5 | 347.2 | 856.2 | 1724.8 | 1920 | 924.2 |
| 1993 | 18453.6 | 3492.4 | 3448.4 | 20.5 | 1323.2 | 291 | 286.2 | 842.2 | 1443.4 | 6958.5 | 545.9 |
| 1994 | 19164.9 | 3741 | 4299.4 | 21.7 | 1367.6 | 261.1 | 83.1 | 775.3 | 1334.1 | 7031.4 | 325.9 |
| 1995 | 19671.2 | 4188.2 | 4916.5 | 17.1 | 1601.9 | 312.9 | 70.5 | 829.9 | 308.1 | 7188.8 | 185.4 |
| 1996 | 21728.1 | 4498.3 | 5439.1 | 18.9 | 1672.3 | 340.4 | 32.6 | 978.8 | 1135.5 | 7456 | 265.3 |
| 1997 | 26342.7 | 4133.8 | 12656.4 | 13.9 | 1708.7 | 418.3 | 144.5 | 1472.2 | 865.5 | 985.6 | 4049.4 |
| 1998 | 35525 | 4475.1 | 20946.5 | 9.7 | 1732.5 | 392 | 226.6 | 1671.8 | 1084 | 999.7 | 4080.5 |
| 1999 | 41771.1 | 5188.3 | 25310.5 | 13.2 | 1830.3 | 385.5 | 299 | 2192.2 | 1602.1 | 1065.1 | 4112 |
| 2000 | 42368.6 | 4589 | 25877.5 | 22.7 | 1748.3 | 378.6 | 433 | 2427.2 | 1770.1 | 1118.1 | 4143.9 |
| 2001 | 433351.1 | 4644 | 25675.7 | 25 | 1909.4 | 434.9 | 887.3 | 2277.1 | 2308.5 | 1154 | 4178.1 |
| 2002 | 40344.9 | 5432.6 | 22099 | 23.9 | 1740.4 | 504.4 | 1078.1 | 2368 | 1861.7 | 1188.7 | 4208.8 |
| 2003 | 26990.4 | 3850.3 | 13917.1 | 12.9 | 1243.9 | 200 | 258.4 | 1259.9 | 1056.4 | 1119.9 | 4241.9 |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5289 | 5837.5 | 2293.7 | 1924 | 270.3 | 423.6 | 966.6 | 48.1 | 19789.4 | 4521.8 | 41364.8 | 2004 |
| 5901.4 | 6070.1 | 2545 | 1867.6 | 1495 | 489.6 | 956 | 77.9 | 18319.6 | 5939.6 | 434338 | 2005 |
| 8590.3 | 6591.7 | 2736 | 1395.8 | 1578.6 | 537.4 | 1056.4 | 81.9 | 19327.5 | 6195.9 | 47851.4 | 2006 |
| 9115.6 | 7290.5 | 2537.8 | 1160.2 | 1607.9 | 598.6 | 1122.4 | 86.7 | 20778.5 | 4479.7 | 48510.6 | 2007 |
| 9501.4 | 7648.2 | 2888.8 | 1321.3 | 1677.5 | 737.6 | 1167.3 | 88.9 | 23371.7 | 3889 | 51716.6 | 2008 |
| 10263.1 | 7339 | 3484.4 | 1350.8 | 1785.7 | 921.8 | 1587.5 | 157.6 | 23877.7 | 4020.7 | 54720.8 | 2009 |
| 10940.3 | 7856.5 | 3926.6 | 1462.1 | 2799.5 | 1141.7 | 1607.5 | 166.7 | 24099.6 | 4063.7 | 57751 | 2010 |
| 11765.9 | 8289.8 | 4327.7 | 1490.5 | 2808.7 | 1346.9 | 2050.1 | 169.6 | 27123.4 | 4739.7 | 63650.4 | 2011 |
| 12481.9 | 8489.5 | 4328.6 | 1641.1 | 4399.7 | 1438.8 | 2154.7 | 171.7 | 30622.3 | 4941.4 | 70201.3 | 2012 |
| 12988.2 | 9286.7 | 4812.4 | 2007.3 | 5026.9 | 1523.2 | 2231.8 | 201.5 | 30672.9 | 5081.9 | 73158 | 2013 |

**(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي,الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية, التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات (1990-2013), صفحات متفرقة**

جدول رقم (6) تطور الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية

للفترة من 1990- 2013(%)

| القطاعات / السنوات | الزراعة | النفط الخام | الصناعة الاستخراجية | الصناعة التحويلية | الكهرباء والماء | التشييد والبناء | النقل والمواصلات | تجارة الجملة والمفرد | المال والتامين | الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 11.6 | 55 | 0.02 | 5 | 1 | 3.6 | 4.4 | 7.2 | 7 | 8.6 |
| 1991 | 27 | 27.2 | 0.02 | 5 | 1.5 | 2.8 | 6 | 7.7 | 14.2 | 12 |
| 1992 | 25.6 | 30.5 | 0.014 | 3.8 | 2 | 2.5 | 6.1 | 12.2 | 13.6 | 6.5 |
| 1993 | 18.9 | 18.7 | 0.011 | 7.2 | 1.6 | 1.6 | 4.6 | 7.8 | 37.7 | 3 |
| 1994 | 19.5 | 22.4 | 0.011 | 7.1 | 1.4 | 0.043 | 4 | 7.1 | 36.8 | 1.8 |
| 1995 | 21.3 | 25 | 0.009 | 8.1 | 1.5 | 0.035 | 4.2 | 1.6 | 36.8 | 0.9 |
| 1996 | 20.7 | 25 | 0.008 | 7.7 | 1.5 | 0.015 | 4.5 | 5.2 | 34.3 | 1.2 |
| 1997 | 15.6 | 48.1 | 0.005 | 6.5 | 1.6 | 0.05 | 5.6 | 3.3 | 3.7 | 15.4 |
| 1998 | 12.6 | 59 | 0.003 | 4.9 | 1.1 | 0.06 | 4.7 | 3.1 | 2.8 | 11.8 |
| 1999 | 12.4 | 60.1 | 0.003 | 4.4 | 0.9 | 0.07 | 5.3 | 3.8 | 2.6 | 9.8 |
| 2000 | 10.8 | 61.1 | 0.005 | 4.1 | 0.9 | 1 | 5.7 | 4.2 | 2.6 | 9.8 |
| 2001 | 10.7 | 59.3 | 0.006 | 4.4 | 1 | 2.1 | 5.3 | 5.3 | 2.7 | 9.6 |
| 2002 | 13.5 | 54.8 | 0.006 | 4.3 | 1.3 | 2.7 | 5.9 | 4.6 | 2.9 | 10.4 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 16 | 4.2 | 3.9 | 4.7 | 1 | 0.7 | 4.6 | 0.005 | 51.5 | 14.3 | 2003 |
| 12.7 | 14 | 5.5 | 4.5 | 1.7 | 1 | 2.3 | 0.012 | 47.6 | 10.9 | 2004 |
| 13.5 | 14 | 5.8 | 4.3 | 3.4 | 1.1 | 2.2 | 0.02 | 42.2 | 13.7 | 2005 |
| 18 | 13.8 | 5.7 | 2.9 | 3.3 | 0.9 | 2.2 | 0.02 | 40.4 | 12.9 | 2006 |
| 18.8 | 15 | 5.2 | 2.4 | 3.3 | 1.2 | 2.3 | 0.02 | 42.8 | 9.2 | 2007 |
| 18.3 | 14.6 | 5.5 | 2.5 | 3.2 | 1.4 | 2.3 | 0.017 | 45.1 | 7.6 | 2008 |
| 18.8 | 13.5 | 6.4 | 2.5 | 3.3 | 1.7 | 2.9 | 0.03 | 43.6 | 7.3 | 2009 |
| 18.8 | 13.6 | 6.8 | 2.5 | 4.8 | 2 | 2.9 | 0.03 | 41.7 | 7 | 2010 |
| 18.4 | 13 | 6.7 | 2.3 | 4.4 | 2.1 | 3.2 | 0.02 | 42.6 | 7.4 | 2011 |
| 17.6 | 12.1 | 6.1 | 2.3 | 6.3 | 3 | 3.1 | 0.03 | 43.5 | 7 | 2012 |
| 17.6 | 13.1 | 6.5 | 2.7 | 6.8 | 2.1 | 3.1 | 0.03 | 41.8 | 7 | 2013 |

المصدر:- تم احتساب الجدول أعلاه من قبل الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (5)

## المبحث الثاني :- دراسة وتحليل التشابكات القطاعية للاقتصاد العراقي بالاعتماد على جدولي م/المنتج للسنوات 1982و2010

ضمن هذا الإطار سنحاول استعراض واقع التشابكات القطاعية وفقا للاتي :-

**أولا: الأخذ والعطاء القطاعي ونتائجه الاقتصادية**

تهدف نظرية التنمية الاقتصادية إلى إجراء تغيرات في طبيعة التداخل مابين الأنشطة الاقتصادية, بسبب وصف البلدان النامية بضعف الترابط ما بين قطاعاتها ثم أنها اقتصاديات وحيدة الجانب أي أنها تعتمد على موردا واحدا رئيسيا في الغالب بالإضافة إلى تعدد استيراداتها خاصة تلك التي تعتمد عليها تنميتها, إضافة إلى انفتاحها الكبير على الاقتصاد العالمي مما يودي ذلك إلى تبعيتها الكبيرة لتلك السوق وانكشافها للخارج. لذا فان تتبع حجم التيارات السلعية ما بين الأنشطة الاقتصادية يعتبر من أولويات تحديد واقع وطبيعة الاقتصاد وبالتالي يمكن وضع العلاجات المناسبة لذلك الاقتصاد, وبالتالي فان الاستخدامات المتبادلة تشير إلى إن كل نشاط من الأنشطة العاملة في الاقتصاد يستخدم منتجات النشاطات الأخرى, إضافة إلى كونه يجهز كل أو جزء من إنتاجه إلى نشاطات أخرى؛ لذلك فان نظرية التنمية المتوازنة تؤكد على موضوع الطلب النهائي وماله من دور على مستوى النشاطات الأخرى. عليه فإنها تؤكد على تركيز التداخل القطاعي لأجل التخفيف من شدة الارتباط مع الأسواق الدولية لأجل أن يكون التيار السلعي المتدفق مابين الوحدات المنتجة للمواد الخام والنشاط التصديري غير مباشر, بل انه سيمر عبر وحدات إنتاجية أخرى تستخدمه كسلع وسيطة. وهذا يشير إلى انه كلما تعددت المراحل التصنيعية للسلعة الأولية ستضاف لها صفات تزيد من فائدتها الاقتصادية نظرا لزيادة قيمتها المضافة.

أن ذلك كله يجعل الفائدة المتوخاة من المنتجات وأسعارها تنعكس على قيمة التدفقات السلعية بين كافة وحدات الإنتاج مما سيؤدي إلى تضخم أرقام جدول المستخدم المنتج . وهذه دلالة على حصول ارتفاع في الأسعار نظرا لزيادة الطلب.

لذا سيشجع القطاع الخاص في الاستثمار في الأنشطة التي يزداد الطلب عليها أو في الأنشطة الجديدة التي تريد توفير سلع بديلة عن السلع المستوردة. لذا فان ظهور أية اختناقات يعتبر مؤشرا لتوجيه الاستثمارات سواء من القطاعات العام أو الخاص .

**ثانيا:- تطور العلاقات التبادلية القطاعية ضمن أطار جدولي 1982و2010**

قبل البدء بالتحليل لابد من الإشارة إلى إن مصفوفتي المعاملات الفنية التي تم الحصول عليهما من جدولي المستخدم المنتج للسنوات 1982و2010 بعد القيام بتجميعهما على مستوى إحدى عشر قطاعا لغرض ملائمة التحليل. إضافة إلى أن نسبة قيمة المستخدم إلى قيمة الناتج تعرف بالمعامل الفني الذي وفقا له نستطيع معرفة الزيادة الحاصلة في النشاطات الاقتصادية لدى زيادة الإنتاج في احد الأنشطة التي تستهلك منتجات النشاطات الأخرى داخل الاقتصاد.

لذا وبالاستناد إلى المعاملات الواردة في الجدولين المذكورين ومن خلال تتبع المعاملات الفنية لهما وعلى مستوى كل قطاع تشير إلى الأتي :-

1- القطاع النفطي :-

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها هذا القطاع من حيث كونه المصدر الرئيسي للعملات الصعبة التي يحصل عليها البلد, ألا أن علاقته مع القطاعات الأخرى ضعيفة جدا, وذلك لاعتماده على الخارج في مجال حصوله على التكنولوجيا اللازمة للإنتاج ولأجل تتبع طبيعة التشابكات مابين هذا القطاع والقطاعات الأخرى يمكن التوصل إليه من خلال تتبع مصفوفة المعاملات الفنية لعامي 1982و2010 من خلال الجدول رقم (7) و(8) على التوالي.

حيث يتضح من مصفوفة المعاملات الفنية لعام 1982 , أن الصناعة التحويلية قد أخذت (0.00487) من استخداماتها من هذا القطاع, أما القطاعات الأخرى فلم تستخدم شيئا منه, وبالمقابل فقد استخدم هذا القطاع من القطاعات الأخرى بمقدار (0.00393) من قطاع الصناعة التحويلية و(0.00058) من قطاع الماء والكهرباء و(0.00036) من التشييد والبناء و(0.01301) من قطاع النقل والمواصلات.

أما عن جدول عام 2010 فيمكن الإشارة إلى أن هذا القطاع قد تطورت استخداماته من القطاعات الأخرى, إذ استخدم من قطاع الصناعة التحويلية ما مقداره (0.016817) كما استخدم من قطاع التشييد والبناء(0.000836) ومن قطاع الماء والكهرباء(0.00155) ومن النقل والمواصلات (0.02277) , إضافة إلى استخداماته القليلة من القطاعات الأخرى.

أما عطاءه للقطاعات الأخرى, فقد جهز قطاع الصناعة التحويلية ما مقداره(0.6255) من إنتاج القطاع الصناعي, وقطاع الماء والكهرباء ما مقداره(0.38501).

وهذا يدل على تطور التشابك لهذا القطاع مع القطاعات الأخرى عبر الفترة من 1982 لغاية 2010, وخاصة مع الصناعة التحويلية وقطاع الماء والكهرباء .

2- تطور العلاقات التشابكية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى

يعتبر القطاع الزراعي قطاعا أساسيا في البلدان عامة, خاصةً تلك التي تتوفر فيها مقومات الزراعة, أما عن العراق وبما أن هذا البلد يمتلك أرضية خصبة جدا وملائمة للإنتاج الزراعي من ارض ومياه وفيرة, لذا فانه من الممكن خلق قطاعا مزدهرا يغطي احتياجات البلد من غذاء أو مواد مصنعة أو مصدرة. فلو عدنا إلى جدول المستخدم المنتج لعام 1982 نلاحظ أن أعلى علاقات له هي مع قطاع تجارة الجملة والمفرد, إذ كانت بواقع (0.10163) من مجمل استخداماته أما قطاع الصناعة التحويلية فكانت بواقع (0.05809) من مجمل استخداماته, وكذلك قطاع النقل والمواصلات فقد كانت بواقع(0.05719) إضافة إلى علاقات تشابك ضعيفة مع كل من قطاع الماء والكهرباء وقطاع الخدمات وقطاع المال والتامين, وهذه دلالة واضحة عن ضعف علاقاته التشابكية.

أما عام 2010 فقد حصل تطور كبير في تداخله القطاعي إذ كان بواقع (0.0645) من استخداماته مع قطاع الصناعة التحويلية وبواقع (0.17116) مع قطاع تجارة الجملة والمفرد وبمقدار (0.11008) مع قطاع النقل والمواصلات, إضافة إلى علاقات تشابك ضعيفة أخرى مع باقي القطاعات في الاقتصاد.

3- تطور العلاقات التشابكية بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى

يعتبر القطاع الصناعي قطاعا حيويا كما هو حال القطاع الزراعي, إذ أن أهميته تظهر من كونه قطاعا يتكامل مع القطاع الزراعي وقطاع النفط الخام, وذلك لان فائض إنتاج القطاع الزراعي يتم امتصاصه من قبل القطاع الصناعي كصناعات التعليب والصناعات الغذائية والغزل والنسيج .....الخ.

أما عن علاقته مع قطاع النفط الخام وقطاع الصناعة الاستخراجية فانه يعتمد على المنتوجات الأولية لهذين القطاعين, إضافة إلى اعتماد هذين القطاعين على منتوجاته .

بالإضافة إلى تداخل القطاع الصناعي مع كافة القطاعات الأخرى ضمن المنظومة الاقتصادية للبلد. من هذا المنطلق يمكن الإشارة وبشكل مختصر, ومن خلال جدول المستخدم/المنتج لعام 1982 أن أعلى التشابكات لهذا القطاع كانت مع نفس القطاع وبواقع (0.32784) من مدخلاته ومع قطاع الماء والكهرباء وبواقع (0.0047) من مدخلاته, ومع قطاع التشييد والبناء وبمقدار (0.0022) من مدخلاته, ومع قطاع النقل والمواصلات وبمقدار(0.06351) من مدخلاته.

أما قطاع الزراعة فكانت علاقاته ضعيفة وبمقدار(0.05678) من مدخلاته.

أما عند النظر إلى جدول م/المنتج لعام 2010 نلاحظ انه حصلت تغيرات على العلاقات التشابكية مع القطاعات الأخرى, إذ كانت تشابكاته مع الماء والكهرباء بمقدار(0.0550544) من مدخلات القطاع الصناعي, وبمقدار(0.29811) مع قطاع التشييد والبناء وبمقدار(0.39633) مع قطاع النقل والمواصلات, وبمقدار (0.10425) مع قطاع تجارة الجملة والمفرد.

عموما أن العلاقات التشابكية مع القطاعات الأخرى قد انخفضت مما كانت عليه في عام 1982, وهذا يدل على ضعف أداءه عبر الفترة وذلك لإهماله وعدم تحديث مكوناته للأسباب المعروفة التي مر بها الاقتصاد العراقي.

4- العلاقات التبادلية مابين القطاعات الأخرى على مستوى الاقتصاد

لـدى الاطـلاع علـى واقـع العلاقـات التبادليـة التـي يعكسـها كـلا الجـدولين لسـنة (1982-2010) نلاحـظ أن هـذه العلاقـات ضـعيفة ولـم تكـن بالمسـتوى المطلـوب الـذي يمكـن مـن خلالـه بنـاء اقتصـاد متكامـل معتمـد علـى مكوناتـه بـدلا مـن جلبهـا مـن الخـارج. وهـذه حقيقـة معروفـة مـن كـون البلـد بلـدا معتمـدا علـى القطـاع النفطـي بمعنـى أن اقتصـادنا يعتبـر اقتصـادا ريعيـا, ويمكـن لأي باحـث أن تكـون لديـه القناعـة والتصـور الكامـل لـدى الاطـلاع علـى المعاملات الفنية التي تتضح من خلال الجدولين المشار إليهما .

**جدول رقم (7) مصفوفة المعاملات الفنية لعام 1982**

| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 0.12870 | | | | 0.05678 | | 0.00002 | 0.05823 | 0.01860 | | 0.0306 |
| استخراج النفط | | | | | 0.00487 | | | | | | |
| الكبريت | | | | | 0.00001 | | | | | | |
| الصناعة الاستخراجية | | | | | 0.01687 | | 0.05400 | | | | |
| الصناعة التحويلية | 0.05809 | 0.00393 | 0.38071 | 0.02964 | 0.32784 | 0.38142 | 0.23467 | 0.06164 | 0.19776 | 0.00576 | 0.10500 |
| الكهرباء والماء | 0.00073 | 0.00058 | 0.02619 | 0.00223 | 0.00479 | 0.02598 | 0.00384 | 0.00421 | 0.00156 | 0.00030 | 0.01307 |
| التشييد والبناء | | 0.00036 | 0.00029 | 0.00090 | 0.00229 | 0.03615 | 0.04317 | 0.00259 | 0.00334 | 0.06784 | 0.00132 |
| تجارة الجملة والمفرد | 0.10163 | 0.00001 | 0.00029 | 0.37404 | 0.10185 | 0.00011 | | 0.00005 | 0.00075 | 0.00050 | 0.00098 |
| النقل والمواصلات | 0.05719 | 0.01301 | 0.00887 | 0.38344 | 0.06351 | 0.02422 | 0.02442 | 0.02422 | 0.02039 | 0.00337 | 0.00506 |
| المال والتامين | 0.00010 | 0.00168 | 0.01259 | 0.00070 | 0.00850 | 0.00771 | 0.00662 | 0.03103 | 0.02348 | 0.06034 | 0.05181 |
| الخدمات | 0.00071 | 0.00767 | 0.00114 | 0.00179 | 0.05313 | 0.00581 | 0.10309 | 0.01116 | 0.07213 | 0.00279 | 0.03262 |

**المصدر : استخرجت من جدول المستخدم لعام 1982**

## جدول رقم (8) مصفوفة المعاملات الفنية لعام 2010

| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 0.8699685 | 0 | 0 | 0.0604742 | 0 | 0 | 0 | 0.0005831 | 0 | 0 | 0 |
| استخراج النفط الخام | 0 | 0 | 0 | 0.6255947 | 0 | 0.38501228 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الصناعة الاستخراجية | 0 | 0 | 0 | 0.0054894 | 0.057248432 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الصناعة التحويلية | 0.06451863 | 0.01681727 | 0.089654534 | 0.0583598 | 0.29811033 | 0.3674139 | 0.1042563 | 0.39633239 | 0.00948155 | 0.08231164 | 0.0665895 |
| التشييد والبناء | 0.00000397 | 0.0008366 | 0.0063965 | 0.0008718 | 0.001108648 | 0.00420717 | 0.0586889 | 0.0036172 | 0.01575722 | 0.0436976 | 0.00505296 |
| الكهرباء والماء | 0.0069437 | 0.00155091 | 0.05258809 | 0.0550544 | 0.00400167 | 0.01200068 | 0.00699213 | 0.00260556 | 0.02124162 | 0.06009266 | 0.00422608 |
| تجارة الجملة والمفرد | 0.171160904 | 0.00000919 | 0.1958656 | 0.0505924 | 0 | 0.0037267 | 0.0370674 | 0.11484133 | 0.00020276 | 0 | 0.0768594 |
| النقل والمواصلات | 0.11008994 | 0.02271774 | 0.0979328 | 0.0214539 | 0.06406084 | 0.0055777 | 0.06701715 | 0.0006836 | 0.005986918 | 0.0468057 | 0.0084748 |
| المال والتامين | 0.00013979 | 0.00000249 | 0.0033454 | 0.0001792 | 0.0159817 | 0 | 0.04375392 | 0.00010256 | 0.07412126 | 0.0002341 | 0 |
| الفنادق والمطاعم | 0.000000114 | 0.0001704 | 0.01600722 | 0.00005378 | 0 | 0 | 0 | 0.0012646 | 0.00283443 | 0 | 0 |
| الخدمات | 0.00018932 | 0.002087436 | 0.0181295 | 0.00268011 | 0.04771506 | 0.00351341 | 0.10496782 | 0.00423546 | 0.025199016 | 0.0307175 | 0.0288675 |

**المصدر :- تم استخرج المصفوفة من قبل الباحثة بالاعتماد على جدول المستخدم المنتج لعام 2010**

## المبحث الثالث :- تحليل واقع الروابط القطاعية مابين القطاعات الاقتصادية

إن التشابك أو الارتباط مابين القطاعات الاقتصادية يخلق حالة الاعتماد المتبادل بعضها مع البعض الأخر لأجل الحصول على مدخلاتها. ونتيجة لهذا التشابك ظهرت حقيقة الروابط القطاعية التي هي صورة معبرة عن التشابك مابين القطاعات الاقتصادية .ومن خلال التشابك يمكن التمييز ما بين نوعين من الروابط القطاعية وكالاتي :- [1]

1- الروابط الخلفية :- تؤدي هذه الروابط أثرها في النظام الاقتصادي, عندما يحصل توسع في النشاطات الإنتاجية والتي تستخدم منتجات يتم إنتاجها في وحدات إنتاجية أخرى وبنسبة كبيرة. إذ إن ذلك سيؤدى إلى تحفيز الأنشطة التي تنتج هذه المدخلات

2- الروابط الأمامية :- إن الترابطات الأمامية هي التي تودي إلى تحفيز النشاطات الإنتاجية المعتمدة على مدخلات معينة.

إن وجود الروابط الاقتصادية داخل المنظومة الاقتصادية سيخلق منافع لكافة الأنشطة المستفيدة لان التوسع في إنتاج الأنشطة المعنية سيخفض من تكاليفها, بسبب تحقيقها طلبا احتياطيا على إنتاجها أي روابط أمامية وما سيؤديه ذلك الطلب في تخفيض مستوى التكاليف. كذلك نفس الحالة تحصل للروابط الخلفية وذلك لكون هذه الروابط تودي إلى زيادة إنتاج الصناعات ومن ثم هبوط في مستوى تكاليفها وبالتالي هبوط في أسعار الوحدات المنتجة. إن تحليل الروابط الاقتصادية تعتبر من المواضيع المهمة للغاية لسببين :-

أ- اعتماد التنمية المستدامة على ما تعكسه آليات التحليل هذه عن طبيعة حركة النشاط الاقتصادي وآفاقها المستقبلية.

ب- إن دراسة موضوع الروابط الاقتصادية يرتبط بشكل مباشر بهدف هذه الرسالة إذ إن الاطلاع على واقع الروابط الاقتصادية سيخلق رؤيا موسعة أمام متخذ القرار

(1) محسن عبد الله ألراجحي, محمد الجبوري, تحليل تطور الترابطات القطاعية للاقتصاد العراقي للفترة (1982-2003) , مجلة جامعة كربلاء العلمية, مج5, ع4, 2007, ص513

بشـان توجيـه النشـاط الاقتصـادي صـوب النشـاطات الاقتصـادية التـي مـن شـانها تقليـل حجـم الصـدمات الاقتصـادية جـراء حصـول أيـة أزمـة معينـة بالشـكل الـذي يجعـل المنظومـة الاقتصـادية تبقـى فـي حالـة تـوازن نسـبي ويقلـل حجـم الآثـار الضـارة الناجمـة جـراء الأزمات سواء أكانت داخلية أم خارجية .

استنادا لذلك سندرس موضوع الروابط من خلال طريقة الروابط المباشرة .

حيـث تسـتند هـذه الطريقـة علـى التعـاملات المباشـرة مـابين القطاعـات لأجـل حسـاب الـروابط الأماميـة والخلفيـة . وتعتمـد هـذه الطريقـة علـى مصـفوفة المعـاملات الفنيـة المستخلصـة مـن جـدول المسـتخدم المنـتج بعـد تجميعهـا علـى مسـتوى القطاعـات أو الصـناعات التـي يـراد إجـراء تحليـل لهـا . لـذا يقـاس التـرابط الخلفـي للقطـاع بالاعتمـاد علـى هـذه الطريقـة بنـاءاً علـى مجمـوع مشـتريات القطـاع (i) مـن المـدخلات نسـبة إلـى مجمـوع إنتاجه الكلي :-

$$\text{Yi}= \sum_{i=1}^{n} xij/\text{xi} \quad \text{.....} \quad (1)$$

أمـا التـرابط الأمـامي للقطـاع (i) فيقـاس علـى أسـاس نسـبة مجمـوع الطلـب الوسـيط إلـى مجموع الطلب الكلي لإنتاجه :

$$\text{Wi}= \sum_{i=1}^{n} xij/\text{di}$$

بالاعتمـاد علـى هـذه الطريقـة يمكـن تصـنيف القطاعـات إلـى قطاعـات صـناعية وأوليـة, وكـذلك إلـى قطاعـات نهائيـة ووسـيطة.إذ مـن خـلال الأثـر الخلفـي يمكـن تصـنيف القطاعـات إلـى صـناعية وأوليـة ,فـإذا كانـت نسـبة الطلـب الوسـيط للقطـاع المعنـي إلـى قيمـة إنتاجـه ازدادت علـى نسـبة الطلـب الوسـيط إلـى الإنتـاج علـى مسـتوى الاقتصـاد فـان القطـاع يعتبـر قطاعـا صـناعياً وعكـس ذلـك يعتبـر قطاعـا أوليـا , إضـافة إلـى ذلـك يسـتخدم الأثـر الأمـامي كمؤشـر للتصـنيف إلـى قطاعـات نهائيـة وقطاعـات وسـيطة , إذ يعتبـر القطـاع وسـيطا فـي حالـة تجـاوز نسـبة الطلـب الوسـيط إلـى الطلـب الكلـي لإنتاجـه نسـبة الطلـب الوسـيط إلـى الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد ,كذلك يفيد القطاع نهائيا في الحالة المغايرة.

بالاستناد إلى هذه المؤشرات فان القطاعات تصنف إلى الأصناف التالية :-

---

(1) محسن الراجحي, محمد الجبوري, مصدر سابق,ص515

- قطاع صناعي وسيط
- قطاع أولي وسيط
- قطاع صناعي نهائي
- قطاع أولي نهائي

حيث تفيد هذه التصانيف باعتبارها مؤشرات لمتخذي القرار لأجل توجيه العمليات الإنتاجية والتركيز على القطاعات الصناعية لغرض الحفاظ على مسيرة النشاط الإنتاجي وعدم حصول اختلالات من شانها أن تودي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

استنادا لما اشرنا إليه بالاعتماد على جدول م/المنتج لعام 1982 وجدول م/المنتج لعام 2010 ومصفوفة المعاملات الفنية نوضح ما يلي :-

جدول رقم (9) الروابط الخلفية المباشرة

| ت | القطاع | 1982 | الترتيب | 2010 | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الزراعة والغابات وصيد الأسماك | o.3471 | 5 | 0.4400 | 6 |
| 2 | استخراج النفط الخام | 0.0272 | 10 | 0.0442 | 11 |
| 3 | الصناعات الاستخراجية | 0.6113 | 2 | 0.4799 | 5 |
| 4 | الصناعات التحولية | 0.6404 | 1 | 0.8808 | 1 |
| 5 | التشييد والبناء | 0.4698 | 4 | 0.4882 | 4 |
| 6 | الكهرباء والماء | 0.4813 | 3 | 0.7814 | 2 |
| 7 | تجارة الجملة والمفرد | 0.1936 | 8 | 0.4227 | 7 |
| 8 | النقل والمواصلات | 0.338 | 6 | 0.5242 | 3 |
| 9 | المال والتامين | 0.1409 | 9 | 0.1548 | 9 |
| 10 | الفنادق والمطاعم | 0 | 0 | 0.2638 | 8 |
| 11 | الخدمات والعقارات | 0.2129 | 7 | 0.1154 | 10 |
| | متوسط الترابط لعموم الاقتصاد | 0.346 | | 0.4182 | |

المصدر: استخرجت من جدول م/المنتج للسنوات 1982و2010من قبل الباحثة

**جدول رقم (10) : الروابط الأمامية المباشرة**

| ت | القطاع | 1982 | الترتيب | 2010 | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الزراعة والغابات وصيد الأسماك | 0.2157 | 7 | 0.1733 | 8 |
| 2 | استخراج النفط الخام | 0.01805 | 10 | 0.2434 | 7 |
| 3 | الصناعات الاستخراجية | 0.4982 | 3 | 0.9105 | 1 |
| 4 | الصناعات التحولية | 0.3931 | 4 | 0.30119 | 6 |
| 5 | التشييد والبناء | 0.0606 | 9 | 0.0474 | 10 |
| 6 | الكهرباء والماء | 0.3708 | 5 | 0.3815 | 5 |
| 7 | تجارة الجملة والمفرد | 0.5589 | 2 | 0.7132 | 2 |
| 8 | النقل والمواصلات | 0.5782 | 1 | 0.4794 | 4 |
| 9 | المال والتامين | 0.2622 | 6 | 0.6064 | 3 |
| 10 | الفنادق والمطاعم | 0 | 0 | 0.0229 | 11 |
| 11 | الخدمات والعقارات | 0.2049 | 8 | 0.1338 | 9 |
| | متوسط الترابط لعموم الاقتصاد | 0.2289 | | 0.3648 | |

المصدر: استخرجت من جدول م/المنتج للسنوات 1982و2010من قبل الباحثة

نلاحظ من الجدول رقم (9) وبما يتعلق بعام 1982 , إن قطاع الصناعات التحويلية قد حضي بأعلى ترابط خلفي, إذ كان بمقدار (**0.6404**) يليه في ذلك قطاع الصناعات الاستخراجية بمقدار(**0.6113**) أما اقل ترابط خلفي فكان من نصيب قطاع استخراج النفط الخام إذ كان بواقع (**0.0272**) , وسبب ذلك يعود لكون هذا القطاع موجها نحو الخارج من حيث صادراته أو من جانب حاجته للمدخلات .أما عن تصنيف هذه القطاعات كصناعة وسيطة أو أولية وسيطة فيمكن القول أن كل من قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الزراعة وقطاع البناء والتشييد وقطاع

المـاء والكهربـاء تعتبـر قطاعـات صـناعية وسـيطة , وذلـك لتجـاوز روابطهـا متوسـط الترابط لعموم الاقتصاد .

أمـا بـاقي القطاعـات فتعبـر قطاعـات أوليـة وسـيطة حسـب التصـنيف المـذكور, إي لكـون روابطها اقل من متوسط الترابط لعموم الاقتصاد.

أمـا عـن عـام (2010) ومـن خـلال الجـدول رقـم (9) فـيمكن الإشـارة إلـى إن قطـاع الصـناعة التحويليـة قـد حضـي بـأعلى تـرابط خلفـي بمقـدار(**0.8808**) ويليـه فـي ذلـك قطـاع المـاء والكهربـاء بمقـدار(**0.7814**) أمـا اقـل تـرابط خلفـي فكـان لقطـاع اسـتخراج الـنفط الخام بمقدار(**0.0442**).

أمـا عـن تصـنيف هـذه القطاعـات كصـناعية وسـيطة أو أوليـة وسـيطة فـيمكن القـول أن كـل مـن قطـاع الصـناعة التحويليـة وقطـاع الكهربـاء والمـاء وقطـاع النقـل والمواصـلات وقطـاع التشـييد والبنـاء وقطـاع الصـناعة الاسـتخراجية وقطـاع الزراعـة والغابـات وقطـاع تجـارة الجملـة والمفـرد تعتبـر قطاعـات صـناعية وسـيطة لتجـاوز روابطهـا لمتوسـط التـرابط لعمـوم الاقتصـاد أمـا بـاقي القطاعـات والتـي هـي كـل مـن قطـاع الفنـادق والمطـاعم وقطـاع المـال والتـامين وقطـاع الخـدمات والعقـارات وقطـاع اسـتخراج الـنفط الخـام فتعتبـر قطاعـات أوليـة وسيطة .

أمـا عـن الـروابط الأماميـة المباشـرة فلـدى ملاحظـة الجـدول رقـم (10) وبمـا يتعلـق بعـام 1982 نلاحـظ إن أعلـى روابـط أماميـة قـد حضـي بهـا كـل مـن قطـاع النقـل والمواصـلات الـذي اخـذ المرتبـة الأولـى ثـم قطـاع تجـارة الجملـة والمفـرد ثـم الصـناعة الاسـتخراجية ثـم قطـاع الصـناعة التحويليـة ثـم الكهربـاء والمـاء وأخيـرا قطـاع المـال والتـامين, وبـالنظر لكـون روابطـه تتجـاوز متوسـط التـرابط لعمـوم الاقتصـاد لـذا تعتبـر قطاعـات صـناعية نهائية .

أمـا القطاعـات التـي تلـي مـا ذكرنـاه وهـي كـل مـن قطـاع الزراعـة والغابـات وقطـاع الخـدمات والعقـارات وقطـاع التشـييد والبنـاء وقطـاع اسـتخراج الـنفط الخـام فتعتبـر قطاعـات أوليـة نهائية لكون روابطها اقل من متوسط الترابط لعموم الاقتصاد.

أمـا فيمـا يتعلـق بعـام (2010) فانـه مـن الملاحـظ إن قطـاع الصـناعة الاسـتخراجية قـد حضـي بـأعلى تـرابط أمـامي يليـه قطـاع تجـارة الجملـة والمفـرد ثـم قطـاع المـال والتـامين ويـأتي بعـده قطـاع النقـل والمواصـلات والكهربـاء والمـاء, إذ تعتبـر هـذه القطاعـات قطاعات صناعية نهائية لكون روابطها أعلى من متوسط الترابط لعموم الاقتصاد.

أمـا القطاعـات الأخـرى فتعـدُّ أوليـة نهائيـة, لكـون معـدل روابطهـا اقـل مـن متوسـط التـرابط لعموم الاقتصاد .

هـذا مـا اشـرنا إليـه بالاسـتناد إلـى أصـول التحليـل النظـري الـذي وضـعه المخططـون, ولكـن التسـا□ل الـذي يجـب أن نتناولـه هـل أن المعطيـات العمليـة الـواردة فـي الجـدولين (9) و(10) كافيـة ومعتمـدة تمامـا لمتخـذ القـرار بحيـث يكـون قـادرا أن يبنـي قراراتـه الفعليـة عليها لدى تعرض الاقتصاد لأي صدمة فعلية متوسطة أو بعيدة المدى .

للإجابـة لابـد مـن الإشـارة لكـل مـا يتعلـق بـالنواحي العمليـة وخاصـة المـوارد اللازمـة للإنتـاج وبـالأخص النـادرة منهـا أو الغيـر متاحـة داخـل البلـد فـان الحلـول قـد لا تنسـجم مـع الواقـع فـي بعـض الأحيـان, وذلـك لحصـول أزمـات فـي عـرض المـوارد خاصـة النـادرة لـم يحسـب لهـا حسـاب. لـذا فـان السـؤال الـذي يطـرح نفسـه والـذي يواجهـه متخـذ القـرار, هـو هـل إن الكميـات الإضـافية أو البديلـة مـن العمالـة ورأس المـال والمـوارد الطبيعيـة اللازمـة للخطـة البديلـة عنـدما يواجـه البلـد الأزمـة متـوفرة فـي الاقتصـاد أم أن النظـام الاقتصـادي يقيـد بـالموارد الضـرورية لتنفيـذ الخطـة البديلـة لأجـل تحقيـق كامـل أهـدافها, فـإذا كـان النظـام مقيدا لذا فان متخذي القرار سيواجهون البديلين :-

الأول:- العمـل ضـمن إطـار القيـود المفروضـة مـع تكييـف الأهـداف وموازنتهـا مـع مـا هـو متوفر من إمكانات.

الثـاني :- غـض النظـر عـن القيـود المفروضـة مـع محاولـة التوصـل لتحقيـق الأهـداف مـن خـلال سلسـلة مـن المراحـل التـي مـن خلالهـا يمكـن الحصـول علـى كميـة مـن الإنتـاج مقاربـة للكميـات المخطـط لهـا قبـل وقـوع الأزمـة وبقـدر اقـل مـن المـدخلات , ومـن الوسـائل المسـتخدمة هنـا هـو تخفـيض المعـاملات الفنيـة للمـدخلات وذلـك مـن خـلال تحسـين أسـاليب الإنتـاج, أو مـن خـلال سـاعات العمـل الطويلـة, أو مـن خـلال أعـادة ترتيـب العمليـة الإنتاجيـة

على مستوى النشاطات بالشكل الذي يودي إلى الحصول على نفس الإنتاج بأقل قدر من المدخلات خاصة ما يتعلق بالنشاطات التي تتعرض للازمة, ويمكن الاستفادة من دوال الإنتاج أو تكتيكات البرمجة الرياضية في هذا المجال.

لو عدنا إلى الجدولين (9) و(10) ولاحظنا تطور الروابط الاقتصادية ما بين القطاعات وفقا لجدولي م/المنتج لعام 1982 و2010 نلاحظ أن تطور هذه الروابط من عام 1982 إلى عام2010 غير منسجم, إذ نلاحظ أحيانا ارتفاع أو انخفاض في علاقات الترابط القطاعي سواء أكانت أمامية أو خلفية من فترة لأخرى, وهذا يدل على عدم استقرار النظام الاقتصادي والاعتباطية أحيانا في تطور النشاطات الاقتصادية.

إن دلالة ذلك هو عدم وجود ثبات للإدارة الاقتصادية خلال مدة الدراسة, إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي مر ويمر بها الاقتصاد العراقي, وبالرغم من ذلك تبقى علاقات التشابك هذه دليل عمل نوعا ما لغرض معالجة الهيكل الاقتصادي في الظروف الاعتيادية أو الاستثنائية.

## المبحث الرابع :- تقييم مستوى الأداء القطاعي باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

انطلاقا من الهدف الذي جاء به البحث وفرضيته, واستنادا إلى الجوانب التحليلية التي تمت الإشارة إليها في المباحث, الأول, الثاني, والثالث,من هذا الفصل واستكمالا لما ورد فيها ولغرض إكمال الجانب التطبيقي سنحاول استخدام البرمجة الخطية هنا كأسلوب فاعل في محاولة معالجة مستقبل أداء ونمو القطاعات الاقتصادية العاملة ضمن الاقتصاد.

بما أن مادة البحث أساسا جاءت لمعالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الاقتصادات, وان جانبه التطبيقي سيتم تطبيقه على الاقتصاد العراقي, وبما أن الاقتصاد العراقي قد مر منذ الثمانينات حتى ألان بأزمات متباينة مختلفة قد ألقت بضلالها عليه حيث وصل لما وصل إليه ألان كاقتصاد وحيد الجانب, يعتمد على واردات النفط فان قطاعات الإنتاج الرئيسي شبه معطلة وهذا الواقع لا مفر منه.

لذا سنقوم بمحاكاة أزمة أو صدمة افتراضية تواجه الصادرات النفطية وتودي إلى انخفاض مستواها إلى 50% عبر خمس سنوات قادمة اعتبارا من عام 2014 مع اعتمادنا المؤشرات التالية في أداءنا التطبيقي :-

1- تم استخدام جداول م/المنتج للاقتصاد العراقي لعام 2010 وهو آخر إصدار موجود حاليا في دائرة الحسابات القومية.
2- تم اعتبار الفترة من 2014 لغاية 2018 كخطة اقتصادية معتمدة من خلالها يمكن استيعاب الصدمة الوافدة ومن ثم يمكن معالجة واقع الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يمكن من خلاله امتصاص اثر الصدمة.
3- اعتمدنا على مؤشرات التحليل الواردة في المباحث السابقة في هذا الفصل كمؤشرات توضيحية اعتمدنا عليها لأجل الأداء الذي سيحصل في هذا المبحث .

4- بما أن القطاع الزراعي يمر بأزمات سواء إدارية تتعلق بمئات السلع المستوردة, إضافة إلى عدم تشجيع المنتوج ودعمه في الداخل أو الخارج, لذا سنعتبر هذا القطاع من القطاعات التي سيتم تنشيطها للمحافظة على الأداء الاقتصادي بشكل عام.

5- من المعلوم إن القطاع الصناعي مهمل حاليا وان اغلب صناعاته متوقفة, فضلاً إن العديد من وحدات الإنتاج تعتمد مدخلات محلية مثل صناعة الاسمنت والصناعات الغذائية والنسيجية والزيوت .....الخ

لذا يمكن تشجيع هذه الصناعات وخلق حالة تشابك عالي معها ومع القطاع الزراعي باعتباره يهيئ مدخلات لهذه الصناعات لذا يمكن تشجيع ودعم هذا القطاع ضمن إطار محاكاتنا هذه.

6- أضف إلى ذلك تُعد السياحة نشاطا مهما داعما للاقتصاد القومي لذا يمكن تحفيزها وسنعتبرها هنا مضمنة ضمن قطاع الخدمات.

7- سيتم التحكم بمعدات النمو القطاعي وفقا لما ورد من مؤشرات لأجل المناورة في مسارات النمو القطاعي لأجل تحقيق الهدف المشار إليه لهذا سنقوم بالعرض الرياضي للنموذج المستخدم وعلى الشكل الأتي :-

أ- **دالة الهدف:-** ترتب دالة الهدف وفقا للاتي**:-**

$$\mathbf{Max\ z=}\sum_{i=1}^{n} aixi$$

علما إن (i=1,2,3,…..11) و(aij): معاملات دالة الهدف( نسب النمو القطاعية) وxi: المتغيرات ( القطاعات الاقتصادية الداخلة في التحليل) المسماة وفقا للاتي :-

X1: القطاع الزراعي

X2: قطاع النفط الخام

X3: قطاع الصناعات الاستخراجية

X4: قطاع الصناعات التحويلية

X5: قطاع الكهرباء والماء

X6: قطاع التشييد والبناء

X7: قطاع تجارة الجملة والمفرد

X8: قطاع النقل والمواصلات

X9: قطاع المال والتامين

X10 : قطاع الفنادق والمطاعم

X11: قطاع الخدمات والعقارات

ب- القيود :- وصيغتها مصفوفة معاملات فنية

$$a11x1+a12x2+\dots\dots a1nxn\leq b1$$

$$a21x1+a22x2+\dots\dots+a2nxn\leq b2$$

$$am1x1+am2x2+\dots\dots+amnxn\leq bm$$

حيث إن a11…..a1n: المعاملات الفنية للمتغيرات ويرمز لها(aij)

B1….bnالقيود المفروضة على النظام , علما إن (m=1,2,….n)

فمن المعلوم أن أي اقتصاد يعتمد على ما هو متاح فيه من موارد اقتصادية, وذلك لأنها تعد الأساس في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي, سواء أكانت محلية أم من الممكن شراؤها من الأسواق العالمية بإمكانات مالية محلية, ولأجل ضمان نمو القطاعات الاقتصادية, كان لابد من تحديد مستوى الموارد الاقتصادية المتاحة على اعتبار أنها قيود على عملية التنمية والاستقرار الاقتصادي للبلد.

استنادا لذلك سيتم صياغة دالة الهدف والقيود كالأتي:-

1- معاملات دالة الهدف تمثل معدلات النمو القطاعي المرتبة وفقا للهدف المحدد المشار إليه سابقا, والتي ستحدد معدلات النمو السنوية لها وفقا للاتي :

أ- ما يتعلق بالقطاع الزراعي وبالنظر لكون هذا القطاع قابل لتوسيع نطاق الاستثمار فيه , لذا تم اقتراح معدل نمو سنوي قدره 10% خلال فترة الخطة.

ب- بـالنظر لكـون القطـاع النفطـي اخـذ بـالتراجع حسـب منهجيـة البحـث, بسـبب صـدمة الصــادرات, لــذا فقــد اقتــرح أن هــذا القطــاع اخــذ بــالتراجع الســنوي قــدره 10% خلال فترة الخطة

ت- افتـرض إن القطاعـات الأخـرى سـتنمو بمقـدار5% سـنويا بحسـب واقـع التشـابك القطاعي

ث- اقترح أن قطاع الخدمات سينمو بمقدار 10% سنويا

2- مـا يتعلـق بالمعـاملات الفنيـة للقيـود المفروضـة علـى النظـام, تـم تحديـدها اسـتنادا إلـى معـاملات جـدول المسـتخدم المنـتج المجمـع لعـام 2010 والموضـحة فـي الجـدول رقـم (7) فـي المبحـث الثـاني فـي هـذا الفصـل, إضـافة إلـى المعامـل الفنـي للقيمـة المضـافة المستخرج من جدول م/المنتج لعام 2010

أمـا القيـود المفروضـة التـي تمثـل مسـتويات النـواتج القطاعيـة التـي تـم الحصـول عليهـا مـن جدول المستخدم المنتج لعام 2010 وهي كما موضحة ادناه:-

استنادا لذلك سيكون هيكل النموذج وفقا للاتي :

**Max z=1.5x1+1.5x2+1.25x3+1.25x4+1.25x5+1.25x6+1.25x7+**

**1.25x8+1.25x9+1.25x10+1.5x11**

**Subject to:**

**0. 869x1+ 0x2+ 0x3+ 0.0604x4+ 0x5+ 0x6 + 0x7+0.0005x8+ 0x9+ 0x10+0x11≤ 8182127296**

**0x1+ 0x2+ 0x3+ 0.6255x4 + 0x5+ 0.384x6 + 0x7+ 0x8 + 0x9+ 0x10+ 0x11≥ 3350890584**

**0x1+ 0x2+ 0x3+ 0.0054x4 + 0.0572x5 + 0x6 + 0x7+ 0x8+ 0x9 + 0x10 + 0x11≤ 679908909**

**0.0645x1 + 0.0168x2 + 0.0896x3 + 0.0583x4 + 0.2981x5 + 0.3674x6 + 0.1042x7 +0.3963x8 +0.0094x9+ 0.0823x10 +0.0665x11≥ 23261254099**

**0.0069x1+ 0.0015x2+ 0.0525x3 + 0.055x4+ 0.004x5 + 0.012x6 + 0.0069x7+ 0.0026x8+ 0.0212x9+ 0.060x10+ 0.0042x11≤ 4121109515**

**0x1+ 0.0008x2+ 0.0063x3 + 0.0008x4 + 0.0011x5+ 0.0042x6 + 0.0586x7+ 0.0036x8 + 0.0157x9 + 0.0436x10 + 0.005x11≤ 9768156456**

**0.1711x1+ 0x2+ 0.1958x3 + 0.0505x4 + 0x5+ 0.0037x6 + 0.037x7+ 0.114x8 + 0.0002x9 + 0x10 + 0.0768x11 ≤ 4017628285**

**0.11x1+ 0.0227x2+ 0.0979x3 + 0.0214x4 + 0.064x5+ 0.0055x6 + 0.067x7+ 0.0006x8+ 0.0059x9+ 0.0468x10 + 0.0084x11≤ 10304357150**

**0.000139x1+ 0x2+ 0.003x3+ 0.00017x4 + 0.159x5 + 0x6+ 0.043x7+ 0.0001x8 + 0.0741x9 + 0.0002x10 + 0x11 ≤ 377089545**

**0x1+ 0.00017x2+ 0.016x3 + 0x4 + ox5 + ox6+ ox7+ 0.0012x8 + 0.0024x9 + 0x10 + 0x11 ≤ 292171674**

**0.00018x1+ 0.002x2+ 0.0181x3 + 0.0026x4 + 0.0477x5 + 0.0035x6+**

**0.1094x7+ 0.0042x8+ 0.0251x9 +o.0307x10+ 0.0288x11≤ 4310755145**

**0.439x1 ≤ 6402769845**

**0.956x2 ≤ 72971558067**

**0.5205x3 ≤738045021**

**0.1208x4 ≤ 31960412**

**0.2187x5 ≤1153573086**

**0.512x6 ≤10248557594**

**0.5784x7 ≤ 551185057**

**0.4764x8 ≤ 9375469340**

**0.8456x9 ≤ 2065200255**

**0.7365x10 ≤ 816639231**

**0.8103x11 ≤18413309931**

## ج- حل النموذج :-

**باستخدام البرنامج الجاهز على الحاسب (QSb) تم التوصل إلى الحل النهائي وفقا للاتي:-**

**جدول رقم (11) موازنة النتائج التي تم التوصل إليها لعام 2018**

**حسب جدول المستخدم/المنتج لعام 2010**

| القطاعات الاقتصادية | الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس 2014(ألف دينار) | الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة 2018(ألف دينار) |
|---|---|---|
| الزراعة والغابات وصيد الأسماك | 6 872 353 209 | 10 308 529 810 |
| استخراج النفط الخام | 7 040 817 486 | 3 520 408 743 |
| الصناعات الاستخراجية | 4 625 106 227 | 5 781 382 784 |
| الصناعات التحولية | 5 005 218 046 | 6 256 522 558 |
| التشييد والبناء | 8 123 684 082 | 10 154 605 100 |
| الكهرباء والماء | 15 814 953 020 | 19 768 691 280 |
| تجارة الجملة والمفرد | 7 520 183 912 | 9 400 229 890 |

| | | |
|---|---|---|
| **النقل والمواصلات** | **14 217 565 630** | **17 771 957 040** |
| **المال والتامين** | **2 403 734 297** | **3 004 667 871** |
| **الفنادق والمطاعم** | **3 803 673 714** | **4 754 592 143** |
| **الخدمات والعقارات** | **17 052 588 080** | **25 578 882 120** |
| | **Max z=92 479 877 700** | **Max z=116 300 469 339** |

**الإطار التحليلي** :- بعد الاطلاع على النتائج التي تم التوصل باستخدام بيانات جداول م/المنتج لعام 2010 والتي تم تجميعها واستخدامها كمؤشرات تعبر عن مستوى الاعتمادية المتبادلة مابين القطاعات الاقتصادية, حيث يلاحظ أن قطاع الزراعة والغابات يعد من القطاعات الحيوية لبلد مثل العراق نظرا لتوافر اغلب مستلزمات تطوره خاصة الأساسية منها مثل الأرض الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة , لذا فان تفعيله بالشكل الصحيح يعد هدفا من أهداف معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي قد تواجه الاقتصاد, وبما إننا افترضنا أن معدل النمو لهذا القطاع بمقدار 10% سنويا, وهذا المعدل يمكن لأي أدارة اقتصادية أن تتبناه وتحققه عن طريق استخدام السياسات اللازمة لذلك.حيث لاحظنا أن النتائج التي تم التوصل إليها كانت جيدة, حيث تطور إنتاج هذا القطاع من (6 206 353 872 أي ستة تريليون وثمانمائة واثنان وسبعون مليار إلى (810 529 308 10) أي عشرة تريليون وثلاثمائة وثمانية مليار عراقي خلال الفترة من (2014- 2018) حيث تشير هذه الزيادة إلى انه بالإمكان استيعاب الموارد العاطلة في القطاعات الأخرى .

أما بالنسبة لقطاع النفط الخام, فمن النتائج النهائية التي حصلنا عليها جراء حل النموذج أن القطاع النفطي الذي افترضنا انه قد واجه صدمة أدت إلى تراجع أنتاجه إلى النصف في نهاية الفترة المحددة,حيث انخفض من(486 817 040 7) إلى (748 408 520 3) لكن هذه الصدمة قد تم معالجتها وفقا لافتراضات النموذج من خلال تعزيز ودعم قطاعات أخرى وهي كل من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات , بحيث أن هذا الدعم قد عوض التراجع الذي حصل في القطاع النفطي.

وضمن الافتراضات التي تطرقنا أليها هو زيادة قطاع الخدمات بنسبة 10%, حيث تطور إنتاجها من (080 588 052 17) إلى (120 882 578 25), وهذا من شانه أن يعوض عن بعض التراجع الذي تواجهه بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى, أما بالنسبة إلى القطاعات الأخرى فقد

افترضنا أنها قد استمرت بمعدل سنوي قدره 5% (إي خمسة بالمائة) عبر الفترة المحددة وهي نسبة نمو معقولة ومقبولة. وكذلك تشير نتائج دالة الهدف لعام 2018 بان معدل النمو المتحقق على مستوى الاقتصاد هو 5% رغم الصدمة النفطية.وبالتالي يمكن عمل أي سيناريو آخر من خلال محاكاة هذا النموذج وحسب التوقعات التي يرصدها متخذ القرار وحسب نوع الصدمة الوافدة سواء أصابت القطاع النفطي أو الاستيرادات.

يتضح من خلال مناقشتنا للقطاعات الاقتصادية الأحد عشر في الاقتصاد العراقي, بان هنالك تراجعا في بعض القطاعات وتقدما في قطاعات أخرى, ولكن على مستوى الاقتصاد القومي يتضح أن إجمالي الناتج القومي في 2014 كان بواقع ((700 877 479 92 )) وفي عام 2018(أي في سنة الهدف) كان إجمالي الناتج القومي هو((339 469 300 116)) , وبالتالي نلاحظ ارتفاع إجمالي الناتج القومي في سنة الهدف , أي بمعنى انه الخطة التي تم وضعها للقطاعات الاقتصادية استطاعت أن تحقق نسبة معينة من التوازن وان تدني مستوى التدهور للناتج القومي الإجمالي إلى حد ما, مما يدل على أن أية أزمة اقتصادية ومالية قد تواجه الاقتصاد القومي برمته أو بعض قطاعاته فانه بالإمكان التخفيف من شدتها بمختلف الوسائل للمحافظة على المسيرة التنموية للقطاعات الاقتصادية, إذ أن ما تم التوصل إليه من نتائج تؤكد إمكانية الإدارة الاقتصادية للدولة من توجيه القطاعات الاقتصادية بما يخدم أهداف الإدارة الاقتصادية وبما يؤمن سلامة الاقتصاد أو تقليل مستوى المخاطر المحتملة التي تواجهه.

## أولا:- الاستنتاجات

1- أن التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ ثمانينات القرن الماضي ولحد ألان قد ألقت بضلالها على كافة دول العالم وانتقلت أثارها على كافة العمليات الاقتصادية سواء على مستوى البلدان المتقدمة أو البلدان النامية أو المتخلفة اقتصاديا, لذا فان الأزمة الاقتصادية لا تنحصر أثارها على مستوى الأداء الاقتصادي لذلك البلد بل تنتقل إلى البلدان الأخرى عبر آليات متعددة مختلفة.

2- من خلال المسارات التحليلية والنظرية لاحظنا واتضح لنا أن الإدارة الاقتصادية الفاعلة ذات الأفق الواسع لوحدها هي القادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال اتجاهين:-

الأول:- وقائي وذلك من خلال تعزيز البنى الاقتصادية داخل البلد بالشكل الذي يجعل قواعدها أكثر صلابة ومتانة لمواجهة التحديات الوافدة أو المحلية

الثاني:- المناورة في أساليب المواجهة إذ أن التعددية أو التنوع في وسائل المواجهة يجعل متخذ القرار إبان حصول الأزمة يمتلك الأسلحة المناسبة لمواجهة الأزمة حسب واقع حالها وشدتها ونوعها.

3- يبدو واضحا من خلال الدراسات النظرية لواقع البلدان النامية ومنها العراق, إلا انه هذه البلدان أكثر تأثرا من غيرها حينما تواجه أزمة أو صدمة اقتصادية لأي سبب من الأسباب وذلك لكون اقتصادياتها وحيدة الجانب وتعتمد على الصادرات من المواد الأولية لأجل الحصول على العملات الصعبة. لذا يكون لزاما على هذه البلدان تغيير هياكلها الاقتصادية لأجل تخفيف مستوى الانفتاح نحو الخارج وإلا فإنها ستبقى تعاني من المعضلات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

4- اتضح من خلال الجانب التطبيقي والتحليل المتعلق بجداول المدخلات والمخرجات أن الروابط الاقتصادية ضعيفة جدا مابين القطاعات الاقتصادية أو الصناعات داخل العراق ولم يحصل تطور يذكر في واقع تلك الروابط سواء الأمامية منها أو الخلفية, وهذه حقيقة موروثة منذ سنوات عديدة ولم يحصل تطور بشأنها مما يجعل الاقتصاد العراقي موجها نحو الخارج لأجل الحصول على ابسط أنواع المستلزمات السلعية أو إعداد الأخرى التي يحتاجها البلد.

5- القطاع الزراعي في العراق مهمل للغاية ولم يحصل أي تطور فيه, بل تراجع هذا القطاع بشكل كبير علما إن مستلزمات التطور لهذا القطاع متوفرة بل نلاحظ أن هنالك تعمد في مجال تأخير وتهميش في هذا القطاع.

6- يبدو أن القطاع الصناعي بدأ يواجه أزمات كبيرة منذ منتصف الثمانينيات, بل قد أهمل هذا القطاع بشكل كبير خلال الفترة من 2003 ولحد ألان وهذا واضح من تطور الأهمية النسبية لهذا القطاع أو من خلال تطور الناتج لهذا القطاع

7- يبدو أن السياسات التجارية العشوائية لها الدور الكبير في مجال تراجع القطاعين الزراعي والصناعي وذلك بسبب الاستيراد العشوائي ولكافة السلع مما جعل السلعة المنتجة محليا غير قادرة على منافسة السلع المستوردة.

8- من خلال المبحث الرابع الذي اعتمد على نتائج تحليل المباحث من (1-3) في الفصل الرابع, اتضح أن هنالك مجالا كبيرا في المناورة لأجل مواجهة الأزمات أو الصدمات. إذ من الممكن تشجيع بعض القطاعات ودعمها كالقطاع الزراعي أو قطاع السياحة لأجل التخفيف من اثأر الأزمات الاقتصادية, ومعنى ذلك أن أفق المناورة واسع حسب واقع الاقتصاد العراقي والموارد الاقتصادية المتاحة فيه.

9- إنّ القرار الاقتصادي واستقلاليته وقوته وزمن اتخاذه له الأثر الفاعل في مواجهة الأزمات الاقتصادية, كما إن الاعتباطية وعدم الدقة أو عدم المهنية تعتبر أداة هدامة في البنية الاقتصادية وستكون داعمة لتدمير الاقتصاد وزيادة الآثار السلبية للازمة؛ لذا فإن الاقتصاد العراقي يفتقد إلى المهنية في إدارة سياساته الاقتصادية ومعالجة معضلاته.

## ثانيا:- التوصيات

1- طالما أن الأزمات الاقتصادية قد أصبحت من سمات الاقتصاد العالمي المعاصر وأخذت تهدد الأمن الاقتصادي للبلدان وخاصة البلدان النامية, لذا أصبح لزاما على الدول وخاصة الدول النامية اتخاذ كافة السبل المناسبة لمواجهة تحديات الأزمات الاقتصادية والصدمات سواء أكانت عالمية أو إقليمية أو محلية.

2- يعتبر التنوع الإنتاجي من أهم أساليب مواجهة الأزمات الاقتصادية لذا يقتضي توسيع قاعدة الإنتاج المحلية من زراعة وصناعة وسياحة وخدمات, حيث إن التنويع الاقتصادي من شانه تخفيف اثأر الأزمة وشدتها على الاقتصاد المحلي.

3- إن الأخذ بسياسات التصنيع من شانه أن يقضي على مجمل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي, بما فيها مشكلة البطالة إلى جانب تحقيق الهدف الأعم والاشمل وهو رفع معدلات النمو الاقتصادي ويتحقق ذلك عن طريق تحقيق نمو متوازن في جميع قطاعات الاقتصاد القومي وكذلك عن طريق تخصيص موارد مالية كافية للنهوض بها لاستيعاب العديد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وتطوير وتأهيل هذه القوة العاملة للارتقاء بالواقع الاقتصادي.

4- العمل على تطوير القطاع الخاص, على أن تكون مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة والخدمات والتي تتطلب استثمارات طويلة الأجل من اجل المساهمة في تطوير الإنتاج والإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية

5- يعتبر التعاون والاتفاقيات الإقليمية احد الأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة الأزمات إذ أن الاتفاق ما بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم وما تمتلكه هذه الدول من تنوع في قواعد إنتاجها يجعلها قادرة على مواجهة الأزمات أو التخفيف من أثارها.

6- توفير السبل للنهوض بالسياحة الداخلية فهي إلى جانب كونها وسيلة مهمة لتوفير الأجواء الملائمة للمواطنين لقضاء أوقات فراغهم , وكذلك إسهامها في دعم الاقتصاد القومي من خلال عدالة توزيع الدخل القومي على مختلف المناطق في الدولة ورفع للمستوى ألمعاشي والثقافي والحضاري للمواطنين وزيادة نمو العلاقات الاجتماعية وإذكاء الشعور الوطني فضلا عن تنمية الهوايات والحرف اليدوية.

## المصادر

### أولا:- المراجع:-


(1) القران الكريم

### ثانيا:- الكتب:-

(1) ابدجمان, مايكل, الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة), ترجمة محمد إبراهيم, دار المريخ للنشر, الرياض

(2) أبو حرب, عثمان, الاقتصاد الدولي, ط1, دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن, 2008

(3) ابوهات, عبد الكريم كامل,النظم الاقتصادية , الدار الجامعية للطباعة والنشر , بغداد,2002

(4) ارنولد, دانييل, الأزمات الاقتصادية للامس واليوم, ترجمة عبد الأمير شمس الدين, ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, بيروت, 1992

(5) أل فارس, عبد العزيز, النمو الاقتصادي, دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد,1999

(6) الأمين, عبد الوهاب,مبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2002

(7) البلاوي, حازم, الاقتصاد العربي في عصر العولمة, ط1, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, الإمارات, 2003

(8) بلا كورد, جيمس, الموجز في النظرية الاقتصادية, ترجمة اشرف محمود, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, 2001

(9) بهشتي, محمد حسين, الاقتصاد الإسلامي, ترجمة عبد الكريم محمود ,ط1, دار سهر للطباعة والنشر, طهران,1986

(10) البياتي, طاهر وألشمري, خالد, مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي), دار وائل للنشر والتوزيع, 2009, عمان

(11) جبتور, عبد العزيز, الإدارة العامة المقارنة, ط, دار المسيرة للنشر والتوزيع, الأردن,2009

(12) جبتور, عبد العزيز, مبادئ الإدارة العامة, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع,الأردن,2009

(13) الجحري, ياسين, الأزمة المالية العالمية, مؤسسة العروة الوثقى, لبنان ,2010

(14) جوارتيني, جيمس واستروب , ريجارد, الاقتصاد الكلي(الاختيار العام والخاص), ترجمة عبد الفتاح الرحمن وآخرون, دار المريخ للنشر والتوزيع, عمان, 1988

(15) الحبيب, فايز بن إبراهيم, مبادئ الاقتصاد الكلي, ط2, الفرزدق للطباعة, 2000

(16) الحمصي, محمد, التخطيط الاقتصادي, ط1, دار الطليعة للنشر والتوزيع, 1966

(17) خريس, إبراهيم محمد وآخرون, الاقتصاد الإسلامي, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان,2010

(18) خلف, فليح حسن, العولمة الاقتصادية, اربد عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع, الأردن, 2010

(19) خلف, فليح حسن, النظم الاقتصادية (الرأسمالية, الاشتراكية, الإسلام), دار الكتب الحديث, عمان, 2007

(20) خليل, سامي, مبادئ الاقتصاد الكلي, مؤسسة الصباح, الكويت, 1980

## المصادر


(21) الدكماوي, محمد عبد العظيم, مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي, ط1, دار الفلاح للنشر والتوزيع, عمان, 2013

(22) الراوي, احمد, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, مركز المستنصرية للدراسات العراقية والدولية, بغداد, 2010

(23) الرفاعي, يعقوب وآخرون, الإدارة الحكومية والتنمية, ط1, منشورات ذات السلاسل, الكويت

(24) زردق, احمد عبد الرحيم, مبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, دار الكتب المصرية, القاهرة, 2001

(25) زريق, كمال و عقون عبد السلام, سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية, ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, 2011

(26) الزغبي, هيثم و أبو زيت, حسن, أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, دار الفكر للطباعة والنشر, عمان, 2000

(27) زكي, رمزي, الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ( مساهمة نحو فهم أفضل), المعهد العربي للتخطيط, الكويت, 1985

(28) ساملسون, بول, الاقتصاد, ترجمة هشام عبد الله, ط15, عمان, 2001

(29) سلمان, جمال و حسون, طاهر, التخطيط الاقتصادي, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, 1989

(30) السمان, محمد وآخرون, مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي), دار التعاون للنشر والتوزيع, عمان, 1998

(31) سوانبييرج, أوجست, الاقتصاد الكلي, ترجمة خالد العامري, ط1, دار الفاروق للاستثمارات الثقافية, القاهرة, 2008

(32) السيد علي, عبد المنعم ونزار, سعد الدين, النقود والمصارف والأسواق المالية, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2003

(33) سيدمون, ادموند, اقتصاديات المالية العامة, ترجمة معن عبد القادر وعادل العلي, الموصل, 1995

(34) الشمري, ناظم, النقود والبنوك, دار زهران للنشر, بغداد, 2009

(35) شندي, أديب, النقود والبنوك, الدار البيضاء, النجف الاشرف, 2010

(36) الصدر, محمد باقر, اقتصادنا, ط2, مطبعة مكتبة الإعلام, قم المقدسة, 1979

(37) طاقة, محمد وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة, ط1, دار الميسرة للنشر والتوزيع, عمان, 2007

(38) طوروس, وديع, الاقتصاد الكلي, المؤسسة الحديثة للكتاب, طرابلس, 2010

(39) الظاهر, نعيم إبراهيم, مبادئ الإدارة الاقتصادية, اربد عالم الكتب الحديثة , عمان , 2009

(40) عبد الحميد, عبد المطلب, النظرية الاقتصادية, الدار الجامعية, القاهرة ,2000

(41) عبد العزيز, إبراهيم, أصول الإدارة العامة, ط1, المعارف للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 1993

(42) عبد الله, عقيل جاسم, التخطيط الاقتصادي, ط2, دار مجدلاوي للنشر, عمان, 1999

(43) العربي, محمد, محاضرات في الاقتصاد الكلي, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, 2006

(44) عمر, حسين, التخطيط الاقتصادي, دار المعرفة للنشر والتوزيع, القاهرة, 1976

(45) عوض, طالب, اثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية, المرصد الاقتصادي, الجامعة الأردنية, 2009

(46) الغدير, هيفاء, السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري, الهيئة العامة السورية للكتاب, 2010

## المصادر


(47) الغزالي, عبد الحميد, أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا وإسلاميا, دار النشر للجامعات, القاهرة, 2009

(48) الفارس, عبد الرزاق, الأزمة المالية العامية ( الأسباب والتداعيات والحلول), مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ط1, الإمارات, 2010

(49) فوزي, عبد المنعم, اقتصاديات المالية العامة, ط1, الإسكندرية, 1970

(50) كداوي, طلال, تقييم القرارات الاستثمارية, دار اليازوردي للنشر والتوزيع, عمان,2008

(51) اللوزي, موسى وآخرون, الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية (الجزء الثاني), ط1, مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع, عمان, 2011

(52) مجذوب, احمد, بعض قضايا الأنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي, منتدى التوثيق الشامل, الرياض, 2009

(53) محمد, عبد القادر, احمد, رمضان محمد, النظرية الاقتصادية الكلية, كلية التجارة للنشر, الإسكندرية,2005

(54) المسافر,محمود خالد, العولمة الاقتصادية(هيمنة الشمال على الجنوب), ط1, بيت الحكمة للنشر, بغداد,2002

(55) المشهداني, خالد احمد و ألعبيدي, رائد مبادئ الاقتصاد, دار الأيام للنشر والتوزيع,عمان,2013

(56) المعموري, عبد علي, تاريخ الأفكار الاقتصادية, دار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة, عمان,2012

(57) المغربي, كامل وآخرون, أساسيات في الإدارة, ط1, دار الفكر للنشر والتوزيع,الأردن,1995

(58) منرس, لودفيغ فون, السياسة الاقتصادية (أراء اليوم للغد ), ترجمة حازم نسيبيه, ط1, الأهلية للنشر والتوزيع, الأردن,2007

(59) موسى, شقيري نوري وآخرون, إدارة الاستثمار, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2012

(60) النجار, يحيى و شلاش, أمال, التنمية الاقتصادية, دار الكتب للطباعة والنشر, 1991

(61) نزار سعد الدين العيسى, إبراهيم سلمان, الاقتصاد الكلي(مبادئ وتطبيقات), ط1, دار الحامد للنشر والتوزيع,عمان, 2006

(62) نهايمر, ارنولد ج هايد , ادامز, كارولين تيش, ترجمة أمل الشرقي, السياسات العامة المقارنة, ط2, دار الأهلية للنشر والتوزيع, عمان,1999

(63) الهيتي, صلاح الدين, تحليل أسس الإدارة العامة (منظور معاصر), دار اليازوردي العلمية للنشر, عمان,2009

(64) هيدي, فيريل, ترجمة قاسم القريوني, الإدارة العامة (منظور مقارن),ط2, دار الفكر للنشر والتوزيع,عمان,1979

(65) الوادي, محمود حسين وآخرون,الاقتصاد الكلي, ط2, دار المسيرة للنشر التوزيع, عمان, 2010

(66) الوادي, محمود حسين, الاقتصاد التحليلي, ط1, الشركة العربية المتحدة للتسويق, القاهرة,2010

(67) الوادي, محمود, و العساف, احمد, الاقتصاد الكلي, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان,2009

(68) الواسطي, فاضل, اقتصاديات المالية العامة, ط1, مطبعة المعارف, بغداد, 1973

(69) الوزني, خالد واصف, الرفاعي, احمد, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, ط3, دار وائل للنشر, عمان, 1999

## المصادر

(70) يوسف, عمر, الأزمة المالية المعاصرة ( تقدير اقتصادي إسلامي), اربد عالم الحديث للنشر والتوزيع, بيروت, 2010

## ثانيا:- الرسائل والاطاريح

(1) أديب, سرمد, أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام في سورية,رسالة ماجستير في إدارة الأعمال, جامعة تشرين, سوريا, 2003
(2) ألشبلي, مصطفى شعلان, الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصادات العربية (العراق ومصر- حالة دراسية-), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى جامعة الكوفة,2010
(3) حجاج, محمد الهاشمي, اثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية, رسالة ماجستير في علوم التسيير , جامعة قاصدي مرياح ورقلة, 2011
(4) الخفاجي, سمير سهام الدين, تحليل تطور الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي مع التركيز على الأزمة الأسيوية في جنوب شرق أسيا, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد, 2001
(5) الخولاني, عبد الله, الآثار الاقتصادية للازمات في الأسعار العالمية للحبوب للمدة(1961-2002), أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة الموصل, 2005
(6) الخيكاني, نزار كاظم, إمكانات السياسة النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- مصر واليابان(دراسة حالة), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة الكوفة,2008
(7) الربيعي, رجاء, دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم ألركودي في الولايات المتحدة الأمريكية (العراق حالة دراسية) للمدة 1970- 2008, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الكوفة, 2010
(8) سلطان, حسين, دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول (دراسة تطبيقية في اليمن والأردن للمدة (1990-1999), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة المستنصرية,2006
(9) الشجيري, عبده, السياسة الضريبية وأثارها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني(1990-2000), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية,الجامعة المستنصرية, 2002
(10) عبد الله, محمد, الأجور والآثار الاقتصادية لها في الاقتصاد الإسلامي"دراسة مقارنة", رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية,جامعة أم القرى, السعودية, 1991
(11) العقون, نادية, العولمة الاقتصادية والأزمات المالية (الوقاية والعلاج),أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة الحاج لخضر, باتنة,الجزائر,2012
(12) الفتلاوي, حيدر, دور السياسة المالية في معالجة الفقر في العراق للمدة (1970-2008), أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الكوفة, 2010
(13) مسعود, درواسي, السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر- للمدة من (1990-2004 ), أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2005
(14) مطر, فريق جياد, تاثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1970-2009), رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, ,2012
(15) النصراوي, سلطان جاسم, تأثير الأزمة المالية العالمية في الأسواق المالية العربية, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى جامع الكوفة,2010
(16) نعمة, سمير فخري, العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات(مصر حالة دراسية للمدة (1975 -2006 ), أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2007

## المصادر

### ثالثا:- الدوريات


(1) البياتي, طاهر, الأزمة المالية للنظام الرأسمالي( الأسباب وسيناريوهات الحل البديل الثالث) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, ع33, 2012

(2) جابر, عبد الرسول, كلف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق, مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, مج13, ع3, 2011

(3) جاسم, عبد الرسول عبد, نحو تقويم الاقتصاد العراقي-الحلول والمعالجات,مجلة المنصور,جامعة بغداد, ع14, 2009

(4) الجنابي, هيثم و خضير, أسماء, واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها,مجلة كلية التراث الجامعة, ع8, 2010

(5) الجواري, مناضل, التوقعات العقلانية وبعض تطبيقاتها في الاقتصاد الكلي, المجلة العراقية للعلوم الإدارية, جامعة كربلاء, مج8, ع32

(6) حسن, حسين عجلان ,القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية, جامعة بغداد, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ,ع11, 2006

(7) حسن, علي حسين, المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة, مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية,مج 20, ع1, 2012

(8) حسين,هندرين حسن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي, مجلة الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, ع89, 2011

(9) الحلو, عقيل, الأزمة المالية وتداعياتها على النشطة المالية والاقتصادية في البلدان العربية, مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, مج13, ع4, 2011

(10) الحمش, منير, العولمة الاقتصادية (المفهوم, السمات, التداعيات على الصعيدين المحلي والدولي), مجلة بحوث اقتصادية عربية, دمشق,ع41, 2008

(11) حيدر, خالد, تحليل واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي , مجلة جامعة كربلاء العلمية , جامعة السليمانية, كلية الإدارة والاقتصاد , مج7,ع1, 2009

(12) الخزرجى, بشرى و خليف, عماد, الاقتصاد العراقي بين أزمة كساد1929-1932والازمة المالية العالمية 2008,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, جامعة المستنصرية,ع22, 2009

(13) الدعمي, عباس, انعكاسات السياسة النقدية في مؤشرات تداول سوق الأوراق المالية, المجلة العراقية للعلوم الإدارية, جامعة كربلاء, مج8, ع32, 2012

(14) الدليمي، فواز و السبعاوي, عبد الله, دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة (1985-2010), مجلة تنمية الرافدين, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, مج34, ع109, 2012

(15) الدوري, عمر و ألشمري,احمد, الخصخصة بدائل التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة, مجلة المنصور, كلية المنصور الجامعة, ع10, 2007

(16) رجيب, وسام نعمة,حساب متوسط دخل الفرد والأسرة, دراسة تطبيقية في مدينة القصبات في ليبيا,الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة الكوفة,كلية الإدارة والاقتصاد, مج2, ع14, 2009

## المصادر


(17) سالم , سالم عبد الحسين, الموازنة العامة ودور السياسة التشريعية والتنفيذية مع إشارة خاصة للعراق للفترة (2004-2011),مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة بغداد,مج18,ع66, 2012

(18) السبعاوي, عبد الله خضير, اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات- إيران أنموذجا للمدة 1990-2011, مجلة دراسات إقليمية, جامعة الموصل, مج10, ع33, 2012

(19) سعدون, عبد الصمد, إدارة الأزمات المالية في اقتصاديات متقلبة(نموذج دول مجلس التعاون الخليجي), مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, ع35, 2013

(20) سهو, نزهان محمد, الأزمة المالية العالمية الراهنة ( المفهوم- الأسباب- التداعيات), مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية, ع83, 2010

(21) شاكر, ماجدة, البطالة في المجتمع العراقي, مجلة الباحث الإعلامي, جامعة بغداد, ع5, 2009

(22) شعيبث, رزاق, واقع البطالة في العراق للمدة 2003-2009, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة واسط, ع6, 2012

(23) شكارة, موفق عباس, إصلاح نظام الموازنة العامة المعدة بالأهداف, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة بغداد,مج18, ع69, 2012

(24) الشمري, مايح شبيب, الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة, مجلة الاقتصادي الخليجي, ع23, 2012

(25) شندي, أديب قاسم,الخصخصة في الاقتصاد العراقي,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية,جامعة واسط, كلية الإدارة والاقتصاد,ع3,مج1, 2010

(26) شيبان,جليل و ألحمدي عقيل, اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات(الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية), مجلة العلوم الاقتصادية,جامعة البصرة, ع27, 2011

(27) شيحان, شهاب, إشكالية الخصخصة و انعكاسها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادية, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, ع2, 2008

(28) صالح, ربيع خلف و حسن, خميس محمد, العولمة الاقتصادية تكيف رأسمالي مع مرحلة جديدة من التطور, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ,جامعة بغداد, ع65, مج18, 2010

(29) الصبيحي, علي نبع و حسن, احمد وهيب, السياسات الكلية في العراق خلال 1990-2010والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة الانبار, مج4,ع7, 2011

(30) الصبيحي,علي و حسين, احمد, السياسات الكلية خلال الفترة1990-2010 والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, مج4, ع7, 2011

(31) الصقال, احمد, متطلبات التنمية المستدامة في العراق, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك,الجامعة العراقية,2014

(32) عباس , محمود, المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي للمدة (1970-2008), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, ع27, 2011

(33) عباس, حمادي وكزار, حيدر,إستراتيجية التنمية السياحية في العراق, مجلة القادسية للعلوم الإنسانية, مج11,ع3, 2008

## المصادر


(34) عباس, سمير و محمود, علاء الدين, الأزمة المالية العالمية (جذورها وأسبابها وتأثيرها على عدد من الأسواق العربية, مجلة كلية التربية الأساسية, الجامعة المستنصرية, مج18, ع76, 2012

(35) عبد الرحمن, ماهر و جميل, وائل, دوافع تبني الخصخصة في الاقتصاد العراقي وسبل نجاحها, مجلة الكلية الإسلامية الجامعة, النجف الاشرف, ع10, 2009

(36) عبد الرضا, نبيل و ألأسدي, يوسف, أزمة عولمة أم عولمة الأزمة, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, مج8, ع31, 2012

(37) عبد الله, سلمان و عباس, سعد ساهي, الأزمة المالية( المفهوم, الأسباب, الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة (ازمة2007-2008), مجلة السياسة الدولية الجامعة المستنصرية, ع22, 2012

(38) عبد, سهاد كشكول, التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق, مجلة دراسات محاسبية ومالية, جامعة بغداد, مج8, ع24, 3013

(39) عبود, سمير وآخرون ,الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة,ع26, 2011

(40) العبودي, مخيف جاسم, التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي,مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة تكريت, كلية الإدارة والاقتصاد,ع6,مج3, 2007

(41) العبيدي, سمير عبد الرسول, مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي( نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي, مجلة المستقبل العربي,ع414, 2013

(42) عجلان, حسين,القطاع العام في العراق بين ضرورة التطوير وتحديات الخصخصة ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية,ع11, 2006

(43) عزيز, فوزية, اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق, مجلة الأستاذ, جامعة بغداد, مج2, ع207, 2013

(44) العقيدي, محمد, الإستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, ع21, 2006

(45) علاوي,كامل و حسين, محمود, التنافسية ومتطلبات التنمية(العراق حالة دراسية), مجلة كلية التربية الأساسية, جامعة المستنصرية, ع73, 2012

(46) غيلان, مهدي سهر, دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق,مجلة جامعة كربلاء, مج 5, ع2, 2007

(47) قروف, محمد وسعودي, محمد, السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة(1999- 2011), مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية, مج19, ع12, 2012

(48) القريشي, هناء, دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق, مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة دمشق, مج35, ع93, 2012

(49) قصي, همسة, القطاع الزراعي ضمن الموازنة العامة لعام 2010, مجلة الإدارة والاقتصاد,جامعة كربلاء, مج1, ع3, 2012

## المصادر


(50) كورتل, فريد, الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية, مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العالمية المحكمة, جامعة سكيكدة, الجزائر ,2008

(51) لطيف, فواد خليل ,الخصخصة –نشأتها..ايجابياتها..سلبياتها, مجلة الأستاذ, جامعة بغداد, كلية تربية ابن رشد,ع144, 2011

(52) محسن عبد الله ألراجحي, محمد الجبوري, تحليل تطور الترابطات القطاعية للاقتصاد العراقي للفترة (1982-2003) ,مجلة جامعة كربلاء العلمية, مج5, ع4, 2007

(53) محمد, سامي عبيد, الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الإجراءات والمعوقات), مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة , مج7,ع27, 2011

(54) محمد, فرحان وآخرون, البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة الكوفة, مج3, ع16, 2010

(55) محمد, منذر جابر, الخصخصة والاقتصاد العراقي, مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية ,جامعة القادسية, كلية الإدارة والاقتصاد ,ع3, مج 11, 2009

(56) المعموري, عبد علي وعباس, خضير, السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي, مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية, جامعة بابل, مج286, ع5, 2011

(57) المهنأ, إبراهيم عبد العزيز, التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية, مجلة النفط والتعاون العربي, مج35, ع128, 2009

(58) نافل, أخلاص قاسم, دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003,مجلة قضايا سياسية,جامعة النهرين,ع37, 2014

(59) الهيتي, احمد وآخرون, التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007(الأسباب والآثار), مجلة جامعة الانبار للعلوم الإدارية والاقتصادية,جامعة الانبار, مح2, ع3, 2010

(60) الهيتي, احمد وفاطمة خلف, اثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والأردني للمدة (1970- 2003), مجلة بحوث اقتصادية, مج27, ع28, 2009

(61) الياسري, إبراهيم, التنمية الاقتصادية في العراق (الواقع والمعوقات), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة واسط, ع9, 2013

(62) الياسري, حسن نوري,الخصخصة دراسة لتجارب دول مختارة وآفاق تطبيقها في العراق, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية, كلية الإدارة والاقتصاد, مج3,ع7, 2005

(63) يونس, مفيد ذنون, التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم, مجلة دراسات إقليمية, جامعة الموصل, كلية الإدارة والاقتصاد ,ع13, مج5, 2009


## رابعا:- الندوات والبحوث


(1) عمار عبد الجبار, سمات الاقتصاد العراقي للأعوام 2003-2004-2005, باحث اقتصادي في وزارة المالية, الدائرة الاقتصادية, 2007

(2) فاضل,علي عباس, اثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع أشارة للعراق, بحث مقدم من قبل قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة المالية,2010

## المصادر


(3) فضيل, فارس , تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث, الملتقى الدولي الثاني تحت عنوان(الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية), جامعة الجزائر,2009

(4) محمد, سحر قاسم, الآليات الواجب لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق, باحثة في البنك المركزي, قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية, 2011

(5) مرابط, مساعد, الأزمة المالية العالمية 2008( الجذور والتداعيات), الملتقى العلمي الدولي لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, الجزائر,2009


## خامسا:- التقارير السنوية


(1) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء , التقرير السنوي لعام 2013

(2) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم إحصاءات ميزان المدفوعات, 2010

(3) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, قسم إحصاءات ميزان المدفوعات,2008

(4) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء, التقرير السنوي لعام 2009

(5) البنك المركزي العراقي, مديرية الإحصاء العامة , التقرير السنوي لعام 2005

(6) البنك المركزي العراقي,مديرية الإحصاء العامة, التقرير السنوي لعام 2003ومطلع عام 2004

(7) جمهورية العراق, البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي للسنوات (1990-2013)

(8) جمهورية العراق, البنك المركزي العراقي,المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013

(9) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي,الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية, التقديرات الأولية للدخل القومي (الناتج القومي) للسنوات (1990-2013)

(10) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي,الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الحسابات القومية, التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات (1990-2013)


## سادسا:- الانترنيت


(1)الأنصاري, علي, الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية,2008, بحث منشور على الموقع الالكتروني الأتي:- www.saaid.net\book\12\4404

(2) حمدي, محمد, السياسة السعرية في الاقتصاد الإسلامي, 2012, بحث منشور في منتديات ستار تايمز وعلى الموقع الأتي:- http\\ www.startimes .com

(3) زكريا, محمد, النظام الاقتصادي المختلط , بحث منشور على الانترنيت, 2013, www.babyahazablogspot.com

(4) فني, عاشور, السياسات الاقتصادية الكلية,2010,بحث منشور على الانترنيت وعلى الموقع http://macroeconomics.blogspot.Com

## سابعا:- الكتب الأجنبية

(1) Golan, M, Treatment in Crisis Situations, U.S.A, The free press, 1978

( 2) Gregory Mankiw, "principles of Macro economics, 2nd edition, oxford university press, 2000

(3) Heal, G.H. Theory of Economic Planning ,American Elsevier, Univ. of Sussex, N.Y. 1973

(4) Hornby, A.S cowie, A.P& Gimson, A.C,((oxford advanced learners dictionary of current English)), oxford university press, London,1984

(5) Joan Robinson& John Eat well, (An Introduction To modern Economics), mccrow – Hill Book ,UK, 1974

(6) Joseph Gnellis & David purker, Macro economics, Prentice Hall, 2004

(7 M. Boyer,(( national the crises in world industry)),Chicago university, IMF study center , no.12,1987

(8) Michael Melvin& William Boys, Principles of Macro economics, EighthEdition,south-westernLearning,2011

(9) R. Entrov,((the Rule and Fall of the Philips curve)),Macmillan press LTD, WASHINGTON, 1988

(10) Robison, J.A, ((crisis. In D. Lsis(ED).International encyclopedia of the social sciences)),voli3,NewYork,1968

(11) Timothy Wilkin, Crisis Dinger& opportunity, Un commonsense Library volume , 2001

**ملحق رقم (1) ميزان مدفوعات عراقي عام 2008(مليون دينار)**

| 2008 (fob) | 2008 (cif) | فقرات |
|---|---|---|
| 32,344.4 | | **أولا:- حساب جاري** |
| 33,554.9 | | **1- ميزان تجاري** |
| 63,726.1 | | صادرات (فوب) |
| 61,883.7 | | - نفط خام |
| 61,883.7 | | مسجل* |
| 1,534.2 | | - منتجات نفطية |
| 308.2 | | - صادرات الأخرى |
| 30,171.2 | 35,495.5 | الاستيرادات |
| 13,382.3 | 15,743.9 | 1- الاستيرادات حكومية |
| 46.2 | 54.4 | أ-الاستيرادات بموجب مذكرة تفاهم |
| 5,651.1 | 6,648.4 | ب-الاستيرادات الاستهلاكية خارج مذكرة |
| 5,053.4 | 5,945.2 | ج-الاستيرادات رأسمالية خارج مذكرة |
| 2,369.6 | 2,787.7 | د-استيراد منتجات نفطية |
| 253.7 | 298.5 | ه-الاستيرادات حكومية الأخرى |
| 8.3 | 9.7 | و-تكاليف طبع عملة |
| 16,788.9 | 19,751.6 | 2- استيراد قطاع خاص |
| 4,197.2 | 4,937.9 | أ-استيراد قطاع خاص الاستهلاكية |
| 12,591.7 | 14,813.7 | ب- استيراد قطاع خاص رأسمالية |
| -5,257.9 | | **2-صافي خدمات** |
| 1,966.8 | | مقبوضات |
| 7,224.7 | | مدفوعات** |
| 6,979.1 | | **3-صافي دخل** |
| 5.5 | | تعويضات عاملين |
| 6,973.6 | | دخل الاستثمار\ رسمي |
| 7,361.1 | | مقبوضات |
| 387.5 | | مدفوعات |
| - | | فوائد |
| -2,931.7 | | **4-صافي تحويلات بدون مقابل جارية** |
| 67.2 | | تحويلات خاصة وتحويلات عاملين |
| -2,998.9 | | تحويلات رسمية |
| 163.0 | | مقبوضات |
| 163.0 | | إجمالي منح |
| - | | منح مقدمة من دول مانحة |
| 160.0 | | منح مقدمة من ولايات متحدة |
| 3.0 | | الأخرى |
| 3,161.9 | | مدفوعات |
| 3,094.2 | | صندوق تعويضات |
| 67.7 | | الأخرى |

## تابع لملحق رقم (1)

| 2008 (fob) | 2008 (cif) | فقرات |
|---|---|---|
| -21,147.8 | | ثانيا:- حساب رأسمالي ومالي |
| 440.8 | | 1- صافي حساب رأسمالي |
| 440.8 | | دائن |
| - | | مدين |
| -21,588.6 | | 2- صافي حساب مالي |
| 1,822.1 | | أ- صافي الاستثمار مباشر |
| 1,855.7 | | دائن |
| 33.6 | | مدين |
| -2,805.5 | | ب- صافي استثمار حافظة |
| -2,814.0 | | 1- حكومة عامة |
| 27,622.6 | | مسدد (دائن) |
| 30,436.6 | | مسحوب (مدين) |
| 8.5 | | 2- قطاعات أخرى |
| 11.0 | | دائن |
| 2.5 | | مدين |
| -1,850.0 | | ج- صافي الاستثمار الآخر |
| -382.0 | | موجودات |
| -382.0 | | مستحقات من خارج |
| - | | صندوق أعمار عراق\تغير في رصيد |
| -436.4 | | تغير في صندوق مذكرة تفاهم |
| 54.4 | | محول من أرصدة مذكرة تفاهم 10015,3 إلى صندوق أعمار عراق |
| | | متبقي من رصيد مذكرة تفاهم إلى صندوق أعمار عراق 336,9 |
| | | ائتمان تجارة |
| - | | موجودات الأخرى |
| - | | مطلوبات |
| -1,468.0 | | صافي الاستثمار شركات الإيداع الأخرى |
| -18,755.2 | | د- الأصول الاحتياطية |
| -18,755.2 | | بنك مركزي |
| -18,755.2 | | الاحتياطات (زيادة-) |
| -18,755.2 | | موجودات الاحتياطية |
| | | ذهب نقدي |
| -6.9 | | قوق سحب خاصة |
| - | | وضع الاحتياطي دى صندوق |
| -18,748.3 | | موجودات الأجنبية |
| -15,245.6 | | عملة وودائع |
| -2,233.6 | | دى سلطة نقدية |
| -13,012.0 | | دى بنوك خارجية |
| -3,502.7 | | الأوراق مالية |
| | | سندات ملكية |
| | | سندات واذونات |
| -3,502.7 | | أدوات سوق نقدية\صافي مشتقات مالية |
| | | مستحقات الأخرى |
| -11,196.6 | | ثالثا:- صافي السهو والحذف |

مصدر :-بنك مركزي عراقي,مديرية عامة الإحصاء والأبحاث, قسم إحصاءات ميزان مدفوعات,2008

**ملحق رقم (2) ميزان مدفوعات عراقي عام 2010 (أولي) (مليون دينار)**

| فقرات | 2008 (cif) | 2008 (fob) |
|---|---|---|
| أولا:- حساب جاري | | 6,430.4 |
| 2- ميزان تجاري | | 14,435.6 |
| صادرات (فوب) | | 51,763.6 |
| - نفط خام | | 51,453.0 |
| كومي | | 51,394.5 |
| - خاص | | 58.5 |
| - منتجات نفطية | | 136.1 |
| - كومي | | 84.2 |
| - خاص | | 51.9 |
| - صادرات الأخرى بضمنها كبريت | | 174.5 |
| الاستيرادات | 43,915.3 | 37,328.0 |
| 1- الاستيرادات حكومية | 11,241.5 | 9,555.3 |
| أ-الاستيرادات بموجب مذكرة تفاهم | 9.5 | 8.1 |
| ب-الاستيرادات الاستهلاكية خارج مذكرة | 3,764.3 | 3,199.7 |
| ج-الاستيرادات رأسمالية خارج مذكرة | 5,513.1 | 4,686.1 |
| د-استيراد منتجات نفطية | 1,927.4 | 1,638.3 |
| ه-الاستيرادات حكومية الأخرى | 0.0 | 0.0 |
| و-تكاليف طبع عملة | 27.2 | 23.1 |
| 3- استيراد قطاع خاص | 32,673.8 | 27,772.7 |
| أ-استيراد قطاع خاص الاستهلاكية | 8,161.5 | 6,937.3 |
| ب- استيراد قطاع خاص رأسمالية | 24,484.5 | 20,811.8 |
| ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص | | 23.6 |
| 2-صافي خدمات | | 7,044.1 |
| مقبوضات | | 2,835.3 |
| مدفوعات** | | 9,879.4 |
| 3-صافي دخل | | 1,591.4 |
| تعويضات عاملين | | 15.3 |
| دخل الاستثمار\ رسمي | | 1,576.1 |
| مقبوضات | | 2,062.2 |
| مدفوعات | | 486.1 |
| فوائد على دين عام خارجي | | 344.1 |
| 4-صافي تحويلات بدون مقابل جارية | | 2,552.5 |
| تحويلات خاصة وتحويلات عاملين | | 82.1 |
| تحويلات رسمية | | 2,634.6 |
| مقبوضات | | 14.4 |
| إجمالي منح | | 14.4 |
| منح مقدمة من دول مانحة | | 0.0 |
| منح مقدمة من ولايات متحدة | | 0.0 |
| الأخرى | | 14.4 |
| مدفوعات | | 2,649.0 |
| صندوق تعويضات | | 2,569.7 |
| الأخرى | | 79.3 |

## تابع لملحق رقم (2)

| الفقرات | 2008 (cif) | **2008 (fob)** |
|---|---|---|
| ثانيا:- الحساب الرأسمالي والمالي | | **2,273.7** |
| 1- صافي الحساب الرأسمالي | | **850.8** |
| الدائن | | **850.8** |
| المدين | | **-** |
| 2- صافي الحساب المالي | | **1,422.9** |
| أ-صافي الاستثمار المباشر | | **1,271.3** |
| دائن | | **1,396.2** |
| مدين | | **1,396.2** |
| ب-صافي استثمار الحافظة | | **795.4** |
| 1- الحكومة العامة | | **738.9** |
| المسدد (دائن) | | **19,122.8** |
| المسحوب (مدين) | | **18,383.9** |
| 2- قطاعات أخرى | | **56.5** |
| الدائن | | **76.0** |
| المدين | | **19.5** |
| ج- صافي الاستثمار الآخر | | **5,642.5** |
| صافي الاستثمار الرسمي | | **4,279.2** |
| الموجودات | | **2,440.3** |
| المستحقات من الخارج | | **-** |
| صندوق أعمار العراق\ التغير في الرصيد | | **2,430.8** |
| التغير في صندوق مذكرة التفاهم | | **9.5** |
| المحول من أرصدة مذكرة التفاهم 10015,3 إلى صندوق أعمار العراق | | **0.0** |
| المتبقي من رصيد مذكرة التفاهم إلى صندوق أعمار العراق 336,9 | | **0.0** |
| ائتمان التجارة | | **0.0** |
| الموجودات الأخرى | | **0.0** |
| المطلوبات | | **1,838.9** |
| صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى | | **1,363.3** |
| د- الأصول الاحتياطية | | **6,286.3** |
| البنك المركزي | | **6,286.3** |
| الاحتياطات (الزيادة-) | | **6,286.3** |
| الموجودات الاحتياطية | | **6,286.3** |
| الذهب النقدي | | **0.0** |
| حقوق السحب الخاصة | | **12.3** |
| وضع الاحتياطي لدى الصندوق | | **0.0** |
| الموجودات الأجنبية | | **6,298.6** |
| العملة والودائع | | **5,456.9** |
| لدى السلطة النقدية | | **4,026.8** |
| لدى البنوك الخارجية | | **1,430.1** |
| الأوراق المالية | | **11,755.5** |
| سندات الملكية | | **0.0** |
| سندات واذونات | | **0.0** |
| أدوات السوق النقدية\صافي المشتقات المالية | | **11,755.5** |
| المستحقات الأخرى | | **0.0** |
| ثالثا:- صافي السهو والحذف | | **8,704.1** |

**مصدر:- بنك مركزي عراقي, مديرية عامة للإحصاء والأبحاث, قسم إحصاءات ميزان مدفوعات**, 2010

## ملحق رقم (3) سعر فائدة البنك والمعدل الموزون لأسعار فائدة على الإيداع والائتمان المصرفي خلال عامي 2008 و 2009

| الشهر | سعر فائدة البنك | الودائع تحت الطلب المصارف | الودائع الثابتة المصارف | الائتمان المصارف | معدل الإيداع المصرفي |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني\2008 | 20.0% | 9.7% | 12.0% | 18.7% | 10.9% |
| شباط | 19.0% | 9.7% | 12.0% | 18.5% | 10.9% |
| آذار | 17.0% | 9.7% | 11.7% | 18.9% | 10.7% |
| نيسان | 17.0% | 9.7% | 11.8% | 18.6% | 10.7% |
| مايس | 17.0% | 9.6% | 11.7% | 18.4% | 10.6% |
| حزيران | 17.0% | 9.7% | 11.6% | 18.4% | 10.7% |
| تموز | 16.0% | 8.1% | 10.8% | 17.0% | 9.5% |
| أب | 16.0% | 8.0% | 10.3% | 16.2% | 9.2% |
| أيلول | 16.0% | 8.0% | 10.5% | 16.2% | 9.2% |
| تشرين الأول | 16.0% | 8.0% | 10.4% | 16.0% | 9.2% |
| تشرين الثاني | 15.0% | 7.9% | 10.3% | 16.0% | 9.1% |
| كانون الأول | 15.0% | 7.2% | 10.1% | 16.2% | 8.7% |
| المعدل السنوي | 16.8% | 8.8% | 11.1% | 17.4% | 9.9% |
| كانون الثاني\2009 | 14.0% | 7.8% | 10.4% | 15.5% | 9.1% |
| شباط | 14.0% | 7.8% | 10.1% | 15.4% | 8.9% |
| آذار | 11.0% | 7.6% | 8.7% | 15.4% | 8.1% |
| نيسان | 9.0% | 7.4% | 8.4% | 15.4% | 7.9% |
| مايس | 9.0% | 6.8% | 8.6% | 15.4% | 7.7% |
| حزيران | 7.0% | 6.8% | 8.5% | 15.4% | 7.6% |
| تموز | 7.0% | 4.7% | 8.6% | 15.5% | 6.6% |
| أب | 7.0% | 5.8% | 8.5% | 14.4% | 7.1% |
| أيلول | 7.0% | 4.6% | 8.5% | 14.1% | 6.6% |
| تشرين الأول | 7.0% | 4.6% | 7.6% | 14.4% | 6.1% |
| تشرين الثاني | 7.0% | 3.2% | 6.5% | 13.8% | 4.9% |
| كانون الأول | 7.0% | 3.2% | 6.5% | 13.7% | 4.9% |
| المعدل السنوي | 8.8% | 5.9% | 8.2% | 14.8% | 7.0% |

مصدر: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, التقرير الاقتصادي السنوي عام 2009, ص75

## ABSTTACT

The international economy today face Multi challenges which is un known in the previous time. The most Important of this challenges is the economic crisis, which is face the advance nations, and after that affect the development nations, so this crisis destroy the economies of the development nations through some years coming.

The advance nations to attend Multitude crisis, the Finial, is the crisis of 2008, which is spread over all advance nations, and after that, affect all the development nations.

So that this research become to discuss the nature of economic crisis, and the style of manage the Macro economic variables through the break of economic crisis.

By that means, this research focus on the nature of economic management and its role to treat the effect of economic crisis.

So, this research, and from its theoretical side aimed to concentrate over the nature of economic management, and its affect role to treatment the results of economic crisis. Also we concentrate at the Iraq economy through the Application side of this research. So we discuss the mechanism which can be used in order to treatment the results of economic crisis. In order to obtain the numerical analysis of this research, we used the mathematical tools. So that we obtain the indicators about our economy and its development in the years coming.

Finally we obtain some of conclusions and recommendations

*Republic of Iraq*

*Ministry of Higher Education*

*& Scientific Research*

*KARBALA University*

*College of Administration & Economics*

# *Management the Macroeconomic variables under economic crises – Iraq - as a case study for the period (1990- 2013)*

*This thesis is submitted to the council of the college of Administration and Economics of the University of Karbala in partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Economics.*

*By the student:*

*Noof Ali Awad al- shammari*

*Supervised By*

*Prof .Dr .mohsen Abdullah Hassan AL Rajhi*

***2015 A.D*** KARBALA ***1436 A.H***